سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

فاعلو التغيير المجتمعي: تضييق مساحات العمل واستراتيجيات الصمود

وقائع مؤتمر مواطن السنوي الثامن والعشرين

جميل سالم
مضر قسيس
جورج جقمان
أحمد عطالله
بلال عوض سلامة
أنمار رفيدي
دانا فراج
رائف زريق
ساندرا راتيبا
لوسيا انجيلا روهاس
بلاندين يوكس
كاميلا فيرغارا

فاعلو التغيير المجتمعي:
تضييق مساحات العمل
واستراتيجيات الصمود

وقائع مؤتمر مواطن السنوي
الثامن والعشرين

فاعلو التغيير المجتمعي: تضييق مساحات العمل واستراتيجيات الصمود
ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية
Societal Change Actors: Shrinking Spaces and Resilience Strategies
Part of the series: Critical Interventions

نشر لأول مرة في سنة 2026، بيرزيت
من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ISBN-13:

978-9950-408-24-1 (النسخة الورقية)
978-9950-408-25-8 (النسخة الإلكترونية)

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – جامعة بيرزيت 2019. هذا الكتاب مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي. يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الوصلة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar

جميل سالم وآخرون
فاعلو التغيير المجتمعي: تضييق مساحات العمل واستراتيجيات الصمود
وقائع مؤتمر مواطن الثامن والعشرين
188 صفحة، 21*15 سم

1.. الحيز العام	2. النيوليبرالية	3. المنظمات الجماهيرية	4. الهيمنة
5. التحرر	6. فلسطين	أ. العنوان	ب. السلسلة

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
جامعة بيرزيت
www.muwatin.birzeit.edu

BIRZEIT UNIVERSITY
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

المحتويات

المساهمون في الكتاب ..... **ج**

مقدّمة **1**
جميل سالم

الثورة المضادة تستبق الثورة:
استلاب الحيز العام، واستيطانه، والنزوح عنه **7**
مضر قسيس

ليس دائماً تضييق المساحات، وإنما عدم فاعلية العمل على التغيير،
وأسباب ذلك في الحالة الفلسطينية **19**
جورج جقمان

نزع التسييس:
انكماش الفعل مع انكماش الحيز لكبح فواعل التغيير الاجتماعي **29**
أحمد عطاالله

الفاعل الاجتماعي الفلسطيني:
من الفعل المتشظي إلى المقاومة الجذمورية **67**
بلال عوض سلامة

التنظيم والتأطير كآليات لنجاح حراكات الطبقة الوسطى في
الشارع الفلسطيني **99**
أنمار رفيدي

النقابة كحيز عام:
النطاقان العام والمهني للعمل النقابي في فلسطين **129**
دانا فراج

تفنيد مفهوم معاداة السامية **147**
رائف زريق

بناء السلطة الشعبية في كولومبيا:
تجربة المناطق الزراعية الغذائية للفلاحين **153**
ساندرا راتيبا، ولوسيا انجيلا روهاس، وبلاندين يوكس

دستور جديد أو لا شيء:
دروس من الثورة الشعبية في تشيلي **167**
كاميلا فيرغارا

المساهمون في الكتاب

جورج جقمان

عضو هيئة تدريس معتمد في جامعة بيرزيت. عمل سابقاً في الجامعة نفسها رئيساً لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، وعميداً لكلية الآداب، وعميداً مؤسساً لكلية الدراسات العليا. متخصص في الفلسفة وتاريخها، بما في ذلك الفلسفة الإسلامية مع اهتمام خاص بفكر الغزالي وابن رشد. له عدة دراسات منشورة في دوريات متخصصة، ومؤلف و/أو محرر لأربعة كتب، ويكتب في التحليل السياسي وحول قضايا مجتمعية لعدد من وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والأجنبية.

ساندرا راتيبا

عضوة في «مؤتمر الشعب»، وهو حركة اجتماعية وسياسية جماهيرية في كولومبيا، تهدف إلى بناء سلطة الشعب من خلال التنظيم الذاتي للمنظمات الشعبية. حاصلة على درجة دكتوراه من Benemérita Universidad Autónoma de Puebla | BUAP - معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية في علم الاجتماع.

ترتكز اهتماماتها البحثية حول العلوم الاجتماعية، وعلم البيئة السياسية، والتحولات الاجتماعية والبيئية.

أنمار رفيدي

حاصلة على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، ودرجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة اكسفورد في بريطانيا. وتعمل مساعدة بحث في جامعة بيرزيت ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. تتمحور اهتماماتها البحثية حول الحركات الاجتماعية والشبابية وقضايا التنمية في المجتمع الفلسطيني بالإضافة إلى الثقافة والفنون.

لوسيا انجيلا روهاس

مربية مجتمعية، وباحثة في علم الإنسان. تحمل درجة الماجستير في دراسات أمريكا اللاتينية بتركيز على التعليم.

رائف زريق

باحث وأستاذ مختص في الفقه، حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة هارفرد. تركز منشوراته على النظريات القانونية والسياسية، المواطنة والهوية، والقضية الفلسطينية-الإسرائيلية.

جميل سالم

قائم بأعمال مدير معهد الحقوق، عضو الهيئة الأكاديمية وباحث أكاديمي، عمل مديراً لمعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت (2022-2023). وعمل في عدة مؤسسات نمساوية، إضافة إلى مؤسسات أهلية ودولية. يشارك في العديد من مشاريع البحوث متداخلة الحقول في مجالات

النظرية القانونية، وتاريخ القانون، والقانون والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات والقانون، وتطوير قواعد البيانات القانونية. وهو حالياً عضو في لجنة برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في معهد مواطن.

بلال عوض سلامة

عضو الهيئة الاكاديمية في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم. ترتكز اهتماماته البحثية على الثقافة المدنية واللاجئين.

أحمد عطالله

باحث مساعد في معهد مواطن. طالب دكتوراه في جامعة سرقسطة في إسبانيا، وحاصل على شهادة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت. كتب وساهم في عدد من الأوراق البحثية المختصة في قضية اللاجئين الفلسطينيين.

دانا فراج

محاضرة غير متفرغة في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، وطالبة دكتوراه في القانون الدولي في جامعة بورجندي – فرنسا. وأتمت في آب/ أغسطس 2025 أول مشاركة فلسطينية في برنامج الزمالة القضائية في محكمة العدل الدولية.

كاميلا فيرغارا

ناقدة نظرية قانونية، ومؤرخة، وصحافية من تشيلي، تكتب عن العلاقة بين عدم المساواة والفساد والقانون، وحول كيفية تمكين الشعب من مقاومة الاضطهاد من قِبَل الأقلية القوية. وهي زميلة بحثية في جامعة كامبريدج، ومؤلفة كتاب «الفساد النظامي:

الأفكار الدستورية لجمهورية مناهضة للقلة». وهي كذلك مؤلفة البيان السياسي "República Plebeya" (2020) الذي كان بمثابة أداة تنظيمية للجمعيات المحلية في تشيلي.

مضر قسيس

مدير معهد مواطن للديمقراطيّة وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، ويشغل في الجامعة نفسها مديراً لمبادرة كرامة البحثيّة، وعضوية الهيئة الأكاديميّة لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافيّة، ومديراً لبرنامج الماجستير في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. تقع اهتماماته البحثيّة الراهنة ضمن تراث فلسفة الممارسة، وتشمل: التحوُّل الديمقراطيّ، ونزع الاستعمار والتحرُّر، ومفهوم الكرامة والحياة اليوميّة، وأخلاق البحث العلميّ، والفساد السياسيّ، والشعبويّة.

بلاندين يوكس

ناشطة دولية ذات خلفية في علم الاجتماع.

مقدمة

جميل سالم

يضم هذا الكتاب مجموعة أوراق قُدمت في مؤتمر مواطن السنوي الثامن والعشرين الذي عُقد في 14-15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تحت عنوان «فاعلو التغيير المجتمعي: تضييق مساحات العمل واستراتيجيات الصمود». وقد نُظم هذا المؤتمر في لحظة ازدادت فيها التساؤلات حول امكانية تحقيق التغيير المجتمعي في ظل التعقيدات المتزايدة للمشهد العالمي. ورغم أن هذه المساهمات تم عرضها في سياق ذلك المؤتمر، أي قبل صدور هذا الكتاب في العام 2026، الا أن قيمة هذه الأوراق تكمن في قدرتها على طرح أسئلة ما زالت مفتوحة حول شروط الفعل المجتمعي وحدود التغيير الممكن وإمكانيات الصمود في سياقات تتزايد فيها أشكال الضبط والاحتواء.

تتمحور أوراق هذا الكتاب حول إشكالية أساسية تتعلق بمصير فاعلي التغيير في زمن أصبح فيه التضييق يأخذ أشكالاً متعددة. فقد يظهر التضييق على شاكلة استلاب للحيز العام أو تفريغ للسياسة ومضمونها، أو حتى احتواء للمطالب داخل صيغ

تقنية وإدارية، وصولاً الى التضييق الذي يأخذ شكل القمع الأمني والقانوني. وبهذا المعنى، تقدم أوراق هذا الكتاب فهماً أكثر عمقاً لمسألة «التضييق» من خلال تحليل الشروط التي تجعل الفعل الاجتماعي ممكناً.

يبدأ الكتاب من خلال طرح السؤال الأهم حول الحيز العام، باعتباره المجال الذي تتحدد من خلاله شروط التغيير وإمكاناته. ففي ورقته، يرى مضر قسيس أن الثورة المضادة تسبق الثورة الفعلية وتعمل على تعطيل شروطها من خلال السيطرة على الحيز العام واستلابه واستيطانه. وكل ذلك من أجل أن تدفع فاعلي التغيير إلى الانسحاب منه أو العجز عن التأثير فيه. ومن هذا المنظور فإن الصراع يمتد من صراع حول المطالب والبرامج، إلى المجال الذي يتم فيه تشكل الإرادة الجماعية وبناء امكانات الفعل. فكلما هيمنت القوى المضادة للتغيير على الحيز العام، ضعفت قدرة المجتمع على تحويل الغضب إلى مشروع تغييري منظم.

وفي امتداد لهذا الطرح، تبحث ورقة جورج جقمان في الحالة الفلسطينية لفحص العلاقة بين تضييق المساحات وضعف الفاعلية الفلسطينية. وتستند الورقة إلى وجود تضييق سياسي وأمني وقانوني، لكن الكاتب يحذر من تحويله إلى تفسير لفشل محاولات التغيير. فغياب القواعد الشعبية العريضة، بالإضافة إلى ضعف الأطر المستقلة، وتحويل بعض المنظمات والنقابات إلى امتداد للسلطة الحاكمة، شكلت عوامل أفضت إلى محدودية قدرة الفاعلين على انتزاع المطالب. وفي سياق كهذا، ينتقل السؤال عن المساحة المتاحة إلى القدرة التنظيمية على استثمار هذه المساحة وتحويلها إلى قوة اجتماعية ضاغطة.

ومن زاوية أخرى يتناول أحمد عطاالله قضية نزع التسييس كإحدى أدوات النظام النيوليبرالي في كبح فواعل التغيير. إذ

أن القضايا الاجتماعية حين تُعاد صياغتها كمشكلات تقنية أو إدارية، تُحال تلقائياً من المجال السياسي إلى الخبراء والبيروقراطيين والمؤسسات المغلقة. ويؤدي ذلك إلى تقليص الحيز العام من خلال تفريغ القضايا الاجتماعية من مضمونها السياسي وإقصاء الجمهور عن المشاركة في تعريف المشكلة وصياغة الحلول. وهنا تنتقل السياسة من المجتمع إلى أجهزة الإدارة، ومن الصراع العام الى اللغة التقنية، لغة السياسات والاجراءات.

ويتصل بذلك ما يطرحه بلال عوض سلامة في دراسته للفاعل الاجتماعي الفلسطيني، إذ يبحث في الكيفية التي أدت بها السياسات المحلية والدولية إلى تفتيت البنية الجمعوية وتحويل الفعل المقاوم إلى مبادرات فردية ومتفرقة. وفي مقابل هذا التشظي يناقش الكاتب إمكان نشوء أنماط أفقية وغير مركزية من التنظيم، قادرة على إعادة وصل الفاعلين بعضهم ببعض واستعادة الطابع الجماعي للفعل الاجتماعي المقاوم.

وتقدم أنمار رفيدي قراءة في تجربة «الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي»، مستنتجة أن الزخم الجماهيري، رغم أهميته، ليس كافياً وحده للوصول إلى الاستمرارية والتأثير. وإنما ما منح الحملة قدرتها على الاستمرار هي بنيتها التنظيمية القائمة على اللجان المتخصصة وتقسيم العمل، بالإضافة إلى خطاب موحد يقوم على قيم العدالة والشفافية والمأسسة. بهذا المعنى، يصبح التنظيم عامل أساسي في تحويل الزخم الجماهيري إلى فعل سياسي ومجتمعي قابل للاستمرار.

وفي ورقتها، تركز دانا فراج على إعادة تعريف النقابات بوصفها حيز عام يتجاوز حدود المطالب المهنية المباشرة. إذ ترى الكاتبة أن النقابات يجب ألا يقتصر دورها على تحسين شروط العمل أو تمثيل المصالح الفئوية، وإنما بإمكانها أن

تكون مواقع للتضامن والتشابك بين القضايا المهنية والوطنية والاجتماعية. غير أن استعادة هذا الدور يحتاج إلى إعادة بناء العمل النقابي على أسس جماعية، يمكنها مقاومة الهيمنة القانونية والقضائية والسياسية، مع الحفاظ على التوازن بين المصالح القطاعية والصالح العام.

ويضيف رائف زريق بعداً دولياً وسياسياً للنقاش، من خلال تفنيد تعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست» (IHRA) لمفهوم «معاداة السامية»، مبيناً كيف تحولت بعض أمثلته التطبيقية إلى أداة لتقييد نقد السياسات والممارسات الإسرائيلية وخنق العمل السياسي الفلسطيني والتضامن معه. ومن خلال هذه الورقة، يتوسع النقاش من الحيز العام في فلسطين إلى الجامعات والمؤسسات الحقوقية والفضاءات الإعلامية والسياسية الدولية، حيث تدور معركة الرواية والشرعية والحق في النقد.

وفي الورقة المتعلقة بتجربة كولومبيا، تقدم ساندرا راتيبا، ولوسيا انجيلا روهاس، وبلاندين يوكس، نموذج «المناطق الزراعية الغذائية للفلاحين» كتجربة في بناء السلطة الشعبية من الأسفل. وتكشف هذه التجربة أن الدفاع عن الأرض يتجاوز أبعاد الملكية ليتصل بالهوية الثقافية والسيادة الغذائية. فالصمود هنا يتحدد من خلال خلق مؤسسات بديلة قادرة على ربط التحرر الاقتصادي بالتحرر السياسي.

أما كاميلا فيرغارا، فتقدم من خلال تناولها لتجربة تشيلي، تحليلاً في علاقة الانتفاضة الشعبية بالمؤسسات الدستورية والسياسية. فقد بدأت الانتفاضة في تشيلي كاعتراض جماهيري واسع ضد البنية النيوليبرالية الموروثة من عهد بينوتشه، ثم تعرضت لاحقاً لعملية احتواء من قبل الطبقة السياسية أدت إلى إضعاف المشاركة الشعبية واعادة إنتاج أزمة الشرعية.

توضح هذه التجربة أن التحول الدستوري حين ينفصل عن القاعدة الشعبية التي أنتجت لحظة الاحتجاج، قد يتحول إلى مسار مؤسسي محدود يعجز عن استيعاب الطاقة الاجتماعية التي أطلقته.

تجمع أوراق هذا الكتاب بين التحليل النظري والتأطير المفاهيمي من جهة ودراسات الحالة والمقارنة من جهة أخرى، وتفتح النقاش حول الشروط التي تجعل من الصمود والفعل الاجتماعي حالة ممكنة وفعالة. وكما تُظهر أوراق هذا الكتاب، فإن الصمود يشير إلى قدرة المجتمع على بناء روابطه وتنظيم نفسه وإنتاج معرفة نقدية تساهم في عملية استعادة الحيز العام والانتقال من الاحتجاج العام إلى أفعال منظمة وجماعية تساهم في عملية التغيير.

ومن هنا تكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يوثق لحظة من التفكير الجماعي في شروط التغيير، ويعرض، في الوقت نفسه، مجموعة من القضايا التي تتجاوز تاريخ انعقاد المؤتمر. فقد حدثت تغيرات عديدة وتعقدت الأزمات، ولكن الأسئلة التي تجمع هذه الأوراق بقيت حاضرة وتتصل مباشرة بقدرة المجتمعات على تطوير أدوات جماعية للتغيير.

الثورة المضادة تستبق الثورة: استلاب الحيز العام، واستيطانه، والنزوح عنه

مضر قسيس

الثورة فعل تغيير مجتمعي، وتحتاج إلى فاعلين - ثوار، وإلى حيز يمارسون فيه فعلهم - الثورة. بيد أنه لا يمكن إدراج كل مبادرات التغيير المجتمعي تحت صنف الثورات، وهي أحياناً ليست حتى أفعالاً ثورية. أما الثورة، فهي بالضرورة فعل ثوري، وفعل تغيير مجتمعي. ولكي يكون تأثير الفعل مجتمعياً، وليس محدوداً في نطاق جزئي خاص، يجب أن يقع في الحيز العام. ولأن هناك دائماً جهات متضررة من التغيير المجتمعي، وهي تحديداً تلك الجهات المستفيدة من الوضع الراهن، التي تعتبر أنها ستتكبد الخسائر نتيجة التغيير، فمن المتوقع أن تسعى هذه الجهات إلى إعاقة عملية التغيير. وهناك طريقتان لإعاقة التغيير المجتمعي: تعمل الأولى عن طريق قمع فاعلي التغيير. وأما الثانية، فمن خلال استلاب الحيز العام، والتحكم

فيما يحدث فيه، أي السيطرة على البيئة التي يحدث فيها التغيير. وبالطبع بالإمكان المزج بين الطريقتين، وهو ما يحدث في أغلب حالات تَمترُس القوى المحافظة، وسعيها إلى كبح مبادرات التغيير.

تشير مآلات ثورات الكرامة العربية، التي انطلقت في نهاية سنة 2010 في عدد من الدول العربية، والحراكات التي تلتها، إلى فشل في إحداث تغيير نوعي نحو الأفضل على حياة المجتمعات التي حصلت فيها الثورات والحراكات. لقد تمكنت القوى المعادية للثورة من تحويل مسار هذه المبادرات التغييرية، أو وأدها. وما حدث في أغلب الحالات، هو أن فشل التغيير لم يأت على شكل ردة بعد نجاح الثورة، وإنما كانت شروط الفشل مرافقة للمبادرات، وإن لم تكن واضحة للوهلة الأولى.

لا شك أن ما حدث، أو ما لم يتمكن من الحدوث، كان نتاج عوامل متعددة، ليس أقلها الجائحة التي أوقفت أو غيرت ديناميكيات المطالبات الشعبية بالتغيير، وليس آخرها التدخلات الأجنبية والمؤامرات. ولكن العوامل الذاتية، أو جاهزية قوى التغيير لإحداث وإنجاز تغيير نوعي على مستوى التنظيم السياسي الاجتماعي، والاقتصادي؛ وكذلك سياقات هذه الحراكات، التي تشكلت في خضم التحولات الكبيرة المتماهية مع تحولات النظام العالمي منذ بداية الحقبة النيوليبرالية، وبشكل خاص مع انتهاء الثنائية القطبية لهذا النظام؛ شكّلت، هي الأخرى، عوامل مركزية لمآلات الثورات والحراكات. وكانت حدود وطبيعة الحيز العام، أحد شروط فشل المبادرات الشعبية للتغيير. لذلك، سنحاول في هذا النقاش رسم معالم الحيز العام، الذي يشكل سياق التغيير الاجتماعي، والقوى الفاعلة فيه.

تحدث الثورة في الحيز العام، ولكنها تحتاج، لكي تنطلق، إلى حيز عام صالح أو ناضج لحدوثها، ويحتاج ذلك إلى تعاضد

عدد من الشروط تشمل مواصفات تتعلق بالفاعلين في الحيز العام، وطبيعة تنظيمه، ودرجة اتساعه. فانخراط الجماهير في حركة ثورية يتطلب إدراكاً مجتمعياً لضرورة التغيير؛ ووسائل كافية لتعميم هذا الإدراك، ولخلق مزاج أو رأي عام مساند للرغبة في التغيير؛ وامتداداً كافياً لاستيعاب مجموعة الأفعال الدافعة للتغير، وتعميمها. وتحقق هذه الشروط ليس ملازماً للحيز العام في كل الأحوال، ولا يمكن إنشاؤها بمفعول سحري. ولذلك عادة ما تندلع الثورات بعد تراكم نتائج أفعال تغييرية تساهم في إنضاج الحيز العام، دونما أن يكون ذلك هدفها بالضرورة.

لا يؤدي التغيير المجتمعي التدريجي بحد ذاته إلى تحول تاريخي، ولكنه يساهم في إنضاج الظروف الضرورية للأخير، وفي تحديد مآله. على سبيل المثال، لا يشكل إقرار قانون للضمان الاجتماعي في فلسطين تحولاً تاريخياً، بيد أن وجود قانون ضمان اجتماعي سيلعب دوراً، غير ثانوي، في تحديد طبيعة الدولة الفلسطينية التي سيشكل نشوؤها تحولاً تاريخياً. وأحد الفروق بين الاثنين هو أن عملية التغيير الاجتماعي هي عملية مستمرة، وحتى خطيّة في كثير من الأحيان، بينما التحولات التاريخية تتجسد في قفزات تترافق مع تحولات بنيوية. ويمكن إجمالاً، عند نقاش التغيير الاجتماعي خارج نطاق الثورة، قبول تحديد فعل التغيير الاجتماعي بالعمل التراكمي الذي يغير في الوضع الراهن بدرجة تبقى ضمن ما يمكن أن يطلق عليه الإصلاح - الذي يتم ضمن المنظومة القائمة، ويعمل سواء بشكل مدرك وإرادي، أو تحصيل حاصل، على قضم هذه المنظومة، وتفتيتها، وليس على تغييرها جذريا، حتى لو كان هدفه، على المدى البعيد، استبدالها.

أما التغيير الثوري، فيدمر ويسحق المنظومة القائمة، ولا يعمل ضمنها. وتصبح الثورة ممكنة التحقق بعدما يصل النظام إلى حالة يكون استمراره فيها غير ممكن. فقد اندلعت الثورات

إجمالا، بشكل مفاجئ، بعد شرارة عفوية، لم يكن مخطط لها. ولكن الأحداث، التي تشكل بداية تغيير ثوري، تنشأ في ظل تراكم تغيرات ذات طابع إصلاحي، قامت تدريجياً بهز المنظومة، وزعزعة استقرارها، والتقليل من قدرتها على الدفاع عن نفسها، وتقويض شرعيتها، والتأثير عليها بأشكال مختلفة، حتى باتت غير قادرة على الاستمرار.

يتطلب نجاح الثورة وجود فاعلي التغيير، واستعدادهم، وتنظيمهم، وبرامجهم، وقدرتهم على الانخراط في عملية بناء منظومة جديدة بعد قضم وتفتيت المنظومة القديمة. ويشكل فعل التغيير الاجتماعي بالضرورة تفاعلاً بين مكونات مجتمعية، وصراعاً حاضراً على المستقبل. ففي بنية كل مجتمع لا يتمتع أعضاؤه بالمساواة، لا بد من صراع. أما عن قضايا الصراع وشكله، فهما متعلقان بأمرين: أولهما، علاقات القوة المتجسدة في البنى القائمة؛ وثانيهما، وعي الراغبين في تغيير الواقع الراهن بضرورة، وإمكانية، وطبيعة التغيير المنشود، وامتلاكهم لأدواته. أما النطاق الذي يأخذ فيه الصراع مجراه، فهو ما نطلق عليه اسم الحيز العام.

مفهوم الحيز العام مجرد، لا يشير إلى شيء ملموس، بل إلى مجموعة تفاعلات تشكّل نطاقاً هو الحيز العام. تمتاز التفاعلات التي ترسم الحيز العام وحدوده بكونها، هي ذاتها، الآلية التي يتم من خلالها تشكيل طبيعة وشروط وقواعد وأصول تلك العلاقات بين الناس، التي تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تشكيل وتغيير المجتمع وبيئته، وتحديد معالمه، وصوغ مستقبله. بكلمات أخرى، فإن الحيز العام هو سياق العلاقات الاجتماعية غير الـ «الخاصة»، التي لا تتعلق - ويجب ألا تتعلق - بما يؤثر على حياة ومستقبل المجتمع ككل، إلا بشكل جزئي وغير مباشر.

يوجد لدى البعض تصور ميكانيكي حول الحيز العام، كأنه

«وعاء» يتم فيه التفاعل بين الناس. ولكن هذا التصور غير مناسب، أولاً لكونه غير سوي، فالحيز العام ليس مكاناً (رغم وجود أمكنة ترمز إليه)؛ وثانياً لأن هذا التصور يدفع نحو استنتاج خاطئ، يخلط بين صراع المصالح والتصورات المتنافسة ضمن الحيز العام، من جهة؛ ومحاولات استلاب الحيز العام (السيطرة عليه وإلغائه) من أجل منع التغيير، ومنع تحدي النمط السائد، من جهة أخرى. فالحيز العام هو حيز للصراع، أما الهيمنة المطلقة، فتغيّب الحيز العام، وهو أمر مختلف عن الصراع ضمنه، الذي يشمل كرّاً في لحظة تاريخية، وفرّاً في لحظة أخرى. إن ممارسة الحق «الطبيعي» في التأثير على عملية تشكيل المستقبل من خلال الحيز العام، يختلف جوهرياً عن محاولة إلغاء هذا الحق، وقمع محاولات ممارسته. تشبه العلاقة بين قمع الحق وممارسته، العلاقة بين فعل الاستعمار وفعل مقاومته، فهما فعلان متعاكسان، ولكن ليسا متكافئين، ومن الخطأ تصويرهما على أنهما وجهتا نظر مختلفتان، أو موقفان مختلفان من موضوع ما.

بكلمات أخرى، يمكن تشبيه صراع المصالح ضمن الحيز العام بالجدل بين الفقهاء، الذي يهدف فيه كل فقيه إلى إقناع الآخرين بتصوره؛ فيما تشبه محاولات السيطرة على الحيز العام «غلق باب الاجتهاد»، الذي يهدف إلى منع الجدل، وفرض تصور وحيد تنتجه وتفرضه الجهة المهيمنة. ويهدف كذلك إلى قمع كل محاولة من الآخرين لعرض تصور آخر. هذا الاحتكار لا يشكل وجهاً آخر للاجتهاد بل نقيضاً له. ولا يجوز تصوير «غلق باب الاجتهاد» على أنه أحد الاجتهادات.

إن تصور الحيز العام وكأنه مكان عيني ملموس، يفترض، نظرياً على الأقل، إمكانية احتكاره من قبل قوة مهيمنة ما، ويعني أيضاً أن أصحاب الرأي المناوئين للفئة المهيمنة، وحتى غير المتفقين معها، الذين يتم منعهم من استخدام الأماكن المعرفة

بصفتها حيزاً عاماً، يصبحون خارج المجتمع. ولكنهم، في الواقع، جزء من المجتمع يتم قمعه. وتشير التجربة التاريخية، أنهم يتمكنون، رغم الملاحقة، من إيجاد وابتداع سبل لإيصال رأيهم، والتأثير على الرأي العام. ولذلك لا بد من فهم الحيز العام بشكل لا يقتصر على ما يمكن غلقه أو إلغاؤه أو وقفه.

وبطبيعة الحال، فإن قمع أصحاب التصورات التي تشكل تحدياً للهيمنة والاحتكار يجعل دورهم في تشكيل المستقبل عبر الحيز العام أصعب، ولكنه لا يستطيع أن يلغيه، تماماً كما أن «غلق باب الاجتهاد» لا يؤدي إلى وقف التفكير، ولكنه يجعل تحقق الأثر الاجتماعي للتفكير أصعب. إن محاولة إسكات الأصوات المناوئة للسلطة في الحيز العام سمة تتسم بها الحقبة النيوليبرالية أكثر من غيرها من الحقب والأنظمة، حتى من تلك التي تتسم بأشكال مروعة من القمع. ويعود ذلك إلى قدرة النظام النيوليبرالي على توسيع هيمنته على الوسائط المختلفة، والوصول حتى إلى الأحيزة الخاصة، الذي يشكل أحد المؤشرات على المشروع الفاشي الذي تولّده الأوليجاركية النيوليبرالية. أما الأدوات المستخدمة في «غلق باب الاجتهاد»، فهي ما سنعالجه فيما يأتي.

قبل الاستطراد في هذا النقاش، أجد ضرورياً الإجابة على تساؤل يفرضه تطور الأدوات والوسائط المستحدثة للتفاعل الاجتماعي، وتحديداً أثر الأدوات الرقمية على مفاعيل هذا التفاعل: هل نعتبر الفضاء الافتراضي حيزاً عاماً؟ لما كان هذا الفضاء يستخدم (جزئياً) في التفاعلات الاجتماعية العامة، ويستخدم في تشكيل وتغيير المجتمع وبيئته، وتحديد معالمه، وصوغ مستقبله، فإنه، بالتأكيد، حيز عام. بيد أن قدرة جهة ما على تشكيله منفردة، وإمكانية حجْر الفاعلين عنه، ولأنه حيز قائم على أساس سلعي منفرد (بخلاف الحيز العام العادي الذي يقوم على أسس متنوعة بينها السلعي، ولكنه ليس منفرداً)،

فإنه حيز عام من نوع خاص، يشبه سوقاً سوداء تتحكم فيها «المافيا» – هي حيز عام، ولكن التعامل فيها مضبوط من جهة واحدة (أو بالأحرى موحدة) وفقا لاعتباراتها الخاصة. وأشيرُ، للإجابة على اعتراض متوقع، أن تعدد الجهات لا يمنع وحدتها، ناهيك عن تجميع آثار أفعالها. كما يجدر التنويه إلى أنه في الوقت الذي تنطبق فيه هذا المقاربة بشكل جلي على ما يطلق عليه «وسائل التواصل الاجتماعي»، إلا أنها تبقى صالحة لكل الفضاءات الافتراضية، وإلى أن وجود فضاءات افتراضية «بديلة» و«مُعارِضة» وما شابه لا ينفي الصفة العامة، فتلك هي، بالطبع، الاستثناءات، حتى لو كثرت، ناهيك عن أنها، مثل غيرها، قابلة للاحتكار. هكذا، يؤكد استخدام الحيز الافتراضي لمختلف الوظائف الفاعلة في الحيز العام، أن الأخير ليس حيزاً عينياً ملموساً، بل مجرداً، غير ملموس.

لما كان هناك اشتراط متبادل بين السياق الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية، أي أن التفاعلات هي التي تحدد ضيق واتساع الحيز العام، فيما يشكّل الأخير سياقاً و«حلبة» لهذه التفاعلات، فإن الحيز العام هو ذاته سياق التفاعلات الاجتماعية التي تحدده. وتتم عملية التحديد من خلال البنى التي تشكل هذا السياق، مثل علاقات الإنتاج والنظام السياسي، وكل ما من شأنه تحديد معالم الحقبة التاريخية للمجتمع. وهكذا، فإن الصراعات الاجتماعية بشأن تغيير الواقع أو الحفاظ عليه وتعزيزه، هي بالضرورة صراعات حول الحيز العام. ولذلك، فإن الأشكال المختلفة لاستلاب الحيز العام هي أدوات القوى الاجتماعية الرجعية والمحافظة، المستفيدة من الوضع الراهن، التي تعمل على قمع محاولات التغيير بشتى الطرق.

تتنوع وسائل وطرق قمع التغيير حسب طبيعتها من حيث أثرها على عملية التغيير المزمعة في إحدى مراحلها. فبعض الوسائل تستخدم لمنع نشوئها أصلاً. بعض الوسائل موجهة نحو

إجهاض مساعي التغيير في مهدها. وبعضها يعمل من خلال تشويه عمليات التغيير والمبادرين إليها. والبعض الآخر يحاول خنق فاعلي التغيير ومشاريعهم ومحاصرتها. وهناك وسائل تستخدم تغريب فاعلي التغيير عن طريق نفيهم، أو إعلانهم غير عاقلين، أو فرض القيود على حركتهم. وهناك وسائل لقمع التغيير وأصحابه، مثل السجن. وهناك وسائل لتغيير معالم البيئة التي (يمكن أن) ينبع منها التغير، مثل الاستيطان، والمصادرة، والإحلال. وكلها موجهة نحو منع أي تغيير حقيقي للوضع القائم، ويمكن تصنيفها في ثلاث فئات وفقاً للمرحلة التي تتم فيها:

الأولى، هي منع نشوء فعل التغيير عن طريق محاصرة وشيطنة الفكر والمعلومات التي يمكن أن تدفع الناس إلى التغيير وابتداع أساطير حول «قدسية» النظام القائم. ورغم أن هذه الوسائل تنتمي إلى القرون الوسطى وما قبلها، إلا أنه تمت إعادة إنتاجها في حقبة الحداثة بأشكال جديدة، وما زالت تنتج حتى يومنا، ومن بينها، ليس على سبيل الحصر، كبح الإرادة عن طريق التأطير الفكري (الأيديولوجي)، أو إنشاء الوعي الزائف وتحويل القضايا العامة إلى قضايا حميمية تكون معالجتها في أحيزة خاصة، أو إشغال الناس بقضاياهم الحياتية عن طريق ارتهان المستقبل (foreclosure) بطرق متعددة، مثل القروض المالية التي تضع الحاصلين عليها في وضع قايضوا فيه ما لهم في «المستقبل»، ولم تعد لهم خيارات بشأنه. وتستخدم هذه الوسائل التكنولوجيا، ونشر الأكاذيب (البروباغاندا)، والاحتواء، وغيرها؛

الثانية، هي إعادة توجيه فعل التغيير نحو هدف آخر، باستخدام وسائل مثل الشعبوية، أو اختزال الاعتراض السياسي بنقاش السياسات، وتحويل القضايا المبدئية إلى قضايا تقنية، وابتداع عدو خارجي (وداخلي أحياناً). وهي تشمل كذلك ابتداع اهتمامات جديدة، واستحداث هويات مستجدة، تقتطع من

الاهتمام بالقضايا الرئيسية، وتضع متبنيها في بوتقة خاصة، وغير ذلك؛

الثالثة، هي القيام بفعل مضاد لفعل التغيير عن طريق الانقلاب، والقمع، والمصادرة، والطرد، والإبعاد، والنفي، والسجن، وما إلى ذلك.

وبالإضافة إلى وسائل منع التغيير، هناك تقنيات تهدف إلى تعزيز الوضع الراهن، والحفاظ على مصالح القوى المهيمنة وتطويرها، بغض النظر عن وجود أو غياب أفعال مقاومة. وتكمن هذه التقنيات في ابتداع منظومات قيمية تجمِّل الوضع الراهن، وتدعو إلى الصبر، وتقنع المجتمع بأنه «لم يكن بالإمكان أبدع مما كان»، وتقدم الوعود بمستقبل أفضل (إن لم يكن اليوم، فغدا؛ وإن لم يكن في الدنيا، ففي الآخرة)، وتعمل على رفع مسؤولية القوى المهيمنة عن آفات الوضع الراهن، وتنسب إليها الإنجازات، وتحمّل الأفراد والمجتمع وقوى المقاومة المسؤولية عن الفشل في الوصول إلى وضع أفضل.

ولما كان كل فعل تغيير يعيد تشكيل الحيز العام، فإن اتساع الحيز العام هو الدلالة على أثر الفعل. ورغم أن توسيع الحيز العام لا يعني بالضرورة تغييره نوعياً، إلا أن توسيعه بشكل مستمر يحدث تغييراً مضطرداً في مقومات نجاح أفعال التغيير. هذا هو السبب الذي يجعل الصراع بشأن الحيز العام قضية بحد ذاتها، بغض النظر عن موضوع الصراع. ويعني ذلك، على وجه التحديد، أن هناك صراعاً على الحق في المساهمة في تشكيل الحيز العام: القوى المحافظة والرجعية تريد احتكار عملية التغيير وقصرها على ما يعزز هيمنتها، باستخدام إحدى التقنيات التي ذكرنا.

بالإضافة إلى هذه التقنيات توجد تقنيات أخرى، يمكن وصفها بأنها تقنيات مساندة للتقنيات الأساسية، هدفها تعزيز مشروع

الهيمنة وإدامته وتعزيز فاعلية التقنيات الأساسية. وتشترك مجموعة التقنيات هذه بأنها تعمل على مهاجمة البيئة الطبيعية، وتصفية الزمان والمكان الضروريين لفعل التغيير عن طريق احتكار الفضاء العام (الجزء المادي من الحيز العام) واستلابه، سواء عن طريق «العمران» الذي يحل محل الساحات العامة، أو عن طريق الإقراض الذي يجعل المقترض ملزماً مستقبلاً، أو عن طريق الاستيطان حيث يتم سلب المكان بالمعنى الحرفي، أو عن طريق تشويه الواقع وكي الوعي في الفضاء الافتراضي. والتقنية الإضافية هي الهجوم على مقومات العيش وتصفية الموارد بدءاً بالمياه، مروراً بالوثائق الشخصية، والوظائف، ومختلف صنوف الاضطهاد والمس بالكرامة، وصولاً إلى الإبادة، بشكل يدفع من يمكنه أن يصبح فاعل تغيير إلى الابتعاد عن المكان، بالنزوح والهجرة (فعلياً)، أو إقصاء الذات والتقوقع، والابتعاد عن الشأن العام، وما إلى ذلك من طرق تجسد الاغتراب.

بطبيعة الحال، يترافق كل هذا مع إرساء وتعميم وعي عام وثقافة سائدة، ترفع من شأن الشخصي والذاتي والفردي بطرق شتى، وتحت شعارات متنوعة، ليس أقلها الريادة والإبداع، وليس آخرها «الموقعية» التي تصبغ عملية إنتاج المعرفة والمعرفة المنتجة بصبغة ذاتية. ويؤدي تعميم هذه الثقافة السائدة، إلى إعادة توجيه الإرادة إلى داخل الفاعلين الذين لا ينفكون يبحثون عن الخلل في ذواتهم، ويعملون على تحسين أنفسهم لكي يصبحوا جديرين ليس بما ينتجون بأنفسهم، بل بما توفره لهم المنظومة التي تعرض عليهم حقوقهم على أنها «فرص» يجدر اقتناصها، كل من موقعه، ووفقاً لما يتيحه النظام السائد.

هكذا يتضح أن الثورة المضادة تسبق الثورة لتستبق إمكانية حدوثها. فتعقيم المجتمع ومحاصرة إمكانية الفعل التغييري يشكلان الأداة الرئيسية التي تمنع حدوث الثورة إلى حين. ولكن

محصلة كل هذا في نهاية المطاف لا تكمن في منع التغيير التاريخي، سواء عن طريق الثورة، أو الحرب، أو غيرها، ولكنها تكمن في جعل ثمن التغيير مرتفعاً، وجعل عملية الانتقال أطول وأصعب، وجعل مخرجات التغيير أكثر هزالاً وأسوأ. ولذلك فإن الصراع بشأن الحيز العام هو صراع على نوعية المستقبل، وعلى نوعية الطريق نحوه. فالمستقبل آت لا محالة، ولكن مواصفاته هي المهددة.

تشكل قضية الحيز العام السبب في تمكيننا من النضال دفاعاً عنه رغم غيابه العيني، ذلك أن الحيز العيني لسيرورة كل فعل هو عنصر مشكل للحيز العام. يكون التغيير المجتمعي تراكمياً إذا توالى في اتجاه محدد، حتى وإن تعلق بمواضيع مختلفة. التعلّم، والنضال الوطني، والنضال النقابي، والنضال النسوي، كلها، وغيرها، أفعال تغيير تُحرِرُ الحيزَ العامَ وتدرأ عنه سالبيه، والساعين إلى احتكاره. ولا يحتاج كل فعل تغيير أن يكون ثورياً لكي يساهم في الثورة، بل إنه يجعل الثورة أقرب، ويزيد من فرص نجاحها.

يشكل الوعي وامتلاك رؤية للعالم شرطاً أساسياً للقيام بالفعل التغييري غير العفوي وغير المنقاد وراء القادة الشعبويين، سواء كانوا يسعون إلى إعادة توجيه الفعل التغييري من أجل درء الثورة، أو يعملون على إحداث الثورة في غير آنها. ويتطلب الوعي وتشكيل الرؤية قدرة على تحليل الواقع بعمق وعلى فهمه، وتحديد إمكانيات التغيير وفق المعطيات، ومن ثم الانخراط في عملية التغيير بشجاعة، مع إدراك دقيق للحلفاء والأعداء، وتقييم سديد للإمكانات.

ليس دائماً تضييق المساحات، وإنما عدم فاعلية العمل على التغيير، وأسباب ذلك في الحالة الفلسطينية

جورج جقمان

من نافل القول إنه يوجد مسعى مستمر لتضييق المساحات على الساعين إلى التغيير السياسي أو المجتمعي في فلسطين، في معظم الحالات التي ترى فيها السلطة الفلسطينية تهديداً لسلطتها، أو أنها تتعارض مع سياساتها أو مصالحها. ويتخذ هذا التضييق أشكالاً مختلفة تراوح بين إرسال بلطجية للاعتداء على متظاهرين أو محتجين في مواقع رئيسية في رام الله، ومدن أخرى في الضفة الغربية، إلى اعتقال الناشطين وتشديد القوانين التي تتعلق بحرية التجمع، أو القوانين التي تتعلق بحرية إبداء الرأي المنشور في المطبوعات والمواقع الالكترونية باختلاف أنواعها، بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي. وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

لكن، وعلى الرغم من هذا التضييق، توجد مساحات يمكن

استغلالها، أو بشكل أدق، جرى توسيع هذه المساحات على الرغم من التضييق، وإن كان بشروط لا تتوفر دائماً، كما سأبين لاحقاً. وقد جرى استغلال هذه المساحات، بنجاح أحياناً، وبفشل، أو قدر منه، أحياناً أخرى. وكأمثلة على هذه المساعي للاحتجاج أو التغيير، أشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى إضرابات معلمي المدارس الحكومية في الأعوام 1997 و1998 و2000 و2016 و2020 و2022. وأشير، أيضاً، إلى الاحتجاجات التي رافقت الإعلان عن قانون للضمان الاجتماعي في نهاية العام 2018 وبداية العام 2019، التي دفعت الحكومة إلى سحب القانون، وكذلك الاحتجاجات التي تلت مقتل نزار بنات، واحتجاجات ومساعي التغيير التي قام بها عدد من المؤسسات الأهلية لإصلاح قوانين محددة، أو إصلاح النظام القضائي ككل، التي شاركت فيها، أيضاً، نقابة المحامين، ومساعٍ أخرى عديدة في الواقع، جرت عبر السنوات، وكانت نتائجها متفاوتة. سأتناول هذه الأمثلة الأربعة بدرجات مختلفة من التفصيل، لتبيان الأسباب التي أدت إلى النجاح أو إلى الفشل، وعناصر الضعف الرئيسية، التي تنطبق، بالإجمال، على حالات أخرى.

أشير، ابتداءً، إلى أن أهم ما في هذ الأمثلة ليس وجود أو عدم وجود مساحة للعمل المجتمعي أو السياسي من أجل التغيير، وإنما أسباب النجاح حتى بوجود هذا التضييق، وأسباب الفشل التي أعاقت النجاح في غياب العوامل الضرورية لتخطي هذا التضييق.

أولاً: إضرابات المعلمين

أبدأ بإضرابات المعلمين منذ العام 1997 وحتى العام الحالي (2022)، التي حققت عدداً من النجاحات غير القليلة، حتى لو لم تتحقق جميع المطالب. أحد أسباب نجاح «حراك المعلمين

الموحد»، ما هو واضح؛ أي وجود قاعدة عريضة من المعلمين في المدارس الحكومية في الضفة الغربية، يزيد عددها على ثلاثين ألف معلم ومعلمة، التزمت أغلبية منهم بالإضراب حسب برنامج الحراك. وبالتالي، يمكنهم شل العملية التعليمية في المدارس الحكومية تقريباً بشكل كلي، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة مجتمعية ذات أبعاد عدة، يلزمها حل. هذا مصدر قوة كبير افتقدتها حركات احتجاجية أخرى، وكان من أسباب فشلها كما سنرى.

لكن هذا ليس العامل الوحيد في النجاح النسبي للحراك. فعلى درجة قريبة من الأهمية للعامل العددي، وجد عامل آخر، وهو استبدال قيادة الإضراب المكونة من ممثلي الاتحاد العام الفلسطيني للمعلمين (جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، وكان عامل إعاقة) في البداية بـ «لجان» غير معترف بها رسمياً لقيادة الإضراب، وأصبحت لاحقاً تسمى «حراك المعلمين الموحد». ولفهم الإشكالية المتعلقة بالاتحاد العام للمعلمين، وبشكل أعم، أيضاً، ما يعرف بـ «المنظمات الشعبية» التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، سأتناول بإيجاز، وبسبب أهمية الموضوع، ما أسميه بـ «خطر نقل نموذج منظمة التحرير» إلى حكم شعب على أرضه، وتبعات ذلك السلبية على التنظيم المجتمعي الفلسطيني، وعلى النظام السياسي الفلسطيني ككل.

كما هو معروف، لم تتكون منظمة التحرير من فصائل وأحزاب فحسب، بل إن بنيتها سعت إلى تمثيل الفلسطينيين ككل، واحتوت على اتحادات عمالية وطلابية واتحادات للكتاب، والمرأة، والمعلمين، ومؤسسات إنتاجية ومراكز أبحاث، و«منظمات غير حكومية». وقد كانت مقتضيات العمل الوطني، والبقاء في الشتات، وتجميع طاقات المجتمع الفلسطيني، تبرر تنظيماً جامعاً دامجاً شمولياً مثل هذا، تقف على رأسه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. كان هذا ضرورياً، أيضاً، للحفاظ

على الهوية الجماعية للفلسطينيين، وللحفاظ على الذات وتحديد ماهيتها إزاء الاقتلاع والنفي والتهديد بالاندثار.

لكن التناقض الداخلي الكامن في هذا النموذج بان بوضوح بعد نقله إلى حكم شعب على أرضه، وتماهي منظمة التحرير مع السلطة الفلسطينية. هذا التناقض يكمن في الدمج بين مؤسسات مجتمعية، أصبحت تعرف بأنها مؤسسات مجتمع مدني، مع السلطة الفلسطينية بعد إنشائها، على أنها مؤسسات منظمة التحرير، التي أصبحت السلطة الفلسطينية تمثلها بسبب عدم الفصل بين الاثنتين. ولم يفطن أحد، على ما يظهر، لخطر نقل هذا النموذج السلطوي، الشامل والدامج والجامع، لغرض حكم شعب على أرضه. وأصبح لدى السلطة الفلسطينية «منظمات غير حكومية، حكومية»، منها اتحاد المعلمين الذي يقف على رأسه موظفون في دولة فلسطين، كون المنظمة، أصبحت حسب تصنيف موقع رسمي، تابعة لـ «الدولة».

وفي هذه الحالة، وبطريقة غير مباشرة، أصبحت الحكومة، التي هي المشغل أيضاً، تمثل العاملين الذين هم المعلمون. صاحب العمل يمثل العمال! تعارض في الأدوار وتعارض في المصالح. وقد شكل سحب الاعتراف بالاتحاد العام للمعلمين من قبل المعلمين وتشكيل قيادة أخرى لهم أحد عوامل النجاح، لأنهم اعتبروا أن الاتحاد يمثل الحكومة. وهذا سبب فشل الكثير من النقابات التي تعتبر «اتحادات شعبية» تابعة لمنظمة التحرير، التي أصبحت تمثلها الآن «حكومة دولة فلسطين».

ثانياً: الحراكات المناهضة لقانون الضمان الاجتماعي

تتعلق الحالة الثانية بقانون الضمان الاجتماعي، الذي كانت السلطة الفلسطينية بصدد تفعيله، فثارت احتجاجات واسعة لأسباب متنوعة، ما جعل السلطة مضطرة إلى سحبه وغض

النظر عن تطبيقه. في هذا الصدد، أشير إلى مفارقة رافقت مناهضة تطبيق هذا القانون، تكمن في أن أرباب العمل، والعمال، توحدوا في الموقف مناهضين سوية تطبيق القانون. فتكافلوا وتضامنوا وتعاضدوا لغرض إفشاله. هذا على الرغم من أن وجود نظام للضمان الاجتماعي أمر يُفترض أنه مطلب حيوي لغرض تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، ومن حيث المبدأ في صالح العمال. كما شاركت، أيضاً، في الاحتجاج على هذا القانون أحزاب تعتبر نفسها يسارية، تنتصر للعدالة الاجتماعية كجزء أساسي من برنامجها، إذ من دون ذلك لن تعتبر يسارية بحكم التعريف! ويوجد الآن مسعى مستجد إلى تطبيق القانون، ربما بعد إجراء تعديلات عليه، وسنرى ما هي ردود الفعل حوله.

ثالثاً: قتل نزار بنات

تواصلت الاحتجاجات التي تلت قتل نزار بنات لأسابيع عدة، متخذة أشكالاً مختلفة، وألّبت أجزاء واسعة من الرأي العام الفلسطيني، فلم تحقق المطلب الأساسي للمحتجين، وهو إجراء تحقيق جنائي مستقل ومعاقبة المسؤولين. لكن، بفعل ضغط الرأي العام المستمر لأشهر عدة، اضطرت السلطة لاتخاذ ما يمكن أن يسمى بخطوات تكتيكية لعلها ترفع الضغط الكبير الذي ووجهت به. المشكلة بالنسبة لها كانت أن من ارتكب الجريمة، كان مجموعة تابعة لأحد الأجهزة الأمنية، ومن المؤكد أن ذلك تم بناء على تعليمات من قياداتها. أستبعد أن التعليمات التي أعطيت لهم تضمنت قتله، بل ربما طُلب منهم إعطاؤه «درساً لن ينساه» قبل إحضاره إلى مقر الجهاز، بدليل أنهم ذهبوا به إلى المستشفى وهو في غيبوبة، أو أنه كان قد فارق الحياة.

لكن بفعل الضغط والاحتجاج المستمر، اضطرت السلطة لعمل شيء ما، فوضعت المجموعة التي اقترفت الجريمة في سجن

أريحا. وبعد مرور فترة من الوقت جرى تعيين المسؤول عن ذلك الجهاز الأمني وزيراً في الحكومة، في «إيماءة» باتجاه الرأي العام؛ أي إنه «أقصي» من منصبه، لكنه عُين في منصب أرفع.

بشكل عام، يمكن القول إن هذه التجربة كانت حالة فشل في تحقيق العدالة. والسبب في ذلك أن ضغط الرأي العام لم يكن كافياً، ولم تكن المظاهرات والاحتجاجات حاشدة أو «مليونية» تهز أركان الحكم. وأيضاً، كانت هذه حالة صعبة بالنسبة للسلطة الفلسطينية؛ كون المتهم هو أحد الأجهزة الأمنية. وقد رأينا خلال الانتفاضات والثورات العربية، أن الأنظمة العربية تضطر إلى إحداث تغيير إن جوبهت بمظاهرات حاشدة، أو «مليونية» كما يقال، حتى لو كان هذا التغيير شكلياً؛ أي دون المس بجوهر النظام، أو بقدر محدود من الإصلاح.

غير أن ضغط الرأي العام، والمظاهرات الحاشدة، ليس العامل الوحيد المؤدي إلى التغيير، إذ توجد عوامل أخرى في معظم الحالات. فمثلاً في حالة تونس، جرى عزل الرئيس بن علي، لكن ما مكّن ذلك أن الجيش وقف على الحياد، ولم يسعَ إلى قمع المتظاهرين. أما في مصر، فقد لعب الجيش دوراً فاعلاً في إقصاء الرئيس مبارك ككبش فداء، خشية تطور المظاهرات إلى انقلاب على النظام، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة كما اعترف أوباما في مذكراته التي صدرت قبل عامين. وفي الجزائر «استقال» الرئيس بوتفليقة بعد مظاهرات حاشدة استمرت ستة أسابيع. وفي حالة السودان كما الجزائر، لعب الجيش دوراً أساسياً في إقصاء الرئيس البشير.

رابعاً: مطالب الإصلاح التشريعي

أنتقلُ الآن إلى المثال الرابع؛ أي مسعى المؤسسات الأهلية عبر السنوات إلى إصلاح قوانين محددة، على سبيل المثال،

عقوبات ما يعرف بجرائم الشرف، أو حقوق الأطفال، أو مكافحة الفساد، وما شابه. وقد كانت نتائج هذه المساعي محدودة جداً؛ وذلك لثلاثة أسباب: الأول، أن المؤسسات الأهلية، عموماً، تفتقد لقاعدة شعبية واسعة يمكن أن تسهم في الضغط نحو الإصلاح بالاحتجاج أو التظاهر. وقد رأينا الفاعلية النسبية لهذا الجانب الميداني في الانتفاضات والثورات العربية. وفيما يتعلق بالمؤسسات الأهلية، فإن الوضعَ القائمَ الآن يكمنُ في أن كلَّ مؤسسةٍ أو هيئةٍ منظمةٍ تنظرُ إلى الإصلاح في الغالب، من منظور عملها التخصصي فقط. هذا خطأٌ كبيرٌ سيُبقي الوضعَ على حاله، بل إن السلطةَ التنفيذيةَ قد ترحبُ بهذه المساعي التخصصيةِ المتفرقةِ؛ لأنها يمكن أن تُصوَّرَ على أنها دليل على حريةِ النقدِ والتعبير، وعلى وجود مساعٍ «إصلاحية» نشطة.

يكمنُ السبب الثاني في أن أولوية الإصلاح ينبغي أن تنصب على إصلاح النظام القضائي ككل، بعد انهياره وهيمنة السلطة التنفيذية عليه، وفقدان كل إمكانية للجوء إليه لتحدي السلطة التنفيذية، على سبيل المثال، في موضوع إلغاء الانتخابات العامة، التي كان مقرر إجراؤها العام الماضي (2021)، من دون سند قانوني يعطي الرئيس عباس الصلاحية بذلك. لذا، إن الأولوية الأولى ينبغي أن تتمثل في تضافر الجهود في مسعى جماعي، لكل مؤسسةٍ أو نقابةٍ أو هيئةٍ منظمةٍ في المجتمعِ، للعملِ بشكلٍ منظمٍ ومبرمجٍ لغرضِ إصلاحِ النظامِ القضائيِ، وجعله مستقلاً عن السلطة التنفيذية. من دون ذلك، لن يحدثَ أيُّ إصلاح.

أما السبب الثالث، فيكمن في ضعف القاعدة التنظيمية لمعظم الأحزاب السياسية الفلسطينية، باستثناء «حماس» و«فتح». هذا الجانب يضعف عمل المؤسسات الأهلية التي كانت ستتأثر، في وضع آخر، ببرامج الأحزاب، وستجد بوصلتها بتفاعلها مع تلك البرامج، وبتأثير متبادل كما هو حاصل في دول أخرى.

أما بخصوص حماس وفتح، فحماس في الضفة الغربية في موقع الحفاظ على الذات، والدفاع عن النفس، كما هو معروف، وليست في وضع يمكّنها من الإسهام في مساعٍ إصلاحية، أو المشاركة في احتجاجات علنية حاشدة. أما فتح، فالواقع هو أنه لا توجد «فتح» واحدة، ومن غير الواضح ما هي دلالة هذا الاسم الآن، على الرغم من ارتباط اسم فتح مع السلطة، والتمييز الحاصل بين فتح السلطة وفتح غير السلطة. وعلى الرغم من الاجتماعات التي يعقدها الرئيس عباس مع «فتح» بين الحين والآخر، فإن هذا، عملياً، يعني اللجنة المركزية للحركة، وآخرين ليسوا في اللجنة المركزية لكنهم «محسوبين» على الحركة.

الواقع العملي هو أن هؤلاء أعضاء حزب آخر هو الحزب الحاكم فعلاً؛ ذلك أن من حضر اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في العام 2018، شاهد تشكل حزب آخر هو الحزب الحاكم فعلاً، بمعنى المستأثر بما يمكن أن تقدمه السلطة من منافع، على محدوديتها، والمساند لها كما هي، والمدافع عن استمرار وجودها. هذا الحزب اسمه حزب السلطة، ويتشكل من طيف واسع، فيه أعضاء اللجنة المركزية لفتح، وآخرون يعتبرون أنفسهم من فتح، ورجال ونساء أعمال، وأعضاء سابقون في المجلس التشريعي، وأعضاء في عدد من فصائل منظمة التحرير كما هي الآن، ومثقفي بلاط، ومهنيين من مهن مختلفة... وهكذا.

إن السؤال الأساسي بخصوص فتح هو من سيستحوذ على اسم الحركة في المستقبل، أي بعد المرحلة الحالية (مرحلة عباس)، ومرحلة الجيل الذي له ماض نضالي، أو من يتكئون على هذا الماضي، كما يظهر بوضوح في الخط الإعلامي لتلفزيون وإذاعة فلسطين على سبيل المثال لا الحصر. ذلك أنه من سيتسلم السلطة بعد هذا الجيل لن يكون حائزاً على هذا

الماضي النضالي الذي انتهى مع هذا الجيل بعد العام 1982؛ أي بعد الخروج من لبنان.

نحن الآن في بداية هذه المرحلة. وسيأخذ مسعى توسيع مساحات العمل النضالي طابعاً ميدانياً في البداية، بفعل ظلم الاحتلال، واستمرار سرقة الأرض، والعنف المتزايد والمنفلت للمستوطنين؛ أي ميدانياً، كما في حالة كتائب شهداء الأقصى في جنين ونابلس، وهذا صراع على من هي فتح، وسياسياً كما في حالة الحركة الإصلاحية التي بدأها ناصر القدوة. وأتوقع أن ظاهرة مغتربي فتح؛ أي المغتربين عن فتح السلطة، وأعدادهم كبيرة جداً في الواقع، ستكون الحاضنة لفتح متجددة بعد هذه المرحلة. وعلى الرغم من أن هذا الصراع حول توسيع مساحات الاحتجاج سيستمر في المستقبل، فإن تحقيق نتائج في هذا الصراع مرهون، إلى حد كبير، بالآليات المستخدمة والجوانب المطلوب إصلاحها.

ختاماً، إن توسع المساحات للعمل السياسي والمجتمعي من أجل التغيير، يلزمه وجود أحزاب قوية؛ بمعنى أن لها قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً، تجند لأغراض محددة، تسعف أو تؤدي إلى التغيير. إضافة إلى ذلك، فإن البنية التنظيمية الضرورية لنجاح مساعي التغيير، ومناهضة تضييق هذه المساحات، تلزمها أطر أخرى منظمة وفاعلة، وبخاصة النقابات باختلاف أنواعها، المستقلة عن السلطة الفلسطينية كما هي الآن؛ أي بعد أن أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية دائرة من دوائر «الدولة الفلسطينية» غير القائمة فعلاً، ومجندة لخدمة النظام القائم.

نزع التسييس: انكماش الفعل مع انكماش الحيز لكبح فواعل التغيير الاجتماعي

أحمد عطالله

1. مقدمة

يشهد عالمنا ما يشبه الإجماع على أننا نعيش اليوم في عصر «ما بعد السياسة»، حيث طُمست الأيديولوجيات المختلفة لصالح هيمنة أيديولوجيا تعرض نفسها على أنها «فوق الأيديولوجيات»، واضمحل مع اختفائها الفرق بين اليمين واليسار، لصالح نشوء طريق ثالث تتلخص خصائصه في الإدارة التقنية للمجتمعات، واختزال واحتكار العمل السياسي في ما تمارسه المؤسسة السياسية (establishment)، أو ما بات يطلق عليه «الدولة العميقة» وأجهزتها، باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بممارسة السياسة، وحصر إمكانية المشاركة السياسية في السياسيين المحترفين الذين يعالجون التناقضات السياسية، باعتبارها إجراءات سياساتية تقنية/ مهنية يتم حلها

ضمن إطار العمل النيوليبرالي، والمؤسسات التمثيلية التابعة للدولة مثل البرلمان، ونزع التسييس (de-politicization) عن الاقتصاد والمجتمع، وهيمنة الدولة (الأمنية) والشركات على الحيز العام، مقابل تقويضه كحيز أساسي لممارسة السياسة من قبل الشعب، وإلغاء السياسة خارج أجهزة الدولة.

ومع بزوغ النظام النيوليبرالي في سبعينات القرن الماضي، وتكريسه وعولمته ضمن النظام العالمي الجديد الذي اتخذ شكله الواضح منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، وما يزال قائما حتى اليوم، اضمحلت القدرات التنظيمية والتعبوية لقوى اليسار والحراكات الاجتماعية على اختلافها، وانكمش الحيز المتاح أمامها لإحداث التغيير الاجتماعي.

ما من شك أن هذه التحولات تركت أثراً على فواعل التغيير الاجتماعي، تجسد في انكماش الحيز المتاح أمامها. ومن الضروري فهم كيف عمل النظام الجديد على انكماش وتقليص هذا الحيز، والتعرف على أبرز الأدوات التي استخدمها لتحقيق هذه الغاية، ومن بينها منهج نزع التسييس كعامل أساسي في كبح فواعل التغيير.

تناقش هذه الورقة منهج نزع التسييس باعتباره أحد أهم أدوات النظم النيوليبرالية الموجهة نحو كبح المشاركة السياسية الفاعلة، وتقليص فرص تشكّل قوى وفواعل سياسية جديدة، قادرة أولاً على استعادة الحيز العام المسلوب، ومن ثم استخدامه لإحداث التغيير الاجتماعي ذاته خارج الإطار النيوليبرالي المفروض. ولضيق المساحة سيتركز النقاش على دور المؤسسات غير الحكومية، باعتبارها مساهما في عمليات نزع التسييس، ومجسدة له بدرجة ما، ولكونها فعلياً ملأت الفراغ الذي تركته الدولة والأحزاب السياسية كفواعل اجتماعية في النظام الجديد.

2. النيوليبرالية ونزع التسييس

في إطار التحول النيوليبرالي تخلّت الدولة عن العديد من وظائفها التي، رغم محدوديتها، صنعت حتى وقت قريب نوعاً من التوازن بين قوى السوق والحاجات الاجتماعية للمواطنين. حيث تآكل دور الدولة بفعل سياسات إعادة الهيكلة والتقشف والخصخصة، لصالح قوى السوق التي باتت تتحكم بلا هوادة بالحياة الاقتصادية، والحلبة السياسية، ومراكز صنع القرار، والحيز العام.

هذا التآكل الذي طال وظائف الدولة الأساسية حوّلها إلى آلة إدارية تقودها مجموعة من الخبراء والتقنيين الذين استطاعوا، إلى حد كبير، اختزال العمل السياسي داخل «الحلبة السياسية»، أي داخل أجهزة الدولة، واحتكار ممارستها عبر سلسلة من الإجراءات البيروقراطية التي يتم عبرها «التوافق» على حل الخلافات السياسية، باعتبارها مسائل اجرائية تقع ما بعد اليمين واليسار؛ أي ما بعد السياسة.[1] تقول حنة ارندت: «وأنه بفضل حكومة عالمية تعمل على حل الدولة وتحويلها الى آلة ادارية، تحلّ الصراعات بطريقة بيروقراطية».[2]

هذا التوافق الليبرالي يقوم بالأساس على منح التقنيين والخبراء نوع من الشرعية، وفقاً للقناعة المتنامية بأن الحوار الوحيد الذي بإمكانه تحقيق الرخاء والازدهار هو الحوار القائم بين الخبراء والتقنيين، وبأن القرارات التي تخص السياسة

[1] Chantal Mouffe, *The Return of the Political* (London: Verso, 1993), 47-48.

[2] حنة أرندت، **ما السياسة؟**، ترجمة زهير الخويلدي، وسلمى بالحاج مبروك (الرباط: دار الأمان، 2014)، 11.

العامة للدولة تقع ضمن اختصاصهم، وليس ضمن اختصاص السياسيين «غير الأكفاء» لتولي تلك المهمة.[3]

ضمن هذه الفكرة، يُقدَّم الخبراء باعتبارهم الأقدر على فهم وتحقيق «الصالح العام»، كون دوافع العمل لديهم «محايدة»، أي أنهم يعملون لأسباب لا تتعلق بهم ذاتهم، وانما تتجاوز هذه الديناميكية الخلافات «غير الضرورية» التي تفرزها السياسة واستقطاباتها الاجتماعية، لتضع مهمة البتّ في الصالح العام في أيدي مجموعة من الخبراء المحايدين منزوعي الدوافع الذاتية، مقابل إبعاد السياسيين المنتخبين (غير الأكفاء) وسلبهم القدرة على تحقيق طموحات وآمال ناخبيهم.

وعلى نقيض مبدأ التوافق الليبرالي، إذا نظرنا إلى «السياسي» باعتباره جدلاً وخصومة وتضاد واختلاف كما تجادل شانتال موف، فإن هذا النموذج السياسي القائم على أساس افتراض امكانية وجود حكم يقوم على الإجماع ويقوده الخبراء، بات يؤدي إلى خلق نظام سياسي استبدادي يقوم على إقصاء المجتمع وقواه المختلفة عن الحلبة السياسية. وهو ما يقوض مفهوم وفاعلية المشاركة السياسية برمتها. فما جدوى المشاركة السياسية إن كانت القرارات تتخذها القلة المتنفذة، وممثلو الشعب عاجزين عن إحداث التغيير؟

تجلّت هيمنة هذا الفكر السياسي والاجتماعي كإطار أوحد للعمل في إقرار قوى اليسار الكلاسيكية بالهزيمة أمام النيوليبرالية المعولمة، وانكفائها وقبولها شروط اللعبة الجديدة، وإقرارها، ضمنياً، باستحالة إيجاد تشكيل سياسي مختلف. وقد ساهم

[3] Cécile Robert, "Depoliticisation at the European Level: Delegitimisation and Circumvention of Representative Democracy in Europe's Governance," in *Rethinking Politicisation in Politics, Sociology and International Relations*, ed., Claudia Wiesner (Switzerland: Springer Nature, 2021), 212.

انهيار الاتحاد السوفييتي في ذلك. وتمخض عن ذلك انحسار دور القوى اليسارية التي باتت تعاني من أزمة في المخيلة السياسية كما يقول جيجيك، وقد باتت هذه القوى تحاول السيطرة على الأضرار قدر الإمكان، وفي أحسن الأحوال تحسين شروط حياة الفرد تحت وطأة السياسات الاجتماعية الجديدة للدولة، من دون وجود مشروع سياسي حقيقي يطمح لشكل آخر من التنظيم السياسي والاجتماعي.[4]

وعلى الرغم من أن هذه الورقة لا تدرس حالة فلسطين، الا أن انكفاء الحركات اليسارية في فلسطين بعد اتفاق أوسلو والبدء في تنفيذ مشروع الدولة القائم على أسس نيوليبرالية بحتة منذ مطلع تسعينات القرن المنصرم، وتوجه الكثير من كوادرها السياسية والتنظيمية للعمل ضمن فضاءات المنظمات الأهلية التي باتت تعرض نفسها على أنها «المجتمع المدني»، وبالتحديد المؤسسات غير الحكومية القائمة على التمويل الخارجي، يشكل مثالاً واضحاً على الدور الجديد الذي باتت قوى اليسار محصورة فيه بشكل أساسي في العديد من دول العالم.[5]

هذا الانكفاء الذي طال قوى اليسار يسّر مهمة النظم النيوليبرالية نحو نزع شبه كامل لتسييس الاقتصاد والمجتمع. وذلك من أجل وضع الاقتصاد الوطني والحياة الاقتصادية للفرد، في أيدي القلة المهيمنة التي أخضعت الدولة ونخبها السياسية ومراكز صنع القرار فيها لخدمتها، وحولت مفهوم «العمل

[4] Japhy Wilson and Erik Swyngedouw, "Seeds of Dystopia: Post-Politics and the Return of the Political," In *The Post-Political and Its Discontents: Spaces of Depoliticisation, Spectres of Radical Politics*, eds., Japhy Wilson and Erik Swyngedouw (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2014), 8.

[5] أميرة سلمي، «المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية»، في: **وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**، تأليف أيلين كتاب، وآخرون (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010).

السياسي» ليعني تكريس الهيمنة الاقتصادية. الأمر الذي ترتب عليه حاجات اجتماعية متزايدة، واتساع مخيف للفجوة بين الطبقات، وانعدام العدالة، وانتشار الفقر.

إن الاستنتاج الذي يمكن الخروج به هنا هو أن هذا التغير في علاقات القوة المجتمعية وتموضعها لا يمكن أن يحدث، أو على الأقل أن يتخذ هذا الشكل من «الإجماع»، من دون الضمان «الناعم»، أو العنيف، لعدم قدرة المجتمع على المواجهة؛ أي على التعبئة والتنظيم لمواجهة سطوة السوق وانكفاء الدولة. فعلى سبيل المثال، استطاعت الحركات العمالية المنظمة، والنقابات المختلفة، والتنظيمات السياسية التقدمية، من بين عوامل أخرى، أن تجبر الدولة على تبني سياسات اجتماعية واقتصادية حمائية، دفعتها إلى التدخل في السوق لصالح حماية الطبقات الفقيرة والمهمشة بعد الحرب العالمية الثانية، أي خلال الفترة التي ساد فيها ما عرف بالاقتصاد الكينزي.

وإذا كان مفهوم نزع التسييس يعود الى تفريغ وإنكار كل ما هو سياسي، وسلب سلطة اتخاذ القرارات عن ممثلي الشعب المنتخبين وبالتالي عن الشعب نفسه،[6] وإن كانت قدرة المجتمع على المقاومة مرتبطة بقدرته على المشاركة السياسية الفاعلة في عملية اتخاذ القرار وعلى تنظيم ذاته في الحيز العام؛ فإن كبح كل ذلك مرتبط، إلى جانب تقنيات أخرى، بنجاح النظام في نزع التسييس عن المجتمع والاقتصاد والحيز الذي تمارس فيه السياسة، وبإيجاد صيغ تضمن استدامة احتكار ممارسة السياسة داخل الحلبة السياسية من جهة، وكبح فواعل التغيير وتفكيك البنى الاجتماعية القادرة على زعزعة ذلك من جهة أخرى.

[6] Matthew Flinders and Matt Wood, "Depoliticisation, governance and the state," *Policy & Politics* 42, no. 2 (2014): 135, https://bristoluniversitypressdigital.com/view/journals/pp/42/2/article-p135.xml (accessed 4 September 2022).

تقول شانتال موف:

> إن نجاح النموذج السياسي النيوليبرالي يتوقف على إمكانية وجود محاججة قائمة على التوفيق بين الأخلاق والحياد. هذا النوع من المعادلات قائم بالأساس على تفريغ كل ما هو سياسي، واعتبار المجتمع المنظم جيداً على أنه ذلك المفرغ من السياسة. هذا النموذج قائم على أساس إبعاد التعددية والمعارضة إلى الحيز الخاص من أجل الحصول على إجماع آمن في المجال العام، حيث يتم إبعاد كل القضايا الخلافية في سبيل ايجاد اجماع عقلاني على شكل التنظيم السياسي والاجتماعي القائم.[7]

وبسبب مركزية نزع التسييس كشرط أساسي لاستدامة النظام وإطار العمل الملازم له، فإن شيطنة نقيضه (أي شيطنة التسييس) نالت قسطاً لا بأس به من الاهتمام في أدبيات الكثير من منظري النموذج النيوليبرالي، وفي خطاب نخبه السياسية والاقتصادية المهيمنة. إلا أن هذه الاطروحات غالباً لم تقدم ضمن الجدل السياسي والمعرفي الطبيعي، وإنما على اعتبار أن التاريخ قد انتهى، أي باعتبارها النموذج الوحيد لإدارة المجتمعات والنظم السياسية. على سبيل المثال، يرى بارتوليني أن أي عملية إصلاح تسعى إلى تسييس الاتحاد الأوروبي عبر «حقن اجراءاته التوافقية بنظام الاغلبية» محكوم عليه بالفشل ويضع الاتحاد الأوروبي برمته في خطر.[8]

ونجد أن البنك الدولي، الذي يعتبر أحد أهم المؤسسات التي أرست ركائز النظام النيوليبرالي وعولمته، يستميت في الدعوة الى

[7] Mouffe, *The Return of the Political*, 139-140.

[8] Robert, "Depoliticisation at the European Level," 217.

عدم التسييس على أوسع نطاق ممكن، على اعتبار أن ذلك يشكل «عاملاً مركزياً لبناء قدرات الدولة وضمان ثقة السوق».[9] ولذلك أيضا يرى منتدى السياسات الأوروبي أن «نزع التسييس عن الكثير من قرارات الحكومات يشكل واحداً من التطورات الأكثر أهمية منذ الحرب العالمية الثانية».[10] ولهذا ايضاً أقر وزير الدولة للشؤون الدستورية البريطاني عام 2003 أن النهج الذي تتبناه حكومة حزب العمال قائم «على الرغبة الواضحة في وضع السلطة في المكان الذي يجب أن تكون فيه: ليس بيد السياسيين، وإنما في يد هؤلاء الأقدر على ممارستها بطريقة أخرى [...] إن نزع التسييس عن المفاتيح الأساسية لاتخاذ القرارات يشكل عاملاً غاية في الأهمية في جعل السياسة أقرب الى الناس».[11]

وفي فلسطين، رغم تشابك الحالة وتعقيدها كونها تخضع للاستعمار والاحتلال المباشر، تجلّى التعبير عن ذلك النهج في أدبيات وخطاب حكومة سلام فياض (أول حكومة فلسطينية بعد الانقسام) التي لم تنفكّ تذكرنا بأن رؤيتها قائمة على أسس «التكنوقراط» و«الحوكمة» و«الحكم الرشيد» وغيرها، كأساس وحيد لتحقيق التنمية والازدهار والاستقلال وتشجيع المنافسة. ومن الضروري الاشارة هنا الى أن هذا النهج كان قد بدأ مع انطلاق «مشروع بناء الدولة» المنبثق عن اتفاق أوسلو للسلام، الا أن مستوى التعبير عنه على مستوى الخطاب والسياسات الحكومية بلغ ذروته خلال الفترة التي تولى فيها فياض رئاسة الحكومة.

وبهذا، أصبحت أجندة النقاش العام التي يستوعبها الحيز العام في هذه النوع من التنظيم السياسي والاجتماعي محددة مسبقاً بالفعل، ومن نافل القول إنها لا تتسع للنقاش العام

[9] Flinders and Wood, "Depoliticisation, governance and the state," 136.

[10] Ibid.

[11] Ibid.

الـذي يطمـح الـى المشـاركة فـي وضـع الأجنـدة ذاتهـا، وفـي بنـاء وتشـكيل إطـار العمـل السياسـي والاجتماعـي.

الحيـز العـام ضمـن هـذا الإطـار لـم يعـد قـادراً علـى اسـتيعاب الحـركات والحـراكات النقابيـة والعماليـة، والحـراكات الاحتجاجيـة، التـي تنـادي غالبيتهـا بالعدالـة الاجتماعيـة والتوزيـع العـادل للثـروة وإنهـاء الفقـر والوصـول الـى التعليـم والخدمـات الصحيـة وغيرهـا مـن الخدمـات العامـة. فـي فلسـطين علـى سـبيل المثـال، لـم تتسـع أجنـدة الحيـز العـام لحـراك المعلميـن والمحاميـن وغيرهـا مـن الحـراكات، بينمـا اتسـعت للحـراكات التـي تقيمهـا السـلطة لتأييـد النظـام، ولبعـض الحـراكات التـي تنـادي ببعـض الحقـوق الدارجـة فـي الحقبـة النيوليبراليـة التـي لا تخـلُّ بجوهـر أو بنيـة النظـام، ولكنهـا تطالـب بـ «حصـة» فيـه.

وعليـه، بـات إطـار العمـل الـدارج، الـذي يصـور علـى أنـه يحظـى بـ «الإجمـاع»، يقـوم بالأسـاس علـى وجـود طريـق ثالـث يسـتوعب التعدديـة طالمـا ظلّـت تحـت سـقف الاختلافـات الثقافيـة أو الاثنيـة أو الدينيـة، علـى أن لا تتجـاوزه لتبلـغ مسـتوى التعبيـر عـن الاخـتلاف ضمـن مشـروع سياسـي أو اجتماعـي ونقـاش مجتمعـي فـي الحيـز العـام يسـعى إلـى مشـاركة الشـعب فـي عمليـة صنـع القـرارات التـي تشـكّل حيثيـة حياتـه فـي الحيزيـن العـام والخـاص.[12] وهـو مـا تمخـض عنـه انكمـاش الحيـز أمـام فواعـل التغييـر ذات المشـاريع والـرؤى المختلفـة التـي وجـدت نفسـها خـارج الحلبـة السياسـية مـن جهـة، وفـي مواجهـة انكمـاش «متوافـق عليـه» للحيـز مـن جهـة أخـرى.

إطـار العمـل هـذا هـو مـا يمكـن أن يفسّـر، كمـا تجـادل مـوف، عجـز هـذه الأنظمـة عـن فهـم المجموعـات المختلفـة معـه، التـي لـم تجـد حيـزاً للتعبيـر عـن هـذا الاخـتلاف علـى شـكل جـدل سياسـي مـن الممكـن

[12] Chantal Mouffe, *On the Political* (London: Routledge, 2005), 59.

أن يتحول إلى حوار مجتمعي عام ومشروع سياسي؛ ما دفعها إلى اتخاذ أشكال أخرى للتعبير عن ذاتها، تارة باستخدام العنف مثل ما تسمى «الجماعات الارهابية»، وتارة أخرى على شكل يمين شعبوي متطرف مثل وصول ترامب لرئاسة الولايات المتحدة وحالة مارلين لوبان في فرنسا وغيرها؛ حيث أتاحت العيوب البنيوية التي تشوب النظم النيوليبرالية للخطاب اليميني الشعبوي أن يشكل أداة جذب واستقطاب للطبقات الوسطى والعمالية المتضررة من النظام النيوليبرالي في الدول المتقدمة، التي لا يستطيع النظام القائم استيعاب مطالبها بالعدالة.[13]

ولأن هذه العيوب لا تعني بالضرورة أن النظم النيوليبرالية لم تستطع احتواء حركات المختلفين معها، فإن أحداث العقد الماضي تنبؤنا أنه حتى لحظات الانفجار الأكثر جرأة وجمعية، التي اتخذت شكل الثورات في العالم العربي وبعض دول أمريكا اللاتينية، وشكل الحراكات الاجتماعية والاحتجاجية الأقل زخماً في بعض دول الغرب، التي رفعت شعارات اجتماعية وسياسية بسيطة ولكنها تمس جوهر المشكلة القائمة؛[14] نجحت النظم القائمة، رغم التحدي الجوهري الذي شكلته لها تلك الثورات التي استطاعت استعادة الحيز العام، في إعادة إنتاج ذاتها عبر القيام بثورات مضادة أجهضت الثورات وأغلقت آفاق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجوهري الذي كان يطمح له الفقراء الذين قاموا بالثورة، وأعادت إنتاج وترسيخ النموذج النيوليبرالي الخاص بالنظام القديم.

[13] Mouffe, *The Return of the Political*, 5-6.

[14] على شاكلة شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» في الثورة المصرية، و«حريّة، عدالة اجتماعية، كرامة وطنية» في الثورة التونسية، وشعار «نحن الـ 99%» في وول ستريت في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الشعارات التي من الممكن ومن العملي تحويلها الى برامج اجتماعية وسياسية.

تمخض عن تلك الثورات المضادة اتخاذ بعض الإجراءات الاصلاحية الشكلية (أو بشكل أدق إطلاق وعود باتخاذها) داخل النظام نفسه كما حدث في مصر، أو التحول نحو الديمقراطية الليبرالية الكاملة كما حدث في تونس، وهي الأطروحات التي رسخت فكرة أن حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت دوافع الثورة الاساسية ممكن تحت إطار العمل ذاته. وبذلك بقيت الأجندة «العقلانية» الوحيدة للنظام هي ذاتها، فيما بقي إقصاء المجتمع عن عملية صنع القرار واحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية على حاله.

في حالة تونس على سبيل المثال، جاءت استجابة النظام للثورة التي اندلعت في البلاد نهاية العام 2010 على شكل تنحي رموز النظام (لا سيّما الرئيس زين العابدين بن علي) والانتقال الى الديمقراطية الليبرالية التي تتيح تأسيس الأحزاب، والانتخاب والترشح، وسلمية ودورية تداول السلطة، وفصل السلطات وإطلاق الحريات العامة وغيرها، إلا أنها لم تعالج الأسباب الجوهرية التي قام الفقراء والمهمشون من أجلها بالثورة، وهي الفقر والبطالة وغياب العدالة. اليوم، تعاني تونس من أزمات اقتصادية ومعيشية حادة ما تزال تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية.

على أي حال، هذا الإقصاء المخيف للمجتمع عن عملية اتخاذ القرارات عبر فرض منهج نزع التسييس جعلنا نصل إلى «شكل من أشكال الحكومة الاستبدادية وأيضاً أكثر وحشية، والتي ضمنها تزداد الهوة بين المهيمِن والمهيمَن عليه بطريقة مهولة»، كما تقول أرندت.[15] فمنهج نزع التسييس لم يؤدِّ الى اختفاء «السياسي»، كونه بذاته يشكل تسييساً من نوع خاص يقوم على قمع التعددية، ونزع الشرعية عن أي مشروع سياسي

[15] أرندت، **ما السياسة؟**، 11.

مختلف (غير نيوليبرالي) واحتكار العمل السياسي وتضييق مفهومه ونطاقه بما ينسجم مع الرؤية النيوليبرالية المهيمنة والوحيدة للنظام.

كما أن هذا التموضع الجديد لعلاقات القوة لم يعمّق جدلية العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية فحسب، وإنما هيمنة الاخيرة على الديمقراطية سبّب تشوهاً عميقاً لمعنى الديمقراطية على اعتبار أن سماتها الاساسية تتمثل في حكم الشعب وتحقيق العدالة والمساواة. وهو ما يعني أن هيمنة النموذج النيوليبرالي على النظم الديمقراطية الليبرالية قد أدى إلى تآكل الديمقراطية ذاتها والساحة الأساسية التي تمارس بها، أي المجال العام، وصولاً الى ما بات يعرف اليوم بـ «ما بعد الديمقراطية»، وهو الوصف المستخدم لاتخاذ النخبة الصغيرة القرارات المهمة والمصيرية بالتعاون مع المؤسسات الديمقراطية الليبرالية.

ومن ناحية أخرى، أدت عملية النزع الممنهج للتسييس التي بات يفرضها النظام في كل مكان تقريباً (بتفاوت)، لا سيّما عبر تحديد أجندة النقاش في الحيز العام وبالتالي نزع التسييس عنه، بالإضافة الى هيمنة الفكر النيوليبرالي على تصور الفرد لذاته ولموقعه من علاقات القوة ولـ (غياب) قدرته على تغييرها، إلى تغيير عميق في منظومة القيم وإحلالها بمنظومة جديدة قائمة على أسس الفردانية والاستهلاك والعزوف عن الاهتمام بالشأن العام.[16] وهو ما سنناقشه عند الحديث عن دور المنظمات الأهلية في عملية نزع التسييس وتقليص الحيز أمام فواعل التغيير. تقول حنا أرندت «إن غرابة هذه الوضعية تشبه حصة روحانيات، حيث يكون عدد من الناس مجتمعين معاً حول طاولة سيمكنهم فجأة، من خلال عمل سحري، أن يروا طاولتهم تختفي من بينهم، بحيث أن شخصين يجلسان أحدهما

[16] Robert, "Depoliticisation at the European Level," 217.

قبالة الآخر لم يعودا منفصلين عن بعضهما، ولكنهما لم يعودا مرتبطين أحدهما بالآخر بأي شيء ملموس كذلك».[17]

يأتي الحفاظ على البيئة والمناخ مثالاً على نزعة الفردانية ونمط الاستهلاك وتعزيز الخيار الاستهلاكي الفردي واستبعاد أي دور للدولة في السوق، حيث أصبح الفرد مخيّراً بين إمكانية شراء المنتجات الضارة بالبيئة مثل البلاستيك أو عدم شرائها، من دون التفكير بأن يكون لدى الدولة دور في الحفاظ على البيئة عبر التدخل لوقف أو ضبط الصناعات الضارة بالمناخ على سبيل المثال.

ومن نافل القول إن تراكم هيمنة هذا النوع من التنظيم الاجتماعي والسياسي، لا سيّما تكريسه كإطار عمل وحيد، يساهم في تغذية نوع من القدرية واللامبالاة من قبل المواطنين تجاه الشأن العام والمستقبل والحيز الذي تمارس فيه السياسة والمستوى التي تؤخذ فيه القرارات التي تؤثر على حياتهم. وباعتبار أن عملية التغيير تتطلب بالأساس مقدرة الفرد على تخيله، ونوع من القناعة بأنه ممكن، فإن عملية «الإغلاق الايديولوجي» (Ideological closure) كما يسميها جيجيك، التي تأخذ شكل الحظر الذهني (Mental block)، تجعل قدرتنا على تخيل التغيير والوعي بحاجتنا له متعذرة.[18] فتخيل نهاية العالم، ضمن الأفق السياسي الحالي، ربما يكون أسهل من تخيل نهاية الرأسمالية كما يقول جامسون.[19]

وإلى جانب استعداد الدولة لقمع واحتواء محاولات التغيير الاجتماعي التي تهدد وجود نظامها على شكله الحالي، فإن

[17] حنة أرندت، **الوضع البشري**، ترجمة هادية العرقي (لبنان: جداول، 2015)، 74.

[18] Wilson and Swyngedouw, "Seeds of Dystopia," 8.

[19] Ibid.

تسرب هذا القدر من القدرية واللامبالاة والفردانية إلى الفرد، مصحوباً بالهيمنة الأيديولوجية بأن الإطار السياسي والاجتماعي القائم هو نهاية الأفق السياسي؛ يضع حجر عثرة إضافي بالغ الخطورة أمام فواعل التغيير الاجتماعي التي لا تمتلك أدوات، أو على الأقل لا تمتلك القدر ذاته من الأدوات التي تمتلكها الأنظمة النيوليبرالية، لتشكيل وعي مختلف.

هذه الظروف، مصحوبة بهذا النوع من إعادة الإنتاج والبناء الاجتماعي، والانكماش الفعلي للحيز المتاح أمام فواعل التغيير في الأنظمة النيوليبرالية، وتسليم القوى اليسارية الكلاسيكية لشروط اللعبة الجديدة؛ جميعها عوامل لا زالت تؤدي الى كبح فواعل التغيير الاجتماعي، وأبعادها عن حيز العمل السياسي والاجتماعي.

ولطالما بقي هذا مقبولاً، أي عملية نزع التسييس عن الاقتصاد والمجتمع في «عصر ما بعد السياسة»، فإن الحديث عن مشاركة سياسية ونقاش مجتمعي عام وجمعي ينتهي بمشاركة الشعب في عملية اتخاذ القرارات المهمة سيبقى، على الأغلب، محصوراً في المجالات الثقافية أو الدينية، من دون التطرق إلى المستوى والطريقة التي يتم عبرها اتخاذ القرارات طويلة المدى التي تؤثر علينا جميعاً.[20]

وقبل الانتقال إلى نقاش أدوات نزع التسييس بالتركيز على دور المنظمات الحكومية، من الضروري الاشارة إلى أن النظام المعولم الجديد جعل الدولة ذاتها أول وأهم أداة من أدوات نزع التسييس عن الاقتصاد والمجتمع. فبالإضافة إلى استخدام الدولة للقوة في فرض النظام الجديد كما حدث في تشيلي وفي مصر على سبيل المثال، فان عملية التحول (الناعم) على مستوى ممارسة السياسة وحدودها، لم تكن لتتم بالأساس من دون انصياع الدولة

[20] Slavoj Žižek, *The Ticklish Subject: The Absent Center of Political Ontology* (New York: Verso, 1999), 353.

للوصفة المعولمة للنظام الجديد، وهي الوصفة التي دفعتها إلى خصخصة مسؤولياتها الاجتماعية، وفتحها المجال أمام الأذرع المعولمة للنظام الجديد المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين لفرض أجندتها الاجتماعية والسياسية، واكتفائها، أي الدولة، بدور حفظ الأمن للتأكد من عمل السوق من دون التدخل فيه، وتبنيها خطاباً منسجماً مع النظام الجديد.

3. أدوات نزع التسييس

ترتبط قدرة النظام المسيطر على استمرار وضمان إعادة إنتاج نمط إنتاجها، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمقدرة النظام على إنشاء وتطوير منظومة هيمنة بنيوية تحدد نطاق التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وآليات إنتاجها وإعادة إنتاجها بما يضمن بقاء النمط المهيمن واستمراره. وفي هذه الحالة، فإن قدرة النظام على تطوير منظومة الهيمنة تلك ترتبط بنجاحه في إدامة نزع التسييس عن الاقتصاد والمجتمع.

كما يقتضي التحول القائم وعملية اللبرلة التي تمت على المستوى الاقتصادي، نقل آليات عمل السوق (غير المسيس) لكافة مناحي الحياة البشرية، بما فيها آليات التنظيم الاجتماعي والسياسي وإعادة إنتاجها وهندستها،[21] وهو ما أصبح «متوافقاً عليه» وفقا للفكرة الليبرالية القائمة على أساس أن الحريات الفردية يمكن ضمانها فقط من خلال حرية السوق والتجارة كما وصفها ديفيد هارفي.[22]

[21] Wendy Brown, "Sacrificial Citizenship: Neoliberalism, Human Capital, and Austerity Politics," *Constellations* 23, no. 1 (2016): 5.

[22] ديفيد هارفي، **الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**، ترجمة وليد شحادة (دمشق: وزارة الثقافة، 2013)، 6-7.

وفي إطار نزع التسييس الذي يقوم عليه النظام الجديد، توجه نظام الهيمنة البنيوي إلى ضمان أن تبقى الصراعات السياسية محتواة داخل إطار العمل الجديد، وألا تخرج عنه. وبذلك، بعد حسم دور الدولة في النظام الجديد وانسحابها لصالح قوى السوق، وتحديد أجندة العمل السياسي في النخب السياسية والتقنية، أصبح النظام بحاجة إلى أدوات وآلية تضمن له أن تظل مخرجات التفاعلات في الفضاءات الاجتماعية محصورة ومنسجمة مع إطار العمل ذاته، من دون أن تتحول إلى مشاريع سياسية جمعية تسعى للتغير الاجتماعي الجوهري.

وإن كانت الدولة تشكل أولى أدوات نزع التسييس، فان المجتمع المدني، أو بشكل أدقّ المنظمات غير الحكومية، تشكل ثاني أبرز الأدوات التي تستخدمها النظم النيوليبرالية لضمان الهيمنة المشار إليها. يناقش هذا القسم نشاطات وبرامج المنظمات غير الحكومية كأدوات لنزع التسييس، والبحث في إن كانت تساهم في كبح فواعل التغيير الاجتماعي، أو أنها تشكل بذاتها فواعل للتغيير.

أ. منظمات المجتمع المدني: فضاءات اجتماعية بديلة

ترافق بروز النظام الدولي الجديد منذ مطلع التسعينات مع انتشار لافت للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالتمويل الغربي (من دول الشمال)، خصوصاً في دول الجنوب، وهو الأمر الذي أثار مجموعة من الأسئلة التي شغلت الباحثين خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لا سيّما حول دور المنظمات غير الحكومية الجديدة في عملية البناء الاجتماعي الجديد، وتكريس منهج اللاتسييس الذي يقوم عليه النظام الدولي الجديد، وما إذا كانت تلك المنظمات تشكل حراكات تغيير اجتماعي في مجتمعاتها، أو أنها على النقيض من ذلك تشكل أدوات لكبح تلك الحراكات.

من الخطأ الاعتقاد أن التغيرات الهيكلية العميقة التي أحدثها النظام النيوليبرالي المعولم على غالبية دول العالم كانت قد مرت دون معارضة واحتجاجات شعبية واجتماعية واسعة في بعض الأحيان، من عدد من الحراكات الاجتماعية والسياسية في عدد من دول العالم، التي انتبهت إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي ظهرت فور فرض النظام الجديد.

بات يسيراً ملاحظة آثار انسحاب الدولة في انتشار الفقر وغياب الحماية الاجتماعية، واتساع الفجوات الاجتماعية وانعدام العدالة، بالإضافة إلى العديد من الحاجيات الاجتماعية الأخرى، ما دفع بمؤسسات وقوى المجتمع المدني إلى الاحتجاج على نموذج التنمية الذي يقدمه النظام الجديد وأذرعه المالية الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين.[23]

هذه الاحتجاجات والمظاهرات التي حدثت في دول الشمال مثل، حملة «يكفي 50 عاماً» (50 Years is Enough)، ومظاهرات سياتل وواشنطن وبراغ، ضد سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين والنظام النيوليبرالي برمته، وغيرها الكثير من الحراكات والحملات والاضرابات التي جرت في دول الجنوب على مدار عشرين عاماً، لفتت انتباه المؤسسات المالية الدولية، التي تشكل الذراع المعولم للنظام النيوليبرالي، إلى تكثيف جهودها (التي كانت قد بدأت قبل اندلاع تلك المظاهرات) لاحتواء منظمات وقوى المجتمع المدني من جهة، وتحويلها إلى فضاءات تضفي نوع من الشرعية على النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتنموي غير المسيس الجديد وتعيد

[23] Toby Carroll and Darryl Jarvis, "The New Politics of Development: Citizens, Civil Society, and the Evolution of Neoliberal Development Policy," *Globalizations* 12, no. 3 (2015): 290. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14747731.2015.1016301 (Accessed 6 September 2022).

انتاجه من جهة أخرى، عبر استقطابها ودفعها لتبني النموذج الإداري والتنموي والرقابي الخاص بالنظام، ومأسسة علاقتها بالدولة الجديدة ضمن إطار العمل الجديد، باعتبارها باتت تشكل «القطاع الثالث» بعد قطاعي الدولة والسوق.

هذا ربما شكّل الدافع وراء تأسيس البنك الدولي لما عرف بلجنة المنظمات غير الحكومية فيه (NGO-World Bank Committee) في مطلع الثمانينات، ومجموعة التنمية التشاركية (Group on Participatory Development) في مطلع التسعينات، التي سعى البنك من خلالها إلى استقطاب المنظمات التي وجهت الاحتجاجات ضد سياسات المؤسسات المالية الدولية، واشراكها في عملية «التنمية» ضمن إطار العمل النيوليبرالي.[24]

هنا تظهر حاجة النظام الجديد جلية ليس إلى جلب المنظمات غير الحكومية لتحل محل الدولة في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية التي توقفت الدولة عن تقديمها على إثر إعادة الهيكلة النيوليبرالية فحسب، وإنما أيضاً إلى تحويل تلك المنظمات إلى بنى وفضاءات اجتماعية تعمل كمرساة فكرية ومعرفية لترسيخ وشرعنة مشروع التنمية الجديد القائم على أساس الفكر النيوليبرالي، واحتواء ومنع تحول الصراعات الاجتماعية إلى مشاريع تغيير سياسية، وتذرير القضايا الجمعية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وإبعاد السخط وأصابع الاتهام عن البنى الهيكلية للنظام باعتبارها تشكل الأسباب الجوهرية لانعدام العدالة وانتشار الفقر والبطالة وغيرها، أي بكلمات أخرى، اقصاء التحليل الطبقي للنظام النيوليبرالي الرأسمالي القائم عن العمل الاجتماعي والسياسي. تقول سلمي:

> هذه المنظمات التي يفترض أنها موجودة وتعمل على خدمة ضرورة أخلاقية ومعنوية تكون - كما يرى هاردت ونجيري - أداة من أدوات النظام العالمي

[24] Ibid, 290-293.

> الجديد، حيث تشارك في حروبه ويكون سلاحها في هذه الحروب سلاحاً أخلاقياً من خلال قائمة الحقوق الليبرالية التي تجعلها سلطة أخلاقية على المجتمعات والمجموعات التي تكون أعداء للنظام العالمي المسيطر، من خلال تبنيها ما يسمى حاجات كونية شاملة، ودفاعها عن حقوق الإنسان، وحربها ضد الفقر والحرمان.[25]

هذا التوجه نحو احتواء المجتمع المدني واعادة بنائه وتشكيله، سعى أيضاً إلى تضييق مفهوم المجتمع المدني ليقتصر بشكل أساسي على المنظمات غير الحكومية المستعدة إلى إعادة بناء ذاتها على الأسس الجديدة للنظام المعولم من جهة، وإقصاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات القاعدية التي ما تزال تعمل في سياقات مجتمعاتها المحلية وضمن السياقات المحلية للتنمية والعمل الاجتماعي من جهة أخرى.[26]

وعبر استنساخ منهج العمل النيوليبرالي «التوافقي» الذي فرض على تنظيم العمل السياسي والاقتصادي في عملية إعادة الهيكلة في الدولة، وايلاء القسم الأكبر من عملية صنع السياسات فيها إلى الخبراء والمهنيين، سعى النظام الجديد إلى إعادة بناء و«عقلنة» المنظمات غير الحكومية في غالبية دول العالم على أسس «المهننة» التي يقودها الخبراء والفنيين والمختصين، الذين يعملون وفقاً لآليات تنظيمية ورقابية وإدارية وآليات عمل معولمة وغير مسيسة يتم فرضها عبر المؤسسات والمانحين الدوليين، وتقوم على أسس الشفافية والكفاءة والديمقراطية.[27]

[25] سلمي، «المنظمات غير الحكومية»، 174.

[26] المصدر نفسه، 122.

[27] Jennifer Alexander and Kandyce Fernandez, "The Impact of Neoliberalism on Civil Society and Nonprofit Advocacy," *Nonprofit Policy Forum* 12, no. 2 (2021): 372–375.

ضمن هذه الرؤية، تم «اعادة توجيه العمليات الداخلية للمنظمات الأهلية المحلية حسب معايير تمويل المانحين وانسجاماً مع نماذجها التنظيمية الخاصة»[28] (كما في حالة فلسطين) وتبديل أولوياتها من العمل على القضايا المختلفة التي تقع ضمن سياق مجتمعاتها المحلية، لتلتصق بشكل شبه كامل بالأولويات التنموية العالمية التي تحددها أجندة عمل الممولين الدوليين.

شكل ذلك انسجاماً تاماً مع فكرة الحوكمة والحكم الرشيد التي تم على أساسها إعادة هيكلة وتنظيم الممارسة السياسية للدولة من جهة، وانسجاماً مع منطق السوق وخلق «مجتمع السوق» من جهة أخرى. وضمن هذا الإطار غير المسيس والخاضع لمنطق السوق في «إدارة» وتنظيم العمل الاجتماعي، تصبح الحياة الاجتماعية مشكلة فنية لا بد من إدارتها من خلال مختصي التنمية والخبراء الذين يقودون المنظمات غير الحكومية في غالبية دول العالم.[29]

في إطار هذه الظاهرة العالمية المتمثلة في إضعاف المعارضة الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الجديدة، عمل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية المرتبطة بالنظام النيوليبرالي المعولم، ليس على استيعاب المنظمات غير الحكومية في إطار العمل التنموي الجديد فحسب، وإنما أيضاً على إنشاء وتشجيع تأسيس منظمات جديدة قائمة على الأسس الجديدة للنظام، وهو ما عبر عنه جيلز وجراي بقولها إن «مفارقة العولمة الاقتصادية

[28] سري حنفي، وليندا طبر، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية** (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، 367.

[29] المصدر نفسه، 229.

النيوليبرالية [...] هي أنها تضعف وتنشط في الوقت نفسه قوى المقاومة الاجتماعية».[30]

بذلك، يرى بعض الباحثين والمفكرين أن هذا التحول جعل المنظمات غير الحكومية تعمل كوكيل، أو «كومبرادور اجتماعي»[31] «وسماسرة للديمقراطية»، لنقل وتوطين أجندة وأدوات التنمية العالمية والعمل الاجتماعي غير المسيس في مجتمعاتها المحلية، إلى جانب تكريس هيمنة النظام القائم في دول المركز (الشمال) على دول الهامش (الجنوب). وهو ما أدى الى انسلاخ هذه المنظمات عن مجتمعاتها وسياقاتها العالمية، وانزياحها نحو النخبة المعولمة كما يسميها حنفي وطبر.

ومن الضروري الاشارة الى أن هناك العديد من المؤشرات على أن العملية التنموية المعولمة الجديدة التي أصبحت منظمات المجتمع المدني إحدى أدوات تنفيذها، قد فشلت في وضع حد لآثار انسحاب الدولة من قطاع الخدمات العامة في النظام الجديد؛ أبرز هذه المؤشرات تتمثل في استمرار تفشي الفقر والأمية والبطالة، وتردي الخدمات الصحية أو عدم قدرة الملايين من الوصول اليها بالكامل، وازدياد تركيز الثروة في أيدي القلة المسيطرة على الاقتصاد المعولم، واتساع الفجوات الطبقية في غالبية دول العالم.[32]

[30] Barry Gills and Kevin Gray, "People power in the era of global crisis: Rebellion, resistance, and liberation," *Third World Quarterly* 33, no. 2 (2012): 208.

[31] سلمي، «المنظمات غير الحكومية»، 191.

[32] انظر مثلاً مؤشر جيني الخاص بالبنك الدولي، والمتعلق بقياس التفاوت في الدخل وتوزيع الثروة، عبر الرابط: https://bit.ly/4u5O4PC

ب. منظمات المجتمع المدني: أهي أداة لنزع التسييس وكبح فواعل التغيير الاجتماعي؟

مع ازدياد القدرات المالية والتنظيمية للمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت ميزانية بعضها تتجاوز ميزانيات بعض الوزارات في كثير من دول العالم، أصبحت هذه المنظمات تمتلك القدرة على إحداث تغيير واسع في طريقة التفكير في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، وتغيير الأجندات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتها.[33]

يحاول هذا القسم الاجابة عن سؤال: كيف تؤدي المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالنظام النيوليبرالي إلى كبح فواعل التغيير الاجتماعي، وكيف تساهم في انكماش الحيز أمامها؟

لغرض الاجابة على السؤال المطروح أعلاه، سنقوم بتحليل دور المنظمات غير الحكومية من ثلاثة محاور اساسية: يتصل المحور الأول بطبيعة البرامج والمشاريع التي تقدمها، ويناقش المحور الثاني المفاهيم والقناعات الجديدة التي خلقتها تلك المنظمات لمفاهيم أساسية ضرورية للتفكير في عملية التغيير الاجتماعي، مثل مفاهيم المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية والمساءلة والديمقراطية وغيرها، فيما يركز المحور الثالث على الموارد البشرية التي باتت هذه المنظمات تشكل عوامل جذب لها في مجتمعاتها.

المحور الأول: طبيعة المشاريع المعولمة

بالنظر إلى طبيعة البرامج والمشاريع غير المسيسة للمنظمات غير الأهلية، وهي المشاريع التي أخذت طابعاً معولماً ونفذت في غالبية دول العالم، لا سيّما دول الجنوب، من الممكن الاستنتاج

[33] سلمي، «المنظمات غير الحكومية»، 190.

أن هـذه المشـاريع التـي توزعـت علـى آلاف المنظمـات غيـر الحكوميـة قـد سـاهمت فـي تفتيت القضايـا الجمعيـة التـي تشـكل حجـر الزاويـة لبنـاء أي حـراك تغييـر اجتماعـي عبـر التعامـل معهـا بوصفهـا قضايـا منفصلـة عـن سـياق ومسـببات نشـأتها. بالإضافـة إلـى أنهـا، بوصفهـا سـاهمت فـي إعـادة صياغـة الفـرد وتصـوره للنشـاط الاجتماعـي، قـد سـاهمت فـي تغييـب فكرة الحاجـة إلى عمل منظـم وجمعـي لإحـداث التغييـر الاجتماعـي والسياسـي البنيـوي القـادر علـى معالجـة جـذور المشـكلات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي خلفهـا النظـام، والاكتفـاء بإعطـاء مسـكّنات لـعلاج مشـاكل تسـتدعي إجـراء عمليـات جراحيـة. الأمـر الـذي أدى الـى انكمـاش الحيـز المـادي، الـذي أصبـح مشـتتاً علـى نطـاق آلاف المنظمـات غيـر الحكوميـة، والفكـري المتعلـق بعـدم قـدرة فواعـل التغييـر علـى بنـاء وعـي مضـاد يمكّـن الفئـات المتضـررة مـن النظـام مـن بنـاء تصـوّر مختلـف للتغييـر الاجتماعـي.

تعـد مشـاريع مكافحـة الفقـر والبطالـة مـن الأمثلـة البـارزة علـى المشـاريع المعولمـة التـي نفذتهـا المنظمـات غيـر الحكوميـة علـى نطـاق واسـع فـي عـدد مـن دول العالـم، لا سـيّما دول الجنـوب. تهـدف هـذه المشـاريع عمومـاً، وبشـكل أساسـي، إلـى «الحـد مـن وطـأة الفقـر وتخفيـف آثـاره»، إمـا عبـر تقديـم المسـاعدات لمجموعـات محـدودة مـن السـكان، أو عبـر خلـق فـرص عمـل مؤقتـة لعـدد محـدود مـن السـكان أيضـاً.

وبالنظـر إلـى أن هـذه المشـاريع لـم تسـعَ بشـكل عـام إلـى انهـاء الفقـر أو معالجـة جـذوره، وإنمـا الاكتفـاء بتخفيـف آثـاره والتعامـل معـه باعتبـاره قضيـة إنسـانية ومسـؤولية فرديـة بعيـداً عـن أي سـياق سياسـي، وبالنظـر إلـى حقيقـة أن تلـك المشـاريع مؤقتـة وتسـتهدف مجموعـات ضيقـة مـن السـكان، وأن مواردهـا المحـدودة قـد دفعـت بالسـكان إلـى التنافـس للحصـول عليهـا؛ فـإن هـذا النـوع مـن المشـاريع لـم ينجـح فـي خلـق الاعتقـاد بـأن هنـاك مـن يعمـل

على مكافحة الفقر وان معالجة قضية الفقر يمكن أن تتم بهذه الطريقة فحسب، وإنما أيضاً في تذرير القضية وتشتيت التعامل معها عبر آلاف المنظمات غير الحكومية، وبالتالي إقصاء فكرة أن معالجة جذور المشكلة تتطلب تغيير سياسي جوهري على مستوى الدولة والاقتصاد، وهو ما دفع الفئات المهمشة والفقيرة إلى المطالبة بالمزيد من هذه المشاريع، وليس إلى ردّ المشكلة الى جذورها المتمثلة في بنية النظام ذاته، وبالتالي إقصاء فكرة الحاجة للعمل السياسي المنظم.

من الأمثلة الأخرى على المشاريع المعولمة التي شكلّت جوهر عمل المنظمات الأهلية المرتبطة بالنظام النيوليبرالي هي مشاريع «التمكين الذاتي». وهي المشاريع التي تهدف بشكل عام إلى تمكين الفرد «بالأدوات والمهارات اللازمة» للتطور والنمو. وبالنظر إلى أن عملية التمكين ضمن هذا الإطار تتم على أسس ليبرالية بالعادة، أي على أساس الفرد، فإن التفكير النقدي بأهداف هذه المشاريع يقود للاعتقاد بأنها تعني تمكين الفرد للانخراط في نمط المنافسة الاستهلاكي للسوق ليعتني بنفسه في مواجهة تقلص الخدمات من قبل الدولة، في مقدمة لتحميله مسؤولية فقره وبؤسه.[34] وهو ما يعمق من النمط الفرداني الذي يساهم في إقصاء فكرة النضال الجمعي والمشترك لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي البنيوي، وإحلالها بفكرة الهموم والمسؤولية الفردية.

ومن ناحية المشاريع التي تهدف إلى «تعزيز قيم الديمقراطية»، لم يتجاوز تناول الديمقراطية ضمن تلك المشاريع الفهم النيوليبرالي لها بوصفها عملية شكلية واجرائية تقوم على أسس تداول السلطة، والفصل بين السلطات، والحق في الترشح والانتخاب، من دون معالجتها على قاعدة أنها من المفترض أن

[34] حنفي وطبر، بروز **النخبة الفلسطينية المعولمة**، 194.

تعني ببساطة تمكين المجتمع من إحداث التغيير على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة. وهو ما يعني تكريس المفهوم النيوليبرالي لـ «السياسي».

مشاريع تعزيز الديمقراطية مرتبطة بشكل مباشر في مشاريع «الرقابة»، وهي المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية على مستويين: أولاً، على المستوى المؤسساتي، بمعنى قيام تلك المؤسسات ذاتها بلعب دور رقابي على الأداء الحكومي في الدولة. وثانياً، على مستوى اجتماعي، حيث تقوم بورشات عمل لـ «منتفعين» من القطاع العام والأفراد لتعزيز المعرفة بآليات الرقابة والمساءلة. وللتعبير عن أهداف هذه المشاريع بكلمات أخرى، فإن هذه الرقابة المنشودة لا تتجاوز التأكد من أن الدولة تقوم بأداء عملها وفقاً للوصفة المعولمة التي هي ذاتها السبب الجوهري في الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية. ومن جهة أخرى، تؤدي هذه المشاريع إلى ترسيخ القناعة لدى الفرد بأن هذه هي حدود علاقة المجتمع بالدولة. وهو ما ينطبق على مشاريع «تعزيز المشاركة السياسية» التي تشجع على المشاركة في الانتخابات والتصويت وترشح الشباب وغيرها، ولكنها لا تسعى إلى تغيير إطار العمل الذي تمارس ضمنه السياسة كما وضحنا سابقاً.

هذه الامثلة وغيرها الكثير من المشاريع التي اصبحت تشكل أولويات عمل المنظمات غير الحكومية في غالبية دول العالم (بشكل أكثر وضوحاً في دول الجنوب)، أصبحت تعيد إنتاج العمل الاجتماعي ضمن آليات وأدبيات السوق غير المسيسة للنظام الجديد، بما يضمن أولاً احتواء الصراعات الاجتماعية ومنع تسييسها، وبالتالي منع توجيهها نحو الأسباب الجوهرية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وثانياً، إعادة صياغة أنماط التفكير لدى الفرد بمفهوم العمل الاجتماعي، وإطاره، وتقويض فرص تخيله خارج إطار العمل النيوليبرالي.

ومـن الأمثلـة المهمـة التـي مـن الممكـن أن تقـدم لنـا مؤشـرات علـى نجـاح هـذا المنهـج فـي تفتيـت العمـل الجمعـي وتكريـس مركزيـة الفـرد فـي العمـل الاجتماعـي، غيـاب الحـراكات الشـبابية والطلابيـة فـي غالبيـة دول العالـم، لا سـيّما الـدول العربيـة. والتركيـز هنـا علـى الحـراكات الشـبابية بالتحديـد يأتـي فـي ضـوء كـون فئـة الشـباب هـي الفئـة الأكثـر انخراطاً فـي برامـج ومشـاريع المنظمـات غيـر الحكوميـة، أي مشـاريع التمكيـن ورفـع الوعـي وتعزيـز الديمقراطيـة والمشـاركة السياسـية وغيرهـا، ولكـن اللافـت هـو أن مشـاركة ملاييـن الشـباب حـول العالـم فـي تلـك البرامـج تتناسـب عكسـياً مـع زخـم وانتشـار ووجـود حـراكات شـبابية بـارزة فـي جميـع أنحـاء العالـم!

المحور الثاني: القناعات الجديدة

المحـور الثانـي الـذي سـنبين مـن خلالـه كيـف تعمـل المنظمـات غيـر الحكوميـة المرتبطـة بالنظـام النيوليبرالـي علـى كبـح فواعـل التغييـر الاجتماعـي وتسـاهم فـي انكمـاش الحيـز أمامهـا، هـو منظومـة القيـم والقناعـات الاجتماعيـة والمفاهيـم الجديـدة التـي مـن المرجـح أن منظمـات المجتمـع المدنـي قـد سـاهمت فـي ارسـائها عبـر برامجهـا ومشـاريعها فـي غالبيـة دول العالـم.

أسسـت منهجيـة العمـل الجديـدة للمنظمـات غيـر الحكوميـة لجملـة مـن المفاهيـم والتصـورات الليبراليـة المتمحـورة بشـكل أساسـي حـول الفـرد كمسـؤول عـن توفيـر احتياجاتـه الاجتماعيـة والاقتصاديـة. وهـي التصـورات التـي تجعـل مـن توفـر شـروط نجـاح حـراكات وفواعـل التغييـر الاجتماعـي أكثـر صعوبـة. ويمكـن تلخيـص تلـك التصـورات فيمـا يلـي:

- الانتشـار الكبيـر للمنظمـات غيـر الحكوميـة تزامنـاً مـع انسـحاب الأحـزاب اليسـارية، جعـل هـذه المنظمـات قـادرة علـى تقديـم ذاتهـا باعتبارهـا المنصـات الاجتماعيـة البديلـة للأحـزاب السياسـية والدولـة كفواعـل اجتماعيـة،

وبالتالي تكريس صورتها لدى المجتمع باعتبارها البنى القادرة على إحداث التغيير الاجتماعي، وبأن ادواتها وبرامجها وأطر عملها تشكل الإطار الوحيد للحل والتغيير. هذا النجاح، ربما، هو ما يفسر على سبيل المثال عجز كافة أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية عن حشد بضع عشرات في فعالية وطنية، بينما تستطيع المنظمات غير الحكومية حشد آلاف الشبان في فعالياتها ومهرجاناتها.

في الوقت ذاته، في إطار البحث حول ما إذا كان بمقدور تلك المنظمات الحل محل التنظيمات السياسية كفاعل اجتماعي قادر على التغيير، نجد أنه من غير المرجح أن تتمكن من ذلك لأسباب عدة: اولاً، المشاريع التي تنفذها هذه المنظمات هي بالمجمل مشاريع قصيرة الأجل. ثانياً، لا تسعى المنظمات غير الحكومية، ضمن أهدافها المعلنة، إلى إيجاد حلول جذرية للمشاكل الاجتماعية التي خلفها النظام الجديد، وانما تسعى إلى تحسين شروطها، أو في أحسن الأحوال تخفيف وطأتها على الفئات المهمشة والفقيرة (كما في مثال مشاريع مكافحة الفقر سابقة الإشارة). ثالثاً، الجهات التي تمول غالبية تلك المنظمات هي الجهات ذاتها التي فرضت إعادة الهيكلة على الدولة وبنت النظام الجديد، فمن سيمول عملية تغيير النظام الخاص به؟! رابعاً، تقصي تلك المنظمات التحليل الطبقي للنظام النيوليبرالي ما يجعلها عاجزة عن العمل على معالجة جذور انعدام العدالة وانتشار الفقر والبطالة وغيرها ضمن عملية تغيير اجتماعي طويلة الأمد.

- تكريس فهم دور الفرد كمسؤول عن توفير احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية من دون تدخل الدولة. وهو

التصـور ذاتـه الـذي سـاهم فـي تكريـس القناعـة لـدى الفـرد بأنـه مسـؤول عـن مشـاكله، وبالتالـي إحـلال الهمـوم الجمعيـة التـي يفرضهـا النظـام علـى غالبيـة قطاعـات المجتمـع بهمـوم فرديـة ونـوع مـن السـعي للخـلاص الفـردي، وتكريـس الفردانيـة مقابـل تقويـض العمـل الجمعـي. هـذه القناعـة دفعـت بالأفـراد إلـى الدخـول فـي عمليـة منافسـة (علـى نمـط المنافسـة فـي السـوق)، بـدلاً مـن التموضـع ضمـن المجموعـة التـي تفكـر فـي إيجـاد حلـول جذريـة جمعيـة.

- تفـرد المنظمـات غيـر الحكوميـة بالعمـل الاجتماعـي جعلهـا قـادرة علـى ترسـيخ تصـور وفهـم أحـادي لمفاهيـم مثـل المشـاركة السياسـية، والتغييـر الاجتماعـي، والديمقراطيـة، والعدالـة الاجتماعيـة وغيرهـا. وهـي التصـورات المبنيـة علـى أسـاس الفكـر النيوليبرالـي المهيمـن علـى أجنـدات وآليـات عمـل تلـك المؤسسـات. هـذه التصـورات الأحاديـة حـدت مـن قـدرة الفـرد علـى تخيـل إمكانيـات العمـل الاجتماعـي والسياسـي خارجهـا، ضمـن نضـال جمعـي منظـم وطويـل الأمـد يسـعى إلـى معالجـة الجـذور.

- تنامـي القناعـة لـدى الأفـراد والمجتمـع بـأن أي عمـل اجتماعـي يحتـاج بالضـرورة إلـى تمويـل، وأنـه لـم يعـد هنـاك مـا يمكـن فعلـه علـى أسـاس نضـال طوعـي وجمعـي. هـذه القناعـة أدت إلـى ازديـاد ارتبـاط الأفـراد بالمنظمـات غيـر الحكوميـة باعتبارهـا الوحيـدة القـادرة علـى توفيـر هـذا التمويـل مـن جهـة، وابعادهـم عـن الحـراكات الاجتماعيـة والسياسـية غيـر القـادرة علـى توفيـره مـن جهـة أخـرى.

وحدها المنظمات غير الحكومية؟

ولأن عملية تشكيل «القناعات الجديدة» لا تتعلق فقط بالمنظمات غير الحكومية، لا بد من الإشارة الى بعض العوامل الأخرى التي لا يتسع المجال هنا لنقاشها باستفاضة، ولكنها تبقى عوامل جوهرية في هذا الصدد.

أولاً: بعيداً عن المنظمات غير الحكومية، فان التعامل الأمني الذي تقوم به الدولة/ النظام مع العمل السياسي الذي يقدم أطروحات مختلفة، وملاحقة أي عمل سياسي خارج النظام النيوليبرالي على اعتبار انه يشكل تهديد غير عقلاني لوجود الدولة، قد ساهم بشكل أساسي في ترسيخ القناعة لدى الفرد بالكلفة العالية للسعي للتغيير. وبالنظر إلى غياب جهد جماعي منظم للتغيير، فان التكلفة الباهظة التي بات على الفرد أن يدفعها في هذا الإطار، ساهمت في إبعاده ودفعه نحو مساحات «الاجماع الآمن» للنظام النيوليبرالي.

ويشكل تعامل معظم الأنظمة العربية في الدول التي شهدت ثورات خلال العقد الماضي، مع الاحتجاجات، على أنها تشكل «تهديداً لوجود الدولة»، وليست احتجاجاً على النظام النيوليبرالي وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، مثالاً واضحاً على توجه للدولة.

ثانياً، من الممكن أن تكون الوسائل والفضاءات الإعلامية على اختلافها قد لعبت دوراً جوهرياً في تشكيل الوعي المنسجم مع النظام القائم، عبر تقديم النمط النيوليبرالي المهيمن، باعتباره الطريقة المثلى لإدارة المجتمعات ومعالجة مشاكل الانسان المختلفة من جهة، وعبر تقديم أي عمل سياسي مخالف باعتباره عمل غير عقلاني أو تخريبي أو إرهابي. وربما يشكل تعامل الاعلام الأمريكي مع المرشح الرئاسي بيرني ساندرز،

الـذي طـرح مشـكلة النظـام النيوليبرالـي، باعتبـاره «شـيوعياً»، ويمثـل تهديـداً للنظـام النيوليبرالـي أو «نظـام العالـم الحـر»، مثـالاً حديثـاً علـى هـذا الـدور لوسـائل الاعلام المرتبطـة بالنظـام المعولـم.

ثالثـاً، قـد تكـون البنـوك والمؤسسـات الماليـة المرتبطـة بالنظـام المعولـم، التـي عملـت فـي بدايـات التحـول علـى تقديـم قـروض مسـهلة لضمـان انخـراط الفـرد فـي النظـام النيوليبرالـي (كمـا فـي حالـة فلسـطين)؛ قـد سـاهمت فـي ترسـيخ فكـرة أن الفـرد مسـتفيد مـن النظـام النيوليبرالـي وليـس ضحيـة لـه.

منظومـة القيـم الفكريـة والاجتماعيـة الجديـدة هـذه، التـي أعـادت بنـاء تصـورات الفـرد للعمـل الاجتماعـي وتموضعـه فيهـا، نجحـت إلـى حـد كبيـر فـي حصـر الصراعـات الاجتماعيـة داخـل إطـار عملهـا غيـر المسـيس وابقائهـا بعيـدة عـن أخـذ أشـكال منظمـة وجمعيـة تسـعى إلـى إحـداث تغييـر اجتماعـي، وهـو مـا يسـاهم فـي انكمـاش الحيـز أمـام فواعـل وحـراكات التغييـر.

المحور الثالث: الموارد البشرية

شـكلت المنظمـات غيـر الحكوميـة مراكـز جـذب للعديـد مـن الكفاءات والأكاديميين والمثقفيـن والنشـطاء السياسـيين الذيـن عملـوا ضمـن التنظيمـات السياسـية، لا سـيّما اليسـارية منهـا، مـع العلـم أن الكثيـر منهـم يعتبـرون مـن أصحـاب الخبـرة الطويلـة فـي العمـل الاجتماعـي وآليـات التنظيـم والتعبئـة. هـؤلاء وجـدوا فـي المنظمـات غيـر الحكوميـة فضـاءات مغريـة لعـدة أسـباب:

أولاً، الكثيـر منهـم أصبحـوا غيـر قادريـن علـى ممارسـة السياسـة أو علـى النشـاط السياسـي فـي أحزابهـم السياسـية التـي إمـا انكفـأت بحيـث لـم تعـد فاعلـة علـى الصعيديـن الاجتماعـي والسياسـي، وإمـا انخرطـت فـي النظـام الجديـد، وبالتالـي أصبحـت تقودهـا نخبـة ضيقـة منسـجمة مـع المشـروع الجديـد غيـر المسـيس.

ثانياً، وجد العديد من هؤلاء في المنظمات غير الحكومية فضاءات مهيأة للعمل الاجتماعي وممارسة «يساريتهم» ضمن مشاريعها التي تنادي بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وغيرها (كما وضحت سلمي في مثال فلسطين).[35]

ثالثاً، الاغراءات المادية التي يضمنها العمل في تلك المنظمات، ولا توفرها الأحزاب السياسية والحراكات الاجتماعية.

لم تشكل المنظمات غير الحكومية الجديدة عوامل جذب للكفاءات والنشطاء السياسيين السابقين فحسب، وإنما لملايين الشبان والطلبة الطموحين والراغبين في الانخراط في العمل الاجتماعي. هؤلاء أصبحوا ينظرون إلى العمل ضمن المنظمات غير الحكومية باعتبارها أفضل طريقة للتدرج المهني، وباعتبار العمل فيها يشكل عملاً اجتماعياً وسياسياً يريدون الانخراط فيه.[36]

هذا التوجه نحو المنظمات غير الحكومية، التي أصبح النشطاء السياسيون السابقون والكفاءات والأكاديميين والشباب يعملون ضمن برامجها غير المسيسة التي تتعامل مع الحياة الاجتماعية وعملية التنمية باعتبارها قضية تقنية، سَلَب الحراكات الاجتماعية والتنظيمات السياسية من أبرز مواردها التي لا غنى عنها في أي عملية تغيير اجتماعي، وهي الموارد البشرية. واستطاعت احتواء قطاعات كاملة من المجتمعات ضمن برامجها، والتي، وفقاً للفكر الناظم للسيطرة الاجتماعية، يشكل بقائها خارج هذا الإطار خطر على النظام برمته.[37]

[35] سلمي، «المنظمات غير الحكومية»، 125.

[36] Carroll and Jaravis, "The New Politics of Development," 29.

[37] سلمي، «المنظمات غير الحكومية»، 143.

ملخص القسم

تكمن المجادلة الأساسية التي تجعل الدور الجديد للمنظمات غير الحكومية يؤدي إلى كبح فواعل التغيير الاجتماعي في مسألة التمثيل، أي في النجاح في ربط الفئات الاجتماعية المهمشة والمتضررة من النظام القائم بالمنظمات غير الحكومية التي، من جهة، حلت مكان الدولة التي صار ينظر إليها كلاعب اجتماعي فاشل وغير كفؤ، ومحل الأحزاب السياسية كفواعل اجتماعية كما ذكرنا سابقا. هذا التفرد في تمثيل تلك الفئات جعل المنظمات غير الحكومية في موقع يتيح لها تحديد أجندات وإطار ونطاق العمل الاجتماعي أولاً.

وثانياً، اكسب هذا التموضع الجديد تلك المنظمات القدرة على تشكيل «الحقيقة» المتعلقة بكيفية فهم التغيير وفواعله وإمكانيات تخيل الفرد لحدوثه، وتكريس تصور أحادي لعلاج المشكلات الاجتماعية التي يخلفها النظام الجديد. وهو التصور الذي يحمله النموذج النيوليبرالي. هذه السلطة الايديولوجية والمعرفية التي باتت تملكها المنظمات غير الحكومية، بوصفها الفضاءات الاجتماعية الشرعية الوحيدة بالنسبة للنظام، ساهمت في شرعنة وزيادة مقبولية إقصاء السياسة عن العمل الاجتماعي من جهة، وفي تشكيل «حقيقة» أن السبيل الوحيد للعمل الاجتماعي يكمن في المشاركة في برامجها ومشاريعها، وتكريس فكرة أن المعالجات الأكثر نجاعة (والوحيدة) الممكن تخيلها لمواجهة القصور والفجوات الاجتماعية التي سببها النظام المعولم يكمن في النشاط ضمن إطار العمل (النيوليبرالي) للنظام ذاته من جهة أخرى. وهو ما ساهم في إعادة صياغة الفرد ونشاطه الاجتماعي، وجعل فواعل التغيير الاجتماعي أمام حقيقة مادية ومعرفية صعبة ومعقدة. يقول هارفي:

> الفترة التي فيها أمست الدولة النيوليبرالية مهيمنة هي نفسها الفترة التي فيها بات مفهوم المجتمع

المدني – الذي يعتبر كياناً معارضاً لسلطة الدولة – محورياً في صياغة السياسة المعارضة. أما رأي غرامشي بأن الدولة هي وحدة المجتمع السياسي والمدني، فقد انزاح جانباً ليحل محله رأي يقول بأن المجتمع المدني هو محور المعارضة للدولة إن لم يكن بديلاً لها.[38]

هنا تجدر الاشارة الى أنه بالرغم من التفاوت الواضح بين المنظمات غير الحكومية في دول الشمال والجنوب، من نواحي النشأة والعلاقة مع الدولة وغيرها، إلا أن المنهج الموحد الذي بات يشكل آلية عملها وأولوياتها، وحقيقة أن الهدف الأساسي للنظام الجديد الذي يمولها يتمثل في الوصول إلى مجتمع السوق القائم على الفرد غير المسيس في الشمال والجنوب، جعل هذه المؤسسات في الشمال والجنوب أكثر تشابهاً. ومن دون إغفال أن المنظمات الدولية في الشمال، بحكم وجودها في المركز المهمين وتحول بعضها لتصبح ممول للمنظمات في دول الجنوب، فقد وجدت لنفسها مكان تقوم به بدور الوسيط لنقل أُطر النظام الجديد في المركز إلى دول الجنوب عبر المنظمات غير الحكومية في تلك الدول، قبل أن تقوم الأخيرة بلعب دور الوسيط بين المنظمات الدولية ومجتمعاتها المحلية.

4. ما العمل؟

ليس بمقدور فرد واحد أن يقدم إجابات وعلاجات وافية لمسألة في غاية التعقيد والتشابك مثل هذه المسألة، ولكن هذا لا يمنع من تقديم تصورات عامة لآليات الخروج من المأزق.

[38] هارفي، **الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**، 111.

أولاً: لا يمكن أن تجري عملية التغيير الاجتماعي من دون وجود بنية تنظيمية حزبية قادرة على مركزة الإرادة الجمعية للمتضررين من النظام القائم (وهم الغالبية)، وتشكيل الوعي والحس الجمعي لها في برنامج سياسي يسعى إلى إعادة تسييس الاقتصاد واستعادة الديمقراطية المسلوبة من الشعب. هذا النوع من البنى يتطلب امتلاك خطاب نقدي في قلب الثقافة السائدة وعلاقات القوة المصاحبة لها، على أن يرتكز هذا الخطاب بشكل أساسي على وحدة مصائر ومصالح المتضررين من النظام، وعلى أن التغيير المنشود لا يهدف إلى تحقيق رفاه الإنسان والحد من بؤسه وتحقيق نوع من العدالة فحسب، وإنما بهدف بقائه من الأساس. فقضية تغير المناخ على سبيل المثال، التي يُعد أبرز مسبباتها نمط الإنتاج غير المقيّد المصاحب للسوق الحر الذي يستنزف الموارد دون قيود، لم تعد قضية ترف، وإنما قضية متعلقة باستمرار وجود الإنسان على هذا الكوكب. هذا النوع من القضايا لا يجعل التغيير الجذري المنشود وكأنه «خيار سياسي آخر»، وإنما، ربما، الخيار الوحيد لاستدامة النوع البشري برمته.

ولأن المساحة أمام هذا النوع من البنى المقترحة ضيقة كما بيّنا، بالإضافة إلى عملية شيطنة العمل السياسي اليساري التي تمت خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن هذا التوجه الجديد سيواجه، على الأرجح، بأشد أدوات النظام غلاظة، ما يجعلها بحاجة إلى نفس طويل، وأدوات جديدة قادرة على تعبئة الجماهير، ومشروع سياسي اقتصادي اجتماعي متكامل يرى فيه الفرد والمجموعة على حد سواء مصلحة ذاتية وجماعية.

ثانياً، بما أن التركيز كان بشكل أساسي على منظمات المجتمع المدني كأبرز أدوات نزع التسييس، فلا بد من إعادة بناء تلك المنظمات بما ينسجم مع سياقاتها الاجتماعية في مجتمعاتها المحلية (خصوصاً في دول الجنوب)، وفك الارتباط

بنموذج التنمية المعولمة الذي بات من اليسير رؤية فشله في تحقيق التوازن بين السوق الحر والحاجات الاجتماعية لغالبية سكان العالم.

ثالثاً، إعادة هيكلة منظومة التعليم بحيث تتوقف عن كونها قاعدة لإنتاج أدوات الإنتاج الخاصة بالنظام (الفرد) كما يجادل التوسير، وتحولها لتساهم في بناء مشروع معرفي نقدي جديد منسجم مع السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعاتها.

رابعاً، ضرورة عمل القوى الجديدة على استعادة الحيز العام من قوى السوق، وإعادته كوسط يمتلكه المجتمع، باعتباره المنصة الجمعية التي يلتقي فيها الناس، وكمساحة لا غنى عنها للجدل السياسي والنقاش المجتمعي الذي من الممكن أن يتحول لمشاريع سياسية.

5. خاتمة

أحدث النظام الدولي الجديد المتمثل في النظام النيوليبرالي تغيرات عميقة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في غالبية دول العالم. ضمن هذه التغيرات، تمكن النظام الجديد من حصر ممارسة السياسة في النخب التقنية والمهنية على مستوى الدولة، مقابل نزع تسييس المجتمع واقصاء قواه المختلفة عن هذه الحلبة. كما تمكن النظام من إعادة تنظيم العمل الاجتماعي وإعادة إنتاجه بما ينسجم مع رؤيته في تحييد الصراعات الاجتماعية واحتوائها، وإقصاء فكرة تسييسها ضمن عملية السعي للتغيير الاجتماعي.

وكما لعبت المؤسسات المالية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين بشكل أساسي)، الدور الأبرز في فرض عملية اعادة

الهيكلة وسياسات التقشف والخصخصة على مستوى الدولة، لعبت منظمات المجتمع المدني دور الذراع الاجتماعي الذي يعمل على تكريس هيمنة النظام الجديد وضمان إعادة إنتاج أدواته ومنظومته الفكرية على مستوى الفرد والمجتمع.

لا يعني التركيز على المنظمات غير الحكومية وعملها في هذه الورقة أنها الأدوات الوحيدة التي استخدمها النظام الجديد لعملية إعادة الهيكلة الاجتماعية والسياسية في غالبية دول العالم، وإنما، لاعتبار أنها شكلت أبرز الأدوات الظاهرة والمباشرة التي باتت تلعب دوراً محورياً في عملية التنظيم الاجتماعي في غالبية دول العالم، التي تزامن صعودها مع الظرف الذي «انتصر» فيه النظام النيوليبرالي وبدأ يأخذ فيه طابعاً معولماً. ومن بين الأدوات الأخرى التي تحتاج إلى بحث، وعلى الأرجح أن يكون النظام الجديد استخدمها في عملية تكريس هيمنته الفكرية والاجتماعية، تأتي وسائل الإعلام على اختلافها، بالإضافة إلى منظومة التعليم والخطاب.

كما أن التركيز على قطاع المنظمات غير الحكومية لا يعني تبرئة الدولة من الدور الذي لعبته في سحق الحراكات الاجتماعية وتفتيتها وتقليص الحيز وانكماشه أمامها، وتمثيلها رأس حربة عملية اللاتييس، باعتبارها البنية التي تبنت (وفرضت) بالأساس المنهج النيوليبرالي، عبر خصخصة مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية، وفتحها الباب على مصراعيه للمؤسسات المالية المعولمة للنظام النيوليبرالي.

هذه التحولات العميقة على المستويات المختلفة، أدت إلى انكماش الحيز المادي والفكري أمام فواعل التغيير الاجتماعي المتمثلة في الأحزاب والحراكات الاجتماعية وغيرها، التي تسعى إلى إحداث تغيير على مستوى النظام، وليس اجتراح معالجات موضعية ومجتزئة للمشاكل البنيوية التي يخلفها.

هـذه الفواعـل وجـدت نفسـها فـي كثيـر مـن الأحيـان فـي مواجهـة الدولـة المسـتعدة لقمعهـا واحتوائهـا بالطـرق الغليظـة مـن جهـة، وفـي مواجهـة فضـاءات اجتماعيـة جديـدة غيـر مسيسـة أصبحـت تسـتحوذ علـى مجـال العمـل الاجتماعـي، وبـات بمقدورهـا تشـكيل «الحقيقـة» المتعلقـة بفهـم آليـات العمـل ونطاقهـا فـي ذلـك المجـال مـن جهـة أخـرى.

المصادر

العربية

أرندت، حنّة. 2014. **ما السياسة**؟ ترجمة زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك. الرباط: دار الأمان.

أرندت، حنّة. 2015. **الوضع البشري**. ترجمة هادية العرقي. لبنان: جداول.

حنفي، سري، وليندا طبر. 2006. **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

سلمي، أميرة. 2010. «المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية». **في: وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**، تأليف أيلين كتاب وآخرون، 115-174. رام الله: مركز بيسان للبحوث والانماء.

هارفي، ديفيد. 2013. **الوجيز في تاريخ النيوليبرالية**. ترجمة وليد شحادة. دمشق: وزارة الثقافة.

الأجنبية

Alexander, Jennifer, and Kandcye Fernandez. 2007. "The Impact of Neoliberalism on Civil Society and Nonprofit Advocacy age." *Nonprofit Policy Forum* 12 (2). 367–394.

Brown, Wendy. 2016. "Sacrificial Citizenship: Neoliberalism, Human Capital, and Austerity Politics." *Constellations* 23(1). 3-14.

Flinder, Matthew, and Matt Wood. 2007. “Depoliticisation, governance and the state.” *Policy & Politics* 42 (2). 135-149.

Gills, Bally, and Kevi Gray. 2012. “People power in the era of global crisis: Rebellion, resistance, and liberation.” *Third World Quarterly* 33 (2). 205-224.

Jaravis, Darryl, and Toby Carroll. 2015. “The New Politics of Development: Citizens, Civil Society, and the Evolution of Neoliberal Development Policy.” *Globalizations* 12 (3). 281-304.

Mouffe, Chantal.1993. *The Return of the Political*. London: Verso.

Mouffe, Chantal. 2005. *On the Political*. London: Routledge.

Robert, Cécile. 2000. “Depoliticisation at the European Level: Delegitimisation and Circumvention of Representative Democracy in Europe’s Governance.” in *Rethinking Politicisation in Politics, Sociology and International Relations*. Edited by Claudia Wiesner. 201-221. Switzerland: Springer Nature.

Wilson, Japhy, and Erik Swyngedouw. 2014. “Seeds of Dystopia: Post-Politics and the Return of the Political.” In *The Post-Political and Its Discontents: Spaces of Depoliticisation, Spectres of Radical Politics*. Edited by Japhy Wilson and Erik Swyngedouw. 1-22. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Zizek, Slavoj.1999. *The Ticklish Subject: The Absent Center of Political Ontology*. London: Verso.

الفاعل الاجتماعي الفلسطيني: من الفعل المتشظي إلى المقاومة الجذمورية*

بلال عوض سلامة

يختبر الشعب الفلسطيني حالة من «السبات الاستعماري»، باعتباره تصعيداً مفاهيمياً لتشخيص فرانتز فانون للمستعمَّر حينما يدفع بالأفراد والجماعات إلى البقاء ككائن غير مولود بالمعنى الثقافي والاجتماعي،[2] ووقوعه في دائرة اللافعل والفاعلية واستلاب الوعي، فعمل الاستعمار الإحلالي ممثلاً بأدواته على استلاب قدرة الفلسطيني (بصيغة الجمع) على الفعل والفاعلية بالمعنى السياسي الوطني الشامل.

* هذه المداخلة أصل الورقة الآتية: بلال عوض سلامة، «الفاعل الاجتماعي الفلسطيني: من الفعل المتشظي إلى الفعل الجمعي» **مجلة المستقبل العربي** 46، عدد 537 (تشرين الثاني/نوفمبر 2023): 29-51.

[2] بلال عوض سلامة، **في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية** (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، 92.

لقد سعت الجماعة المهيمنة محلياً واستعمارياً بصورة حثيثة، عبر ثلاثة عقود من الزمن، إلى نزع القدرة التوليدية للأفراد والجماعات، بحيث يعجز الأفراد عن إعادة تشكيل الشروط التي تخضع لها، والتمثل والتشرب الاجتماعي بالشروط الموضوعية المانعة لتوليد ممارسات سياسية جديدة، لتعيد إنتاج الثقافة المهيمنة،[3] ليبات الفلسطيني وكأنه منزوع الإرادة.

يتعرض المجتمع الفلسطيني، كما هو حال المجتمعات كافة، لاستهداف البنية الجمعوية للفعل ضمن سياق نيوليبرالي واستعماري في الوقت نفسه، فتتعرض المجتمعات للإضعاف والتفكيك بفعل تغول السلطة والشركات،[4] والجماعات الاقتصادية والتكنوقراطية المتنفذة، الحاق الدول بالمنظومة المهيمنة عالمياً، والتشديد على الفصل بين السياسي والاقتصادي، والتأكيد على القيم الفردية في تضاد مع القيم الجمعوية.

إن عدم توافر بنية تحتية مقاومة وغياب المشروع الوطني الفلسطيني، وتراكم الإشكاليات «الاجتصاسية»،[5] ضمن السياق التاريخي الاستعماري، خلق حالة من التشظي في الفعل والفعالية، ما بين الفعل الفردي والجمعي، والمصلحة الشخصية والوطنية، والكلمة والفعل، والاجتماعي والنفسي، والمثقف والمناضل، والسياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، يظهر الفلسطيني «داخل السياسة وخارجها في آن، تدفعه قضيته الوطنية إلى

[3] أحمد موسى بدوي، «ما بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو»، **المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات**، عدد 8 (خريف 2009): 14-23.

[4] ابراهيم غرايبة، «من المجتمعات إلى الذات الفاعلة»، **مؤمنون بلا حدود** (4 أيار/مايو 2018)، https://bit.ly/3YFRmuw (تاريخ الوصول 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2022).

[5] استخدم التركيب «اجتصاسية» لتلافي التكرار للمجالات: اجتماعية، اقتصادية، وسياسية.

اللغة السياسية والتعامل اليومي معها، وتدفعه السياسة بعيداً عن السياسة التي ليست من اختصاصه»،[6] ليعيش الفلسطيني في حالة غربة واغتراب واستلاب.

في خضم النكوص السياسي الفلسطيني وتّهدم خياراته، يسعى الفلسطيني جاهداً للتعبير عن نفسه إما بالشكل الفردي أو من خلال حراكات وحركات لم تنتظم وتتهيكل بالشكل المطلوب بعد، أو عبر أفعال جماعية انفعالية على الصعيد الوطني لم تتبلور أنويتها بالشكل المفترض، لتتجاوز حالة الانطفاء السياسي عبر فعل جمعوي تكاملي،[7] لتصبح السياسة شأناً فلسطينياً جماعياً. وعليه تناقش هذه الورقة كيفية ارتقاء الفعل (الفردي والجمعي) والنضال الاجتماعي والثقافي والوطني والاقتصادي، بصورة اختزالية، إلى صورة شاملة ومتكاملة، عبر منظور وطني تحرري، قادر على استعادة الكرامة الشخصية والوطنية للفلسطيني.

في المنهج والمنهجية:

تنطلق هذه الورقة من رفض التقسيم الابستمولوجي الديكارتي ما بين الموضوعية والذاتية، أو بالتعبير البورديانى التعارض اللامنطقي بين الفردي والجمعي، بمعنى كيف تتمثل الذات الفاعلة بالشروط الموضوعية عبر «الهابيتوس» (الطبع) أو نظام

[6] فيصل، دراج، **بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية** (بيروت: دار الآداب، 1996)، 41.

[7] استخدم مفهوم فعل جمعوي، بدل فعل جمعي، لتمييزه من حيث تأكيده على أنها مجمعاً لتعددية في المواقف والتصورات والمرجعيات والأفعال، وحتى في الرؤى والأنشطة، لأن التعددية تغني الخليط المجتمعي وتعزز مبدأ الشراكة التي تختلف من شخص إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، وتكاملي من حيث ان الجهود والافعال تصب في النهاية في خدمة المشروع الوطني التحرري الفلسطيني.

الاستعدادات؟ وكيف تؤثر الذات في تلك الشروط عبر المجال؟ فالممارسة الفردية -والجمعية كذلك- لا تتم إلا في إطار علاقات القوة وصور الصراع والعنف الرمزي، باعتبار أن موضوع هذه الصور يكون عبر الحيازة/ أو الإزاحة، بصورة جزئية أو كلية.[8]

إن كل فعل – مهما كان - هو حركة انتقال من الفردية إلى الجمعية، من الخاص بارتباطه مع العام، من الاجتماعي إلى السياسي، من الثقافي وعلاقته بالاقتصادي. نحاول في هذه الورقة فهم الأسباب البنيوية للتحولات التي أثرت على الفاعل الاجتماعي الفلسطيني، لتدفعه إلى النضالات والأفعال التي سميت بـ «الفردية» والمجالات القطاعية المنفصلة والمتشظية (اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو حقوقي أو نقابي)، وغير المتكاملة ضمن خصوصية شعب يرزح تحت استعمار إحلالي.

فيما يتعامل المنهج الكلياني مع الظواهر الاجتماعية بصورة تبرز العلاقات السببية بينها، فإن المنهجية الفردانية على عكس ذلك، هي منهج يحاول فهم الظواهر بإرجاعها إلى الفاعلين والأفعال التي يشكلها الأفراد،[9] والمعاني التي يضفونها على سلوكهم، فلا يوجد فهم بمخيال سوسيولوجي يختزل المعرفة في بعد واحد، وإنما بصورة تذهب أبعد من الفرد وأشمل من المجتمع.

تنطلق هذه الورقة اعتماداً على مفهوم قام الباحث بتطويره ونحته في ورقة سابقة،[10] للفاعلين في الحقل الاجتماعي

[8] بدوي، «ما بين الفعل والبناء الاجتماعي»، 12.

[9] محمد نعيمي، «محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة '20 فبراير' وحراك الريف في المغرب»، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية** 8، عدد 31 (شتاء 2020): 91.

[10] بلال عوض سلامة، «الفاعل الاجتماعي: رؤية نقدية في ضوء تحديات المشهد الفلسطيني»، **مجلة المستقبل العربي** 37، عدد 431 (31 كانون الثاني/يناير 2015): 54-69.

والإنساني والخدماتي في السياق الاستعماري، فبدلاً من التعامل مع الظواهر كحالات فردية ومجزوءه، يفترض التعامل معها وفقاً لرؤية جامعة تتنقل من الحالات الفردية إلى الحالة الجمعوية، باعتبارها قضية وطنية ومجتمعية ضمن سياق استعماري تحرري يستدعي الفهم والعمق والرؤية في تشخيص وقراءة الظواهر وعلاجها، وتحاول الورقة تصعيد الأفكار من منظور النظرية الجذمورية التي تفهم الظواهر الفردية بردها إلى بنية ثقافية واجتماعية جمعية مترابطة ومتجذرة في الفعل الفردي والجمعي.

على هذا الأساس، لا يكفي الفاعل الاجتماعي إنتاج المعرفة أو تقديم خيارات واقتراحات للمجتمع، وإنما المساهمة في تطبيق هذه المعرفة ميدانياً، وهو ما يشير إلى منهجية التدخل السوسيولوجي لحرفة عالم الاجتماع، الذي يتجاوز دور المستكشف نحو الانخراط في تغييره،[11] وصياغة وعي يساعد على تجاوز الإشكاليات البنيوية التي تقوم على قهر الانسان واستلاب كرامته وحريته.

تفكيك المجتمع: تذرير الفعل الاجتماعي

منذ استعمار فلسطين عام 1948، شكلت الأرض الهدف الرئيسي في سياسات الاستعمار الإحلالي الصهيوني؛ فحينما يتم استِعمّار الأرض واستلابها، يكون في الوقت نفسه استعمار جزء من الحياة، إن لم يكن استعمار الحياة بأكملها، بما يعنيه من مصادرة كافة أشكال الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

[11] جهاد الحاج سالم، «حوار مع عالم الاجتماع آلان تورين عن كتابه الأخير (نحن، الدُّوات البشريَّة)»، **سودارس** (14 آذار/مارس 2017)، https://www.sudaress.com/hurriyat/219852 (تاريخ الوصول 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022).

والثقافية[12] للشعب الفلسطيني، لأن السيطرة عليها يعني أيضاً؛ الاستيلاء والاستلاب كبنية نفسية وجسدية للشعوب الأصلانية، فاحتلال الأرض يتزامن مع احتلال عقول وأجساد المستعمَّرين، بمعنى السياسة البيولوجية/ الحيوية والسلطة السيادية.[13]

تحتوي الأرض المستعمَّرة على معنى الوجود وعوالم الشعب، فالسيطرة على الأرض يزود الاستعمار بالمواد المادية التي يحتاجها للسيادة، إلى جانب ميزات القدرة بالتحكم والسيطرة الجيوسياسية بالمشهد؛[14] فيعمل الاستعمَّار على تشكيل الأرض وحياة المستعمَّرين،[15] ضمن سياسات السيطرة والهيمنة لصياغة المشهد الاستعماري، من الاستلاب إلى القتل أو التهجير إلى المحتشدات، كمنظومة العزل والرقابة، والتسييج على السكان الأصليين، ليعلن المستعمِّر عن أنه هو «الذي يصنع المستعمَّر» بمفهوم فانون،[16] فالسيطرة عليها يعني السيطرة على الموارد الطبيعية وثرواتها فوق الأرض وفي باطنها، كما أنها تعني أيضاً، السيطرة على البشر كمورد اقتصادي، و«ذو قيمة نفعية للمستعمِرين وكمورد»، فتُعلن عملية الاستلاب هذه عن «استلاب لكرامته»،[17] ولجوهر حياته ومستقبله، وتقوم على تأبيد تبعيته وعدم قدرته على السيطرة على مصيره، فبفقدان السكان الأصليين للأرض، يفقدون الحياة، لأن حياتهم مرتبطة بالأرض وملتحمة بها.

[12] Charles R. Hunt, "Strange in Strange Land: The Culture and Colonization of Non White America," *ResearchGate* (2016), 7. https://bit.ly/4bg4NrS

[13] Stephanie Clare, "Geopower: The Politics of Life and Land in Frantz Fanon's Writing" Diacritics 41, no. 4 (2013): 60-80.

[14] Hussein A. Bulhan, "Stages of Colonialism in Africa: From Occupation of land to Occupation of Being," *Journal of Social and Political Psychology* 3, no. 1 (2015): 243.

[15] Clare, "Geopower," 7.

[16] فرانتز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي، وجمال الأتاسي (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2017)، 40.

[17] Hunt, "*Strange in Strange Land,*" 6.

أدت اتفاقية أوسلو عام 1993، باعتبارها سياسة استيعاب وهندسة للفلسطيني، إلى تعميق حالة الهشاشة والانكشاف الوطني والاقتصادي، مع تراجع أهمية الأرض والاقتصاد المنتج في سياسات السلطة الفلسطينية التنموية، وتقويض التطور الطبيعي لفلسطينيي الأرض المحتلة عام 1948. وقد تزامن ذلك مع تبني توجهات نيوليبرالية غريبة عن الفلسطيني وواقعه واحتياجاته، جعل من عملية تسليع الأرض أولوية، لغياب مصادر انتاجية مرتبطة بالأرض أو بغيرها من المنتجات الصناعية والزراعية؛ فتكرست التحولات النيوليبرالية استعمارياً وفلسطينياً، فنزعت القدسية عن الأرض لدى الفلسطيني لعدم ارتباطها بالمشروع التحرري الآخذ بالتآكل والضمور. ذلك أن إخراج الفلسطيني من علاقات انتاجه التاريخية، بعيداً عن أرضه، سيقود إلى انصهاره في النمط الاقتصادي الرأسمالي للاستعمار الصهيوني شيئاً فشيئاً، بالرهان على قوة النمط الرأسمالي وتفوقه، وتخلف البنية الاقتصادية الفلسطينية.[18]

تعد قيمة التضامن المجتمعي الفلسطينية من أحد سمات المجتمع الفلسطيني، التي تكرس وتؤكد حياة الجماعة على حساب الأفراد، وحضور هذه القيمة أو غيابها يرتبط أيضاً في سياق مواجهة الاستعمار الإحلالي الإسرائيلي الذي يستدعي تكاتف شرائح المجتمع في مواجه التحديات، خصوصاً في العدوان على المجتمع الفلسطيني الذي يتطلب تكييفاً ايجابياً يتناسب مع التحديات المفروضة، أطلق عليها البعض «سوسيولوجيا التكييف المقاوم».[19] ولكن هذه القيمة، باعتقادنا،

[18] محمد جبريل، وواصف نزال، **قرى بلا فلاحين: دراسة في التركيب الطبقي لفلسطيني** 48 (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1994)، 3.

[19] مجدي المالكي، وياسر شلبي، وحسن لدادوة، **المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى** (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004).

اختبرت تغييرات وتراجع وانحسار منذ عقدين من الزمن، وبالتحديد منذ تطبيق سياسات البنك الدولي والإصلاحات الهيكلية في البنية الاقتصادية الفلسطينية التي تبنت المنظور النيوليبرالي للسوق الفلسطينية عام 2008.

إن حالة الالحاق والافقار الاقتصادي الفلسطيني لسوق الاستعمار جعل من حالة التنمية مستحيلة، في ما أُطلق عليها البعض «اللاتنمية».[20] وقد جرى الارتهان للمساعدات الأجنبية، ما خلق أضراراً اجتماعية واقتصادية انعكست بصورة واضحة في بنية المجتمع، تمثلت في غلاء المعيشة، وزياد معدل الفقر، والبطالة، وانتشار الجريمة، وتآكل المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام.

لقد ارتبطت جميع الخطط والبرامج التنموية للحكومات الفلسطينية المتعاقبة بالتمويل الغربي، من دون مراعاة متطلبات وأوليات التنمية في ظل الاستعمار، وما تستدعيه حالة المواجهة في ميدان التنمية كأحد ميادين المقاومة في سبيل الاستقلال. ومن هنا، اتسم اقتصاد السلطة الفلسطينية بقاعدة اقتصادية تصنيعية هشة، مع تراجع واضح لدور قطاع الزراعة في الناتج القومي المحلي. وصار تراجع النمو في الناتج القومي الإجمالي أو زيادته مرهون بالمساعدات الأجنبية المسيسة،[21] الأمر الذي يعزز فكرة «السلام الاقتصادي».

إن التحديات في سياسة التمويل والمساعدات المالية وعجز الموازنات، دفعت حكومة سلام فياض عام 2008، إلى فرض

[20] علاء الترتير، «نحو رؤية تنموية فلسطينية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** 27، عدد 105 (شتاء 2016): 61-69.

[21] أشرف يونس الخطيب، «**العلاقة بين النمو والفقر في فلسطين**»، رسالة ماجستير (غزة: جامعة الازهر، 2016).

المزيد من الضرائب،[22] والإمعان أكثر في سياسة التقشف، وخفض النفقات الاجتماعية، والتشغيل بالمياومة ونظام التوظيف بالعقود، وغياب الأمان الوظيفي، مع توجهات بنكية لسياسات زيادة الاقتراض من البنوك، وتبني سياسة السوق الحرة بالكامل، وإطلاق العنان للقطاع الخاص، وتزايد حجم البطالة الهائل في صفوف الخريجين والخريجات، حيث وصلت عام 2018 إلى ما نسبته 55%.[23] وقد أثر ذلك هيكلياً على تركيبة المجتمع الفلسطيني طبقياً واجتماعياً واقتصادياً، وأدى إلى زيادة نسبة الفقر والاقصاء الاجتماعي والبطالة، وتراجع الطبقة الوسطى ودورها وحضورها في المشهد الفلسطيني وارتهانها للقروض، وظهور ما يعرف بطبقة «البريكاريا الهشة».

إن تنويهنا لضمور الطبقة الوسطى التقليدية وتراجعها، ليس لأهميتها وفعاليتها السياسية والثقافية فحسب، بل للمنظومة القيمية والأخلاقية التي تنادي بها، ودورها المجتمعي المفترض في خطابها المؤيد للديموقراطية والعدالة، فانحسار هذه الطبقة هو انحسار وغياب لمشروع بديل في ظل مواجهة تغول الرأسمال والخوصصة وقوانين السوق الحرة، وهو ناتج بالضرورة عن تشظي هذه الشريحة وعدم وجود جوامع مشتركة فيما بينها، لاختلافاتها الايدلوجية والحزبية في المجتمع الفلسطيني،[24]

[22] صبيح صبيح، **مقاتلو التنمية: بين خرافية التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير** (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011).

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً يستعرض فيه أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للشباب»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، (12 آب/أغسطس 2018)، http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3216 (تاريخ الوصول 1 أيلول/سبتمبر 2022).

[24] جميل هلال، **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافية** (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).

وانكفائها على ذاتها وغياب حضورها الفعلي، وحتى الرمزي في المجتمع الفلسطيني، ما ساهم في التشكيك بكل القيم المرتبطة بهذه الشريحة.

هذه التغيرات، انعكست بالضرورة على البنية الثقافية والقيمية والأخلاقية للمجتمع الفلسطيني، وسيطرة النزعة الاستهلاكية في ظل غياب قاعدة إنتاجية تدعم شكل وأسلوب الحياة الجديد لـ «مجتمع الفرجة» حسب مفهوم جي ديبور، حيث يتم تسليع كل شيء بما فيه الثقافة والقيم والأخلاق. إنها حالة من الاستلاب بالمفهوم الماركيوزي، مع زيادة في نزعة الطمع والجشع والخلاص الفردي في مجتمع تحكمه آليات السوق الحرة، فيكون تآكل وتراجع المنظومة القيمية والأخلاقية أولوية، كونها تقف معيقاً أمام «الموضة» والنزعات الفردية الاستهلاكية، واشباع الحاجات الفردية المتطرفة.

هذه الخلفية دفعت إلى تفكك القواعد الاجتماعية المشتركة للمجتمع الفلسطيني بالمفهوم الدوركهايمي، إضافة إلى غياب المرجعية الأخلاقية والثقافية للعقل الجمعي الفلسطيني وتفكك الروابط الاجتماعية، مع تراجع تأثير العائلة الممتدة كما كانت في السابق، والاستعاضة عنها بنزعات فردانية مثل الجشع والفردانية المتطرفة للحصول على الأهداف الشخصية، واشباع الاحتياجات الفردية للمجتمع نتيجة الفوضى الاجتماعية أو ما يطلق عليها دروكهايم «الأنومية»،[25] أو «اللايقين» في السياق الفلسطيني، فتكون مظاهر التفكك الاجتماعي والفقر والبطالة والجريمة إحدى نتائج هذه العملية.

لتطبيق السياسات النيوليبرالية من دون معيقات أو مقاومة،

[25] David Zembroski, "Sociological Theories of Crime and Delinquency" Journal of Human Behavior in the Social Environment 21, (2011): 242-243.

لشعب يرزح تحت الاستعمار، كان لا بد من استهداف المنظومة الاجتماعية الثقافية والسياسية والتعليمية، واستبدالها بمنظومة مفاهيم وقيم تعزز قيم السوق الحر، فتم العمل على تفكيك القضايا الكبرى ذات «الهم الجمعي العام عبر تعزيز المصالح والهموم الفردية»،[26] وتعزيز الفردية على حساب أفكار التحرر الوطني، وإحلال النزعة الاستهلاكية محل مفهوم المواطنة والحقوق. وحتى تسود النيوليبرالية، كان لا بد من «تدمير ممنهج للكيانات الجماعية، وإثارة الشكوك حول أي شيء جماعي، والذي يملك القدرة لتعطيل سياسات السوق؛ من الدولة إلى النقابات والأحزاب، وحتى الأسرة»؛[27] على اعتبار ان المنظومة القيمية للأجساد الجماعية، كفعل جمعي، قادرة على تعطيل ما يتعارض مع أفرادها، وهي تتناقض جوهرياً مع مبادئ النيوليبرالية الفردية، والاستعمار كذلك.

من أهم القيم النيوليبرالية هي النزعة الفردانية المتطرفة، حيث تستند العلاقات الاجتماعية فيها على أسس التنافس الرأسمالي والمصلحة الفردية، الذي يقود إلى التفكك الشخصي قبل التفكك الاجتماعي، باعتباره من مستلزمات المجتمع الرأسمالي؛ ففي هذه التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية، يصبح الإنسان أكثر فردانية، ويسعى إلى تحقيق مصلحته حتى لو كانت على حساب المجموع.

في الجانب السياسي، أظهرت السياسة الرسمية الفلسطينية عدم قدرتها على الانتقال من التعددية التي كانت سائدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات إلى حكم الجماعات

[26] إياد الرياحي، «المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية»، في: **وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**، تأليف أيلين كتاب وآخرون (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010)، 22.

[27] ليندا طبر، **قوة الشعب: الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى** (بيرزيت: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، 2013)، 10.

المهيمنة والحزب الحاكم، التي سرعان ما بدأت بالتآكل نتيجة الاستحواذ والهيمنة على المجتمع الفلسطيني، من كافة النواحي «الاجتصاسية»، الأمر الذي قوض فاعلية المشاركة السياسية، وبدأت عملية مركزة لصنع القرار تختزل بالجماعات المهيمنة في قطاع غزة والضفة الغربية، مع عدم قدرة الأحزاب السياسية، لا سيّما اليسارية منها، على تقديم برنامج وطني ديمقراطي تحرري يستجب للتحديات المستجدة في المجتمع الفلسطيني؛ فهيمنت الدولة (أو لنقل الحزب الحاكم في الضفة الغربية بداية، ولاحقاً في قطاع غزة) على مناشط الحياة اليومية والخدماتية للأفراد والجماعات، الأمر الذي قتل روح الانتماء والاستعداد للمشاركة والمبادرة والفعل وزيادة حال الاغتراب السياسي للفرد والجماعة وغياب الثقة بالأحزاب واللامبالاة السياسية.

أن قضية عدم ثقة الفلسطيني بالنخب السياسية وغربته عنها، كان نتيجة التآكل في الخطاب والحقل السياسي وتفككه،[28] كنتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية بتعبيراتها في الحقل السياسي، فتؤكد تراكي في هذا السياق:

> إن إنشاء السلطة الفلسطينية مهد لما يمكن تسميته بـ «التطبيع المجتمعي» الذي هو دعوة ضمنية لرفض ثقافة المقاومة، التي تمت صياغتها في السبعينات والثمانينات، وتراجع للأحزاب السياسية. وقد وجدت الطبقة الوسطى نفسها أمام تحديات المستقبل، وقبول مبدأ وعي (ثقافي وسياسي) للتراتبية وبروز أشكال السياسة العادية.[29]

[28] جميل هلال، «تفكك الحقل السياسي الفلسطيني»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 107 (صيف 2016): 7-13.

[29] ليزا تراكي، «المتخيل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو»، **المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات**، عدد 26-27 (2014): 53-54.

بدا المجتمع الفلسطيني وكأنه لم يعد يرزح تحت الاستعمار، بل يمارس حياته السياسية بصورة اعتيادية! هذا لم يكن ليحدث لولا الانهيار والانكسار الذي أصاب المشروع الوطني والهوية الوطنية والرواية التاريخية. وينسجم هذا التوجه مع التنويه إلى خطورة بعض الذين ينتمون إلى الشريحة المثقفة الجديدة: المنبثقة من المنظمات غير الحكومية والتكنوقراط وبعض الأكاديميين وقيادات الاحزاب السياسية الفلسطينية والمثقفين «المتغربنين»، حول قبول الاستعمار والتطبيع معه، باعتبارها معركة تهدف إلى الاختراق الثقافي للمجتمع الفلسطيني.

أصاب هذا التحول أيضاً المؤسسات القاعدية والمنظمات الأهلية والنسوية والشبابية، الأمر الذي قدمها باعتبارها أذرع ثقافية واجتماعية لمنظومة القيم النيوليبرالية، والتركيز على قطاعات وشرائح معينة من خدماتها، لتصبح قطاعية أو شرائحية من حيث الفعل الاجتماعي؛ إذ كثفت المؤسسات النسوية خطابها حول مفاهيم المساواة والعدالة والحرية للمرأة من دون اعطاء الأولوية للبعد السياسي الوطني. أو بكلمات أخرى، جرى تهميش الخطاب الجمعي على حساب البعد الاجتماعي. وبالوتيرة نفسها، انشغلت المؤسسات الثقافية (البحثية والتعليمية والفنية) في انتاج معرفة ناعمة، تقوم على نقد السياق والتحولات والتحديات،[30] ولكنها تفتقر إلى أدوات الفعل الجمعي في التغيير، ناهيك عن سلعنة التعليم، والمفاهيم العالمية التي هيمنت على المشهد.

[30] انسحب جزء كبير من منظمات المجتمع الأهلي من الحيز العام، كفاعل ومؤثر في صياغة المشهد، وعملت باعتبارها ضمن قاعدة القبول بالأمر الواقع، «التطبيع المجتمعي» أو السبات الاستعماري، وأصبحت مؤسسات أكثر تخصصية في مجال عملها المجتمعي (حقوقي، نسوي، ثقافي، بحثي ... الخ)، ما يذكرنا بمقولة «التخصص يقتل المعرفة»، فما بالنا بسياق استعماري إحلالي!

بعد ما كان المجموع يحرك الفاعل الاجتماعي الفلسطيني، والعكس صحيح، أصبح يواجه متطلبات الحياة اليومية بالشكل الفردي، مع انتهاك للقيم غير المادية (الحرية وحرية التعبير والكرامة، والحياة الكريمة والعدالة)، والقيم المادية (المنظومة الاقتصادية ومحاربة الغلاء والفساد... الخ)؛ ففي ظل غياب واضح للفعل الجمعي من مؤسسات وأحزاب سياسية أو منظمات اجتماعية،[31] لم يجد الفلسطيني أمامه من وسيلة إلا أن يبادر بنفسه ويتفاعل مع الأحداث، ويبحث عن الفرص الممكنة للفعل الاجتماعي لنيل حقوقه وصيانة كرامته بالبعدين الشخصي والوطني. وعلى الرغم من أهمية الانفعال والعاطفة في الظواهر الاحتجاجية والحراكات والصراع الفلسطيني، إلا انه يفتقد إلى الاستمرارية في ظل غياب الوعي والمشروع الوطني الموجه للسلوك الاجتماعي والاقتصادي.

كانت هنالك وما زالت الكثير من المبادرات الشبابية، كفعل جماعي على وجه الخصوص، تعبر من خلاله عن حنقها وغضبها من حالة الانسداد السياسي والثقافي والاجتماعي، مثل مجموعتي 15 آذار و5 حزيران، التي أعلت - ومجموعات أخرى – شعارات من قبيل «الشعب يريد انهاء الانقسام» أو «انهاء الاحتلال». ومن بينها أيضاً حراك فلسطينيون من أجل الكرامة، وشباب بنحب البلد، وقد غلب على نشاط الأخيرة انتاج أغاني وشعارات تهتم بالفقراء والجوعى والتعمير والخير. وقد اتخذت بعض الحراكات شكل مجموعات التوعية، مثل ملتقى نبض الشبابي والحراك الشبابي ضد مشروع برافر الإحلالي في النقب. وسرعان ما تم احتواء هذه المجموعات ومحاصرتها ذاتياً أو عزلها ضمن محتشدات محلية، من قبل الأحزاب والفصائل السياسية أو السلطة الرسمية في قطاع غزة

[31] غرايبة، «من المجتمعات إلى الذات الفاعلة».

أو الضفة الغربية،[32] أو من خلال سياسة التضييق والملاحقة الأمنية من قبل الاستعمار الإحلالي.

تزامنت هذه التغيرات مع انتشار واسع لوسائل التواصل الاجتماعي والشبكات المعلوماتية، التي هي بوظيفتها البنيوية هذه، امتداد للمنظومة العالمية. وعلى الرغم من محاسنها، من حيث التنسيق وسهولة الوصول للمعلومة والدعوات للاحتشاد، إلا أنه كان لها سلبيات تمثلت بتوظيفها هندسة وتقوية التوجهات والقيم والثقافة الفردية على حساب الفعل والجمعي. كما أنها تفتقد للحد الأدنى من تشجيع التفكير النقدي وتبادل المعلومات بعقلانية فاعلة، بل يسودها الانفعال.

وفي سياق التحولات العالمية والفلسطينية، من قبيل الحراكات المجتمعية المنادية بالتغيير والمساواة والكرامة، برز معها مسمى وظيفي يعرف بـ «الناشط الاجتماعي». وقد جرى تقليد استخدام هذا المسمى في التجربة الفلسطينية، قبالة التخلي عن استخدام مسميات أخرى مثل المناضل، وذلك لأسباب عدة أهمها تقديم إشارة لخلق مسافة بين الفلسطيني وبين الانتماء أو العمل ضمن تنظيم سياسي بالشكل التقليدي للأحزاب الفلسطينية. ولكن ذلك قاد بالمحصلة إلى تشظي الفعل والجهود، وأصبح كل ناشط متخصص أو محترف في مجال معين، وأصبح ذلك المجال هو قضيته المركزية.

يدرك الشباب، كفاعل اجتماعي، أهمية الفعل الجمعي في

[32] لعب دخول الأحزاب والفصائل السياسية والأجهزة الأمنية للسلطة دور سلبي في بعثرة تأطير العمل والمبادرات الشبابية بالشكل الجمعوي، ما نتج عنه انقسامات داخلية وخارجية ضمن أهداف متشظية، تفتقد لخطاب يقرأ المشهد السياسي بصورة شاملة، فقد انقسمت إلى مجموعات شبابية من أجل انهاء الاحتلال، وأخرى انهاء الانقسام، وأخرى ضد الجدار ...الخ

التأثير وصنع القرار ونيل الحرية. وهم من تنطبق عليهم مقولة شتراوس «لسنا أبداً أحرار إذا كنا نعيش وحدنا منعزلين، فالحرية هي دائماً الفضاء السياسي».[33] فكانت هنالك الكثير من المبادرات الفردية التي سرعان ما تحولت إلى مبادرات مجتمعية، تشكل أيقونة وموجه للفعل الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي. ومن ذلك التظاهرة الثقافية التي شهدتها فلسطين في آذار/مارس 2015، حينما قرر الشهيد بهاء عليان، أحد منسقي سلسلة القراءة لشباب جبل المكبر، انجاز أكبر حدث ثقافي في القدس من خلال سلسلة القراءة البشرية على أسوار البلدة العتيقة، كظاهرة احتجاجية وتظاهرة ثقافية في القدس وفلسطين. وقد اختار المشاركون باب العامود نقطة انطلاق فعاليتهم الإبداعية، وانخرط فيها أكثر من سبعة آلاف مشارك، ما بين طالب ومثقف وأكاديمي وعامل وناشط.[34]

غلب على الفاعلين الاجتماعيين الجدد قيم غير مادية، نفعية ووطنية في المجالات «الاجتصاسية» والثقافية، لحساب مجموعة من القيم (الحرية، الكرامة، التضحية، الوطنية، الجمعوية، والعقلانية)، حتى في اتخاذ قرار بالاستشهاد، كما حصل

[33] هشام معافة، «حنة ارندت: فلسفة الفعل السياسي، من الفردية إلى التعددية»، **مجلة دراسات** 7، عدد 2 (2020): 281-282.

[34] هذه المبادرات والفعاليات وإن بدت فردية بالظاهر إلا انها لعبت دور مهم في تقديم نموذج مغاير لصورة الفلسطيني الجديد الذي يراد صنعه ضمن التحولات السياسية والثقافية الفلسطينية، بعيداً عن السياسة والعمل الحزبي الفصائلي، فأصبح هؤلاء الشهداء والفاعلين رموز شكلت قاعدة ثقافية لانطلاق الفعل الجمعي بالشكل الجذموري، منذ أحداث 2015 وحتى الآن، فها هو مجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيرزيت، في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، يعيد احياء سلسلة القراءة تحت عنوان «بهاء الكتاب»، استكمالاً لمشروع بهاء عليان. وبهذا اضحى الشهيد وغيره رموزاً للتماهي معها ومع مشروعها الثقافي والوطني.

فـي ظاهـرة العمليـات الفرديـة خلال العـام 2015. فـي مـا يصلـح توصيـف سـلوكهم بعقلانيـة «الأسـباب الوجيهـة» لريمـون بـودون.[35]

نسـتطيع تأطيـر سـمات الفاعليـن الفلسـطينيين الجـدد فـي كونهـم ينحـدرون مـن الطبقـة الوسـطى الحديثـة، ونشـيطون مجتمعيـاً وثقافيـاً، ويؤمنـون بقيـم غيـر ماديـة متعلقـة بالتحـرر والعدالـة والكرامـة. ونعلـم أن الفاعليـن فـي المجـال الاجتماعـي والثقافـي يكونـون أكثـر ميـلاً للفعـل من أكثـر الفئـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة الأخـرى للاحتشـاد فـي الحـركات الاجتماعيـة كفعـل جمعـي.[36] وهـو فعـل معاكـس تمامـاً للتغيـرات فـي البنيـة الاجتماعيـة الفلسـطينية التـي تتجـه أكثـر نحـو الـروح الفرديـة.

علـى الرغـم مـن ذلـك، نجـد فـي المناسـبات الوطنيـة الكبـرى، اسـتجابات فرديـة أو موقعيـة تـؤدي إلـى الفعـل الجمعـوي الشـامل، ولعلمنـا أن الفعـل السياسـي لا يكـون صامتـاً وإلا فقـد المعنـى والقيمـة، نسـتخلصه مـن صـوت أفعالهـم وقيمهـم كمـا توضحهـا وصاياهـم وكلماتهـم ومنشـوراتهم عبر وسـائل التواصل الاجتماعي، مـن أجـل منـح الفعـل والتضحيـة والنضـال بعداً سياسـياً؛ فالفعـل حسـب ارنـدت مرتبـط بالـكلام، «فالفعـل الصامـت ليـس فـعلاً، لأن الفاعـل غيـر موجـود ومنجـز الفعـل، إلا إذا قـال فـي الوقـت نفسـه كلمـات، اذ بدونهـا لا يتخـذ الفعـل معنـى، فتلـك الكلمـات تكشـف عن هويتـه كفاعـل، ويعلـن عمـا يفعلـه ومـا يريـده»،[37] وكلمـات الشـهداء كانـت تـدور دائمـاً حـول المصيـر المشـترك.

[35] نعيمي، «محدودية نظرية الاختيار العقلاني»، 111.

[36] دوناتـيلا ديلا بورتـا، وماريـو ديانـي، **الحـركات الاجتماعيـة: مقدمـة، ترجمـة نيـرة صبـري**، مراجعـة شـيماء الريـدي (مصـر: مؤسسـة هنـداوي، 2019)، 63.

[37] معافة، «حنة ارندت»، 287.

من الفعل المتشظي إلى الفعل الجمعوي: نحو الفعل التكاملي

عملت السلطة - بالمفهوم السيوسيولوجي للكلمة - للسيطرة على المجتمع الفلسطيني وتفريغه من كل قوى مجتمعية جمعية قادرة على مقاومة التغييرات والسياسات التي تتناقض مع بنية وحقوق وكرامة الفلسطيني. وعلى الرغم من اختلاف آليات الاحتواء والمعاقبة والاستيعاب بين أجهزة السلطة الفلسطينية وسياسات الاستعمار الإحلالي، إلا أن هدفهما هو المزيد من التحكم بالجسد الجمعوي الفلسطيني، وخلق نمط ثقافي استهلاكي فردي متحكم به، لنفي إمكانية وجود فاعلين قادرين على التعبئة والتنظيم لمواجهة سطوة السلطة من جهة، ومتطلبات الحياة الاستهلاكية النيوليبرالية من جهة أخرى.

وبذلك جرى العمل على تذرير المجتمع وتشظيته، وربطه بصورة مباشرة بالتطبيع المجتمعي أو السبات الاستعماري. وحتى لا يكون توجه هذه الورقة عدمياً، لأن الواقع ليس كذلك، فمن المهم تسليط الضوء على حالات من الهروب الفاعل وليس المنفعل بمفهوم دولوز،[38] من منظومة الاكراهات البنيوية واليومية للفلسطيني، في ما تنطبق عليه مقولة المناضل جورج جاكسون في السجن، حينما قال: «من الممكن أن أهرب، غير أنني أبحث طوال هروبي عن سلاح»،[39] حيث يكون الهروب في المكان نفسه وليس خارجه، لإيجاد منفذ في هكذا بنية لمقاومتها إن كان ذلك بالنكتة أو الكاريكتير أو التغريدة

[38] الهروب الفاعل أمر ايجابي، كونه يبحث عن منفذ آخر للفعل لمواجهة القمع والتحكم، في حين أن الهروب المنفعل سلبي، كونه غير قادر على الفعل أو المواجهة.

[39] حموم لخضر، «دولوز: في الفلسفة السياسية ونقد الرأسمالية»، **مجلة مقاربات فلسفية** 2، عدد 3 (2015): 145.

والمنشور على وسائل التواصل الاجتماعي، أو من خلال الكتابة الثاقبة والمبدعة والمحفزة للتغيير، إلى استعادة المكان بالمعنى الجغرافي بالأحداث الكبرى عام 2021، أو في الفعل الجمعوي من حراكات واحتجاجات اجتماعية وسياسية ووطنية في السياق الفلسطيني، منذ 2011 وحتى اعلان العصيان المدني في مخيم شعفاط في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ليصبح برنامج عمل لكافة المناطق، وملتزمة به.

يترك الفاعلون الاجتماعيون في السياق الفلسطيني بصمتهم في الوعي المتراكم، فوجدوا أنفسهم بالشكل الفردي ملتزمون - أخلاقياً ووطنياً واجتماعياً وثقافياً - بشكل واضح ومقصود في إعادة هندسة الوعي والفعل الجمعي من جديد، على ضوء التذرير والتشظي في المعرفة والفعل؛ فبدأ باسل الأعرج نشاطه بتدرج، من المؤسسات الاجتماعية إلى الجولات التي تحفظ للمكان ذاكرته الوطنية المحلية (فحفظته)، إلى الحراكات المجتمعية ومن ثم الكتابة فالبندقية. وكذلك بهاء عليان في جولاته لإعادة احياء المكان في القدس، وفعالياته الوطنية والثقافية. وكان نزار بنات مثقف ناقد، لاذع وساخر من الجماعة السياسية المهيمنة، لينضوي قوله وفعله في النضال الوطني والمجتمعي، في سبيل كرامة الفلسطيني. وقد ذهب إلى حتفه من أجل أن يحيا ابناؤه - وأبناؤنا - في كرامة.

في سياق آخر، ولكنه متصل، يحدثنا وليد دقة من السجن الذي وجد في الثقافة والوعي والكتابة فعل وأداة صمود فردي، فيقول: من المهم بمكان «في ظل غياب الأداة الوطنية على شاكلة التحرر أن ترفض أنت كفرد تذريرك أو تشتيتك، وأن تبقى متمسكاً بروايتك، وأن تكررها لنفسك قبل أن تصرخها للأخرين حتى لا تنسى من أنت؟». ويضيف، في استعارة لقصة الضبع في الفلكلور الفلسطيني، بأنه «لا يقوم بافتراسك وإنما بضبعك أولاً، ليسلب منك الوعي والإدراك لتبدأ بمناداته 'يابا'، ولا تصحو إلا

بارتطام رأسك بجدار مغارته حتى ينزف دمك من الرأس فقط».[40] وكأن حصيلة التفكير في المعرفة الشعبية المتراكمة دعت إلى أولوية وضرورة الحفاظ على الذات من الافتراس عبر استعادة الوعي والإرادة المسلوبة، هذه الاستعادة للفردي والجمعي في الوقت نفسه، على اعتبار أن قيم وحقوق وكرامة الفرد والجماعة متشابكة في حراك وفعل الشعوب لنيل حريتها.

أصبح الفاعلون الاجتماعيون، بعدما تم تفكيك البنية المجتمعية، وتعرض البنى والفعل الجمعي للتفكيك، يساهمون بصورة أو بأخرى في دعم ورفد البنية والوعي الجمعي من أجل اعادة تنمية حس المشاركة الجمعي العام، والمصير المشترك، والاشارة على الانسجام والتناغم ما بين الذات الفردية والذات الجمعية، ومحاولة معالجة العطب في البنى الثقافية؛ فالثقافة هي التي توفر الأدوات المعرفية التي يحتاج لها الأفراد لتحديد وجهتهم من هذا العالم. هذه الأدوات تتكون من عناصر فكرية وثقافية عديدة، من المعتقدات إلى الطقوس، إلى أسلوب الحياة،[41] إلى الكتابة والاحتجاج أو حتى الانفجار على جدار مغارة مجتمع التحكم. قد تبدو متناقضة، ولكنها جمعوية من حيث القدرة الاستيعابية على الاختلاف والتداخل.

على الرغم من اختلاف الخلفيات الاجتماعية للفاعل الاجتماعي الفلسطيني، فهو يدرك ويعي، في سلوكه وكتابته ومبادرته، أن الفعل هو الإشارة على الوجود، وغيابه هو الانطواء على الحياة الشخصية، فيشيرون بذلك إلى الذوات الفاعلة وكيف يحاولون التأثير على المجال العام بمفهوم بورديو، رغم وجود

[40] وليد دقة، «حرر نفسك بنفسك»، **موقع الحدث** (16 نيسان/ أبريل 2020)، https://bit.ly/4jJwsEb (تاريخ الوصول 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2022).

[41] بورتا ودياني، **الحركات الاجتماعية**، 108-109.

استعدادات مختلفة وبرأس مال نوعي متعدد ومختلف ضمن الفضاء والحيز الاجتماعي الفلسطيني، لأن أي فعل هو حركة انتقال من الفردية إلى الجمعية المتعددة.[42]

إن الذين يبادرون في السياق الفلسطيني من خلال «الفعل» و«الكلمة» يعلنون أنفسهم منخرطين في الشأن العام، ولا يكون مجال ظهورهم في الحيز العام الفيزيائي، وحتى الافتراضي، بالشكل الفردي، وإن تمظهر كذلك بالبداية، لأنه «لا وجود للفرد في السياسة، ولأن السياسة تبدأ مع الناس»، فلا يتخذ الفعل المعنى المجتمعي إلا بحضوره فيزيائياً في الجغرافيا والحيز المكاني، مترافقاً بكلمة/ بكلمات، حتى يتخذ من الفعل المعنى المراد ايصاله. يدرك الفاعلون في مجال الحقوق الاجتماعية والسياسية أن الفعل السياسي حتى يكون له جدوى، فلا بد من البحث عن الاختلاف والتعدد والتنوع في الفضاء العام.[43] هذه الإرادة هي إرادة العودة والدافعية «للعودة إلى الذات مع أهمية استدعاء فكرة النضال الاجتماعي واستحضار صور المقاومة من أجل الحرية».[44]

يدرك الفاعلون كأفراد حقهم في استرداد حقوقهم والدفاع عن كرامتهم وتقرير حياتهم في مواجهة مع منظومة الاكراهات المفروضة عليهم في كل جوانب حياتهم، ويسعون إلى تحويل

[42] معافة، «حنة ارندت»، 280

[43] المصدر نفسه، 287.

[44] محمد الحوات، «الذات الفاعلة في عالم اليوم مع السوسيولوجي آلان تورين»، **موقع رأي اليوم** (26 حزيران/يونيو 2020)، https://bit.ly/4sJ0jkd (تاريخ الوصول 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2022).
من الممكن ادراج سلوك مهند الحلبي (من قرية سردا برام الله)، حينما تحرك ليعلن عن انتفاضة ثالثة عبر منشور له عبر الفيسبوك بتاريخ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، ليتحول بعدها إلى ظاهرة مجتمعية أطلق عليها العمليات الفردية.

القيم الفردية إلى قيم جمعية، مع ايجاد عناصر التقارب والتضامن مع الآخرين الذين يعتنقون القيم نفسها، من أجل انتاج منظومة رمزية وثقافية تستطيع التعبئة وتفعيل الآخرين والتعبئة وشحذ الدوافع، لاستقطاب فعل مشترك جمعوي، وأن كان بتوجهات سياسية وثقافية مختلفة. نجحت هذه المحاولات في مناسبات وطنية كبرى مثل الصراع على الحيز المكاني في القدس، واستعادته خصوصاً منطقة باب العامود، وفي حراك برافر. ولكنه فشل على الصعيد الداخلي الفلسطيني،[45] كما حدث في الحراك المطالب بمحاسبة قتلة نزار بنات، حيث تعاملت السلطة الفلسطينية معه ضمن مقاربة أمنية استخدمت أقصى درجات العنف في اعادة الهندسة الانفعالية للحالة النفسية للفلسطيني بعد انتفاضة الكرامة (2021).

في بعد آخر، شهد المجتمع الفلسطيني فعل جمعي له علاقة بالتعبير عن امتلاء كأس الاستياء العام من غلاء الأسعار وتآكل أجور المعلمين والرعاية الاجتماعية المتعلقة بالضمان الاجتماعي. وقد كان الانفعال والفعل عفوياً في أحيان ومقصوداً في أحيان أخرى، فردياً في جانب، ومؤسساتي منظم في جانب، ساهم فيه الفاعل الاجتماعي كأفراد تماهوا مع الحراكات المجتمعية الفلسطينية كفعل جمعوي لأسباب متعددة: «اجتصاسية» وثقافية، ونحن نقرأ السياق في أن الأفراد بانخراطهم في الفعل الجمعي الفلسطيني كما هو أي حراك عالمي، «لا يعني بالضرورة تقاسمهم نفس الرؤية والمنهج والمحفزات»،[46] أو الرؤى السياسية والاقتصادية.

[45] اجهضت الكثير من الحراكات ضمن مقاربات أمنية، كما حدث في اضراب المعلمين. كما جرى خلق انقسام في حراك المحامين من أجل الاحتواء الذي لم يفض إلى حل يضمن استقلالية القضاء.

[46] بورتا وديانى، **الحركات الاجتماعية**، 133.

ورغم وجود مشاحنات داخلية فيما بينها، واختراقات للأحزاب السياسية والجماعات المهيمنة، كما في حالة الحراك الشبابي عام 2011 وبعده، إلا أن انخراط الأفراد في الفعل الجمعي في محطات ومناسبات مختلفة ساهم في انتاج أو حتى إفراز ملامح هويات جمعوية مختلفة لحراكات مختلفة، بدأت تتبلور على شاكلة خطاب سياسي واجتماعي ضمن رؤية تقرأ المشهد بشكل تكاملي، كان بالإمكان أن تتضح بصورة جلية لو أجريت الانتخابات الفلسطينية عام 2021. ونعتقد أن هذه المحطة كانت ستكفل الاستمرارية للفعل الجمعي لتلك الحراكات، وبالتالي التأثير في صنع القرار الفلسطيني ولو جزئياً، ولكن في البعد الاستراتيجي ستفهم مطالبهم وقضاياهم المتعددة بأن الأزمة ليست في هذا البعد أو هذه القضية وإنما بالمنظومة ككل.

حول أسباب هذه الحركات ومحركاتها الأساسية، نعتقد أنه يقف ورائها مجموعة من القيم المادية النفعية أو المطلبية الجزئية أو القانونية، كحراك المحامين. وهذا لا يقلل من أهميتها، ولكنها حسب توجهنا لا ترتقي للفعل الاجتماعي التكاملي؛ إذ استطاع الأفراد تنظيم حراكهم واحتجاجهم للتغيير، ولكن لم يرتق الفعل ولم ترتق شعاراتهم المجتمعية إلى معنى العدالة المجتمعية والكرامة. لم تكن مطالبهم ذات حمولة اجتماعية أو سياسية واقتصادية متكاملة، وبقي خطابهم منعزلاً في البعد النقابي والمعاشي أو اليومي أو الاجتماعي الحقوقي والقانوني أو الشبابي بصورة متشظية.

لم تتكلل تلك الجهود بتقديم مطالب سياسية وحقوقية واقتصادية وثقافية والأهم وطنية، تقدم كبديل عن المنظومة السياسية المتحكمة بمفاصل الحياة اليومية للفلسطيني، وطنياً وسياسياً. كما وساهمت مؤسسات حقوقية ونسوية ومنظمات مجتمعية في تلك الجهود، ولكن التوجه الذي كان يحكمها أكثر، هو توجه قانوني إصلاحي، ضمن التوجهات السياسية والاقتصادية

للمنظومة الفلسطينية. كما لم تكن البنية التقليدية ذات الحمولة الدينية أو العائلية غائبة عن بعض الحراكات.

ينطبق على بعض الحراكات محفزات الفعل الجمعي، ولكن بصورة مجزوءه، محركها المصلحة المشتركة كحراك المعلمين أو العمل النقابي في الجامعات، في ما تعبر عنها مقولة مانكور اولسون بأن الفعل الجمعي «لا يتولد عفوياً من المصلحة المشتركة. فالتحرك يتضمن أيضاً بعداً فرديا مهماً، وإذا كانت الجماعة قد حصلت على نوع من الرضا فذلك لمصلحة الجميع. فلا مصلحة لكل فرد أن يدخل في العمل طالما ذلك يكلفه شيئا ما»،[47] بالبعد النفعي البحت؛ فمحركات الفعل ليست المصلحة النفعية الشخصية فحسب، كما يعتقد اولسون، ولا الاستياء الاجتماعي كافي للانفعال الاجتماعي الفيزيائي وحده، ولا متعة بث المعنى في مفاصل الحياة الاجتماعية للفاعلين الاجتماعيين لوحده، ولا الصدمة الاخلاقية أو الوطنية،[48] كفيلة باستمراره، ولا الاهواء والعواطف.

ولهذا، حتى نتملك صورة أوضح ونوسع مدارك الفهم، لا بد من قراءة متعددة للفعل، والاعتراف بها جميعاً كأسباب متشابكة ومحركات للفعل ما بين الفردي والجمعي، والشخصي والاجتماعي، والاقتصادي والسياسي. ولهذا يدعو آلان تورين إلى تقديم مقاربة عملية أو ممارسة عملية لتقديم مشروع اجتماعي بديل. وأما البديل في السياق الفلسطيني، فهو

[47] حيدر الجراح، «الفعل الجمعي»، **موقع شبكة النبأ** (8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)، https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/4121 (تاريخ الوصول 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

[48] يمكن أن يشكل سلوك معين من قبل السلطة، ينتهك فيه اجماع أخلاقي أو وطني للعقل الجمعي الفلسطيني، فتكون سبباً وراء احتجاجات ومظاهرات رافضة، كما حدث في مدينة نابلس مؤخراً، حين أقدمت السلطة على اعتقال أحد معارضيها السياسيين.

التخلص من المنظومة الاستعمارية المهيمنة وأدوات الاستيعاب والتحكم، كونها من أهم سمات الفاعل الاجتماعي في السياق الفلسطيني والتحرري.

يعترف هذا البديل بالاختلاف كسيرورة وليس كغاية،[49] لتصبح التعددية في الفعل الجمعوي برنامج عمل وثقافة تحررية في البعدين الاجتماعي والوطني، والبعدين الفردي والجمعي، وفي التصورين الديني والوطني؛ بحيث تصبح التعددية مصدر قوة وحافز للبناء، وليس طاقة هدم في تعريف الوطن والمواطن كما يراها دقة، «فيقترب الماركسي من الاسلامي، والديني من العلماني، في اطار الهوية التي لا تنفي الآخر...، وتجعل امكانية الفعل المشترك محور الحقيقة ممكناً».[50] لا بد من إعمال العقل الجمعي الفاعل، وليس المنفعل، في حوار ثقافي منفتح على الاختلاف والتنوع وثقافة هجينة تشاركية لا استعلائية تفرض الوصايا على أحد.

لتصبح عملية التحليل والبناء والمقاومة والعمل بالشكل الجذموري،[51] وتحقق «المحايثة» ضد الاستعلاء، لنتفهم الوسط الاجتماعي الذي تنطلق منه الجهود الفردية بشكل متضامن، ليس كمرحلة جزئية أو موقعية، لا نختزلها بالديني، ولا يتم مقايضتها بالوطني، لا نعلي من قضية اجتماعية ما على حساب أخرى، وإنما بصورة متكاملة وجذمورية في علائقية وشائجية تعبر عن مناشط الحياة اليومية للفلسطيني، تعطي المجال للفعل

[49] لخضر، «دولوز»، 152.

[50] دقة، «حرر نفسك بنفسك».

[51] لخضر، «دولوز»، 144.
نظرية الجذمور لجيل دولوز هي بديل فلسفي ومعرفي ووجودي عن نموذج الشجرة ذات الجذور الممتدة عمودياً، ويقدم ضمن فلسفته نموذج الجذمور للنباتات التي تمتد جذورها أفقياً، لتعبر عن التداخلات والعلائقية بين الاشياء.

الفردي، بل وتغذيه، لتجنب بؤر قمع وتحكم منظومة الاكراهات في سياقنا الاستعماري، وتكثف العمل الجمعوي بما يكمله. يبدو هذا السلوك منفصلاً، ولكنه متداخل جذمورياً في نسيج الفعل الجمعوي الموقعي والوطني، فهروب الفعل للفردي من سياسات الاحتواء يساعده على النفاذ إلى طرق خطوط مواجهة متاحة ولكن بالشكل الجمعوي التكاملي.

المقاومة حسب دولوز وجيتاري كممارسات جذمورية، متعددة ومختلفة، متقاطعة ومتشابكة، متعارضة وغير متشابهة أحياناً، متحركة ومتغيرة في جميع الأوقات، تجمع ولا تجزئ إلى طبقات متفرقة، وتنتج فعالياتها في تشعباتها وترابطاتها وتراكيبها الخلاقة.[52] كل تشعب ينتج ويتلاقى مع تشعبات أخرى تفتح مجال لموضعة القضايا الملحة ونقاط التشابهات والاختلافات للفاعلين، نحو صيغة ثقافية جديدة ومقاومة للفعل الجمعي، منفتحة على التنوع والاختلاف في سياقنا الاستعماري.

إن الهروب الفاعل للأفراد يكون نحو ايجاد التشعبات للفعل القادر على إحداث التغيير أو الصمود أو نسف مخططات القوى المهيمنة، من خلال الفعل، عبر ايجاد مساحة للفعل الجمعوي والمصطدم مع كل شبكة ومنظومة السيطرة، سواء كانت على الصعيد الوطني الداخلي أو في مواجهة وصدام مع الاستعمار الإحلالي. هذه المقاومة لسيرورة عمل للفعل الجمعوي للتحرر من كل التمثلات السياسية المتحكمة والمهيمنة من أجل خلق بدائل حياتية ممكنة.

استطاعت أحداث باب العامود في القدس أن تقدم نموذج لفعل جمعوي تكاملي، فبعد أن انحسر الحيز العام الوطني الفلسطيني

[52] هنادي لوباني، «القدس: نحو جغرافية ثقافية مقاومة (1-3)»، **موقع جدل** (15 أيار/مايو 2021)، https://www.jadaliyya.com/Details/42726 (تاريخ الوصول 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2022).

وتـآكل، فـي ظل زيـادة الانشـغال الموقعـي والشـخصـي لتلبيـة متطلبـات الاحتياجـات اليوميـة للعيـش فـي مواقـع، أو الصمـود والمواجهـة لسياسـات الاسـتعمار فـي مواقـع أخـرى،[53] اسـتطاعت الفعـل الشـبابي الجمعـوي أن يوحـد ويخلـق مجموعـة مـن الرمـوز والشـعارات والخطابـات الموحـدة للـكل الفلسـطيني، وكانـت الرؤيـة وطنيـة ضمـن حـراك جمعـوي يعبـر عـن عـدة ارهاصـات يعيشـها الفلسـطيني ضـد الاسـتعمار، أو منظومـة الرقابـة التـي تحاصـره فـي كل مـكان.

شـكلت السـاحات مشـهد الفعـل فـي القـدس ومواقـع أخـرى، لأنهـا هـي فقـط الكفيلـة بتذويـب وإخفـاء الاختلافـات والمقاصـد والدوافـع المتعـددة؛[54] ففـي المواجهـة فقـط يعـزز الوعـي الثـوري وثقافـة الصمـود، ويؤسـطر المـكان والحضـور فـي معانـي أوسـع وأبعـد من المقاصـد المُؤسسـة لشـكل التعبيـر الاحتجاجـي النضالـي. فكمـا للوعـي الجمعـوي أدوات نضاليـة جماعيـة، للوعـي الفـردي أيضـاً أدواتـه التـي قـد تختلـف عـن الأدوات الجمعويـة، فعلينـا الاعتـراف بهـا وإقرارهـا، مثـل الكتابـة، والاحتجـاج الكلامـي بالهتـاف أو حتـى شـتم الاسـتعمار بكلمـات بذيئـة، وبالأغانـي الوطنيـة أو الدينيـة فـي مواقـع الاشـتباكات. ولتكـون بجانـب التحريـض والاشـتباك مـع

[53] يمكـن ادراج بعـض المواقـع المحليـة فـي اسـتمرارية النضـال، كمـا هـو الحـال فـي حـراك ونضـال قـرى بعلين ونعلين والنبـي صالـح، ومؤخـراً فـي قريـة بيتـا فـي نابلس، رغـم اجهاضهـا لخروجهـا عـن النطـاق السـلمي الـذي تريـده السـلطة الفلسـطينية.

[54] هنالـك العديـد مـن الأسـباب التـي نسـتطيع سـوقها لانتشـار الأفعـال الجمعويـة فـي الفضـاء الفلسـطيني المتأثـرة بالاحتجاجـات علـى درجـات بابـا العامـود وحـي الشـيخ جـراح، وانتهـاكات سـاحات وباحـات المسـجد الأقصـى، إلا أننـا نلقـي الضـوء علـى أحـداث بـاب العامـود كحـدث مؤسـس اسـتعير فيـه مفهـوم القدسـية التناوبيـة بيـن الدينـي والاجتماعـي والاقتصـادي والسياسـي لليفـي شـتراوس، حتـى أصبحـت جـزءاً مـن ذاكـرة بـاب العامـود. وقـد جـرت معالجـة ذلـك ضمـن كتـاب: بلال عـوض سلامـة، **في معنـى المكان: وحـي مـن دروس المقاومـة المقدسـية** (بيـروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2023).

الجنود عبر الحضور في الأماكن، أو بالحجر والبندقية والقذيفة. هكذا تجري بلورة وعي جمعوي له سماته الفريدة.

يسهم التعدد في الأدوات النضالية والإقرار بها شعبياً ونخبوياً في تعددية ثقافية وطنية واسعة ومتأثرة بتعدد الفلسطيني بمرجعياته. يقف الشيخ بجانب غير المتدين، ويقف مجاهد قسامي بجانب مقاتل من كتائب أبو علي مصطفى وفدائي من ألوية العامودي أو سرايا القدس، فإقرار الاختلاف بالأداة لا يتوقف عند القدرة والإمكانية والاستعمالية فحسب، بل يتمدد أيضاً كما المكان، إلى الوعي الذي يحتضنه ويؤمن به، وهي بحق، ثقافة متعددة وقابلة للاختلاف، يفترض العمل عليها وتكريسها بوصفها جزءاً من الشخصية والفعل الجمعوي الفلسطيني.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والحقوقي، يمكن تحقيق تكامل وظيفي في الأدوار والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها المؤسسات والحراكات الشبابية والسياسية، حتى تكون تكاملية وظيفية. كما لا بد من رؤية وطنية تحكم وتوجه الفعل الجمعوي لتلك المؤسسات والأكاديميين والفاعلين الاجتماعيين، يحكمها مشروع وطني وثقافي تحرري، معزز بأخلاقية وشعار الكرامة للجميع.

في سبيل ميثاق اخلاقي جوهره الكرامة

من المهم أن ندرك حجم التحديات الكامنة والمفروضة علينا كشعب يرزح تحت الاستعمار ومنظومة الهيمنة والسيطرة العالمية والمحلية، وأن الواقع يتغير بمتوالية هندسية. ولكن الثقافة بشكل عام والثقافة السياسية على وجه الخصوص، لم تعد قادرة بشكلها الحالي على الاجابة عن التساؤلات والتحديات المفروضة علينا يومياً لفهم الواقع السياسي الذي نعيشه. ومن هنا تأتي أهمية تغيير واستحداث ونشر مشروع توعوي قائم على الاعتراف بالفرد والجماعة، وبخلفياتهم المختلفة والمتعددة

التي ستعمل على مساعدتنا على تحقيق أهدافنا والعيش بما يضمن لنا الكرامة الشخصية والوطنية في الوقت ذاته.

هذه الثقافة يمكنها أن تجترح رؤية تقدمية لمشروع وطني واجتماعي وثقافي بديل عن منظومة الهيمنة والقهر والاستلاب، بوجهيه السياسي والاجتماعي، وتكون قادرة على إعادة تشكيل الواقع من جديد، واسناد المقاومة الجذمورية التي تتجه نحو الفعل التكاملي في ميادين ومناشط متعددة للفلسطيني، ولا تعمد إلى المواجهة حتى الكسر، بقدر ما تبحث عن أمكنة وطرق وأدوات قادرة على تقويض وسائل وأدوات الهيمنة وطنياً واستعمارياً.

تشكل الكرامة في هذه الثقافة مكوناً أخلاقياً ومعيارياً، لذلك تمثل الكرامة بمفهوم آلان تورين، «إلى جانب الحرية والعدالة حقاً بشرياً أساسياً يجب جعله مناط الصراع ضد السلطات الكلية التي تسعى سلب الإنسان بشريته ومن خلال السيطرة على أدوات بناء ذاتيته».[55]

أصبح خطاب الكرامة برنامج عمل وثقافة للفاعل الفلسطيني في السياسة والاجتماع والاقتصاد والصحة، والأهم في مواجهة الاستعمار الذي لا يعترف بإنسانية الفلسطيني وكرامته؛ فلقد أدرك الجميع أننا من دون كرامة يعني أننا أدنى مرتبة في الفعل والوجود، فحينما جرت الدعوة لإضراب الكرامة من فلسطينيي الأرض المحتلة عام 1948، في 18 أيار/ مايو 2021، لبت الجماهير النداء في جميع الأمكنة، من النقب واللد والخليل ورام الله وغزة، وعبرت عن التزامها. وحينما دعا أهالي مخيم شعفاط إلى العصيان المدني وعدم الالتحاق بالعمل، كعنوان للكرامة، استجابت للنداء عرين الأسود في نابلس ومخيم الدهيشة، لأن الكرامة هي المشروع الثقافي التحرري الذي يفترض الانطلاق منه وبه.

[55] الحاج سالم، «حوار مع عالم الاجتماع آلان تورين».

المصادر

العربية

بدوي، أحمد موسى. 2009. «ما بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو». **المجلة العربية لعلم الاجتماع - اضافات** (8). 14-23.

بورتا، دوناتيلا ديلا، وماريو دياني. 2019. **الحركات الاجتماعية: مقدمة**. ترجمة نيرة صبري، ومراجعة شيماء الريدي. مصر: مؤسسة هنداوي.

تراكي، ليزا. 2014. «المتخيل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو». **المجلة العربية لعلم الاجتماع - اضافات** (26-27).

الترتير، علاء. 2016. «نحو رؤية تنموية فلسطينية». **مجلة الدراسات الفلسطينية** 27 (105). 61-69.

جبريل، محمد، وواصف نزال. 1994. **قرى بلا فلاحين: دراسة في التركيب الطبقي لفلسطيني 48.** القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. **الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً يستعرض فيه أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للشباب**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5810. تاريخ الوصول 20 كانون الثاني/يناير 2026.

الحاج سالم، جهاد. 2017. «حوار مع عالم الاجتماع آلان توريـن عن كتابه الأخير (نحن، الذّوات البشريّة»). **سودارس**. 14 آذار/مارس. https://bit.ly/4c3a5qa. تاريخ الوصول 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

الحوات، محمد. 2020. «الذات الفاعلة في عالم اليوم مع السوسيولوجي آلان تورين». **رأي اليوم**. 26 حزيران/يونيو. Bitly | bit.ly/4sJ0jkd. تاريخ الوصول 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

حموم، لخضر. 2015. «دولوز: في الفلسفة السياسية ونقد الرأسمالية». **مجلة مقاربات فلسفية** 2 (3).

الخطيب، أشرف يونس 2016. «**العلاقة بين النمو والفقر في فلسطين**». رسالة ماجستير. غزة: جامعة الازهر.

دراج، فيصل. 1996. **بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية**. بيروت: دار الآداب.

دقة، وليد. 2020. «حرر نفسك بنفسك». **الحدث**. 16 نيسان/ أبريل 2020. Bitly | bit.ly/4jJwsEb. تاريخ الوصول 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

الرياحي، إياد. 2010. «المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية». في: **وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**، تأليف آيلين كتاب وآخرون، 17-74. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

سلامة، بلال عوض. 2015. «الفاعل الاجتماعي: رؤية نقدية في ضوء تحديات المشهد الفلسطيني». **مجلة المستقبل العربي** 37 (431). 54-69.

سلامة، بلال عوض. 2021. **في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية**. الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سلامة، بلال عوض. 2023. **في معنى المكان: وحي من دروس المقاومة المقدسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

صبيح، صبيح. 2011. **مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير**. تدقيق عامر عوض الله. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

طبر، لينا.2013. **قوة الشعب: الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.

غرايبة، ابراهيم. 2018. «من المجتمعات إلى الذات الفاعلة». **مؤمنون بلا حدود**. 4 أيار/مايو. Bitlybit.ly/3YFRmuw. تاريخ الوصول 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2022

فانون، فرانتز. 2017. **معذبو الأرض**. ترجمة سامي الدروبي، وجمال الأتاسي. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.

المالكي، مجدي، وياسر شلبي، وحسن لدادوة. 2004. **المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى**. رام الله: مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

معافة، هشام. 2020. «حنة أرندت: فلسفة الفعل السياسي، من الفردية إلى التعددية». **مجلة دراسات** 7 (2). https://bit.ly/4ccELX4. تاريخ الوصول 20 كانون الثاني/يناير 2026.

نعيمي، محمد. 2020. «محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة «20 فبراير» وحراك الريف في المغرب». **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية** 8 (31).

هلال، جميل. 2006. **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافية**. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هلال، جميل. 2016. «تفكك الحقل السياسي الفلسطيني». **مجلة الدراسات الفلسطينية** (107). 7-13.

الأجنبية

Bulhan, Hussein A. 2015. "Stages of Colonialism in Africa: From Occupation of land to Occupation of Being." *Journal of Social and Political Psychology* 3 (1).

Clare, Stephanie. 2013. "Geopower: The Politics of Life and Land in Frantz Fanon's Writing." *Diacritics* 41 (4).

Hunt, Charles R. 2016. "Strangers in a Strange Land: The Culture and Colonization of Nonwhite America." *ResearchGate*.

Zembroski, David. 2011. "Sociological Theories of Crime and Delinquency." *Journal of Human Behavior in the Social Environment* (21).

التنظيم والتأطير كآليات لنجاح حراكات الطبقة الوسطى في الشارع الفلسطيني

أنمار رفيدي

1. مقدمة: نهوض ما بعد الخمول!

شهد يوم 16 نيسان/ابريل 2016 خروج ما يُقارب عشرة آلاف ناشط ومتظاهر من الطبقة الوسطى إلى شوارع مدينة رام الله، منادين بتعديل قانون الضمان الاجتماعي. لقد شكّل هذا اليوم بالتحديد نقطة انطلاق مجموعة من المظاهرات والفعاليات التي امتدت لعدة أشهر خلال ذلك العام، شارك فيها أعداد كبيرة من المتظاهرين؛ لهذا شكّلت هذه المظاهرات، إمكانية للتغيير السياسي على مستوى المجتمع الفلسطيني.[1] وبالتالي يمكن اعتبار ذلك اليوم

[1] فراس جابر، وإياد الرياحي، وألين كتاب، «الحراك الشبابي الفلسطيني سريعاً من الربيع الى الخريف»، **دورية دراسات المرأة**، عدد 8 (2016): 52-58.

يوماً مفصلياً في تاريخ الطبقة الوسطى والحراكات الاجتماعيّة الفلسطينيّة معاً، إذ لم تلقَ الحركات أو الحراكات الاحتجاجية في السنوات السابقة، ضد سياسات السلطة الفلسطينية، ردود الفعل التي استدعتها قضية الضمان الاجتماعيّ.[2]

كانت الحركات المطلبية حتى تلك اللحظة، مثل حراك «أوقفوا الانقسام» أو «ارفعوا العقوبات عن غزة»، توصف بأنها «تُهوهو ولا تعض»؛ وذلك لعدم تشكيلها أي تهديد فعلي على المجال السياسي الفلسطيني.[3] إضافة إلى ذلك، شهدت معظم الحراكات مشاكل تنظيمية حالت دون قدرتها على استمرار حشد جماهيري سياسي واجتماعي لفترة طويلة من الزمن.[4]

تنطلق هذه الورقة من مداخلة بسيطة، ولكن ثمة أهمية لها، لا سيّما نسبة لثيمة استراتيجيات الصمود للحراكات الفلسطيني، وبالتحديد الحراك النقابي الجاري في الشارع الفلسطيني حينها (حراك المعلمين 2021). بعد الربيع العربي، كانت هناك محاولات لظهور ما يُشابه ما رأيناه في الدول المختلفة، ولكن المُلاحظ أن الحركات التي ظهرت في فلسطين، مثل حراك إنهاء الانقسام، «15 آذار» أو «5 حزيران» وغيرها، وُصفت بأنها كانت لحظية ولم تستطع حشد عدد هائل من الجماهير، كما وصفت بأنها لم تستطع أحياناً حتى الخروج من الحيز المديني لمدينة رام الله. فكانت الحراكات بالمجمل تتشكل بمجموعة قليلة من النشطاء والفاعلين لا يتجاوز عددهم بضع مئات في أفضل حالاتها، وتموت بسرعة خلال أشهر.

---

[2] المصدر نفسه.

[3] ماجد العاروري، «قبل الضمان كنا 'نُهوهو ولا نعض'»، **الترا فلسطين** (29 كانون الثاني/يناير2019)، http://bit.ly/45wGYc6 (تاريخ الوصول 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025).

[4] نزار بنات، «الحراك الشبابي الفلسطيني. تساؤلات الاستقطاب»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 90 (ربيع 2012): 132-138.

بالرجوع إلى الأعداد الهائلة التي نشطت على امتداد عدة أشهر في النضال ضد التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي، يمكننا القول بأن حراك الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي كسر وصمة عدم الاستمرارية الملازمة للحراكات السابقة. فقد تحولت هذه الحملة، بصرف النظر عن مآلها الأخير، إلى حركة حقوق مدنيّة اجتماعيّة اقتصاديّة، تمكنت من فرض التغيير على السلطات السياسيّة، بوقف تنفيذ القانون في حينها.

وبالتالي، يُطرح هنا سؤال محدد: نظراً إلى ضعف التحشيد الجماهيري في الحراكات السابقة، ما الذي يُفسر هذا النجاح في التحشيد لحراك الضمان الاجتماعيّ؟ ويستعدي هذا السؤال التفكير في الكيفية التي تمكنت فيها حركة الضمان من النجاح على المستوى المطلبيّ من خلال فرض التغييرات السياساتية، وإحداث تغيير قاعدي من خلال حشد الآلاف لشهور عدة. تُجادل هذه الورقة بأن التنظيم الداخلي للحملة وتأطيرها لنفسها، جعلت منها جذّابة للطبقة الوسطى التي لطالما وُصفت بأنها منكفئة على ذاتها وتنشغل بمصالحها الذاتيّة، لا المصالح العامة.[5]

تستعرض الورقة فصلين من رسالة ماجستير غير منشورة،[6] يناقشان التنظيم الداخليّ للحراك، وتأطير الحملة وخطابها. كما تُناقش الورقة ما يسمى في نظريات الحركات الاجتماعية «البنية

[5] ليزا تراكي، «المتخيّل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو»، **المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات**، العددان 26-27 (2014): 48-59؛ جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليليّة نقديّة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)؛ مجدي المالكي، **تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948: جدلية الفقدان وتحديات البقاء**، تحرير حسن لدادوه (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018).

[6] Anmar Rafeedie, "A Look Into Middle-Class Mobilisation: The Palestinian Social Security Movement," Master Thesis (Oxford: University of Oxford, 2021).

السياسية» التي تشير إلى الكيفيّة التي تمكنت بها الحركة من استغلال البنية السياسيّة لصالحها، وتأطير نفسها بطريقة تضمن وصولها للأفراد بشكل فعّال أكثر، وهما المعياران اللذان كانا محوران مفصليان عند نقاش عدم استمرارية الحراكات السابقة.

إن النقاش الحاصل في هذين المحورين هو نتيجة عشرة مقابلات مع فاعلين في الحراك، باستخدام منهج مركب ما بين تحليل خطاب الحركة، ومنهجية تحليل التأطير للحراك (Framing Analysis)، وتحليل أرشيف الحراك تحليلاً موضوعاتياً (Thematic Analysis). وذلك انطلاقاً من افتراض أن الاستعراض الذي ستقدمه هذه الورقة سيقودنا إلى استخلاصات ودروس في التنظيم الداخلي الناجح للحراك، وآليات تأطير الحراك وخطابه في السياق السلطوي المُعاش، بطريقة تجعل الحراك أكثر قدرة على حشد الأفراد.

2. التنظيم والتأطير في الأدبيات العالميّة

يتفق غالبية الباحثين والمنظرين على أن التنظيم الجيّد يؤثر إيجاباً على عملية التعبئة والتحشيد، خاصة عندما يكون عدد أفراد المجموعة المستهدفة كبيراً.[7] يعتبر «حشد الموارد»

[7] John D. McCarthy and Mayer N. Zald, "Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory," *American Journal of Sociology* 82, no. 6 (1977): 1212–1241; John D. McCarthy and Mayer Zald, *The trend of social movements in America: Professionalization and resource mobilization* (N.J: General Learning Press, 1973); Scott G. McNall, "Class Analysis and Social Movement Theory: Toward A Synthesis," *Mid-American Review of Sociology* 11, no 2. 3 (Winter 1986): 28; Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (New York: Addison-Wesley, 1978); Criag J. Jenkins, and Perrow Charles, "Insurgency of the Powerless: Farm Worker Movements (1946-1972)," *American Sociological Review* 42, no. 2 (1977): 249-268; Anthony Obershall, "Theories of Social Conflict," *Annual Review of Sociology* 4, (1978): 291-315.

(Resource Mobilisation) التأطير النظري المركزي عند الحديث عن تنظيم الحركات الاجتماعية. ويجادل منظرو هذا الاتجاه بأن الآثار السلبية للاختلالات والصراعات البنيوية هي أمر موجود دائماً في المجتمع، إلا أن عملية حشد الجماهير لا تفلح دائماً؛ ذلك أن تشكيل حركات اجتماعية يعتمد على التغيّر في الموارد، والتنظيم والفرص للفعل الجمعي.[8]

عند تحليل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، يُنظر إلى منظمات الحركات الاجتماعية (Social Movement Organisations)، أي التنظيم الرئيسي الذي يعرّف أهدافه ارتباطاً بأهداف الحركة الكبرى،[9] على أنها عامل مهم في نجاح التحشيد للحركة. شملت حركة الحقوق تلك المجموعات الطلابية المختلفة القريبة من الحركة. وبالتالي نلحظ هنا أهمية الشكل التنظيمي الذي يُفضي لإيجاد لجان مصغّرة يتم دمجها في الحركة الأكبر، وذات جهود من جهات متفرقة تعمل لأجل مطالب موّحدة.

طور إدواردز ومكارثي نموذجاً الموارد الضروريّة للحشد لتشمل خمس فئات من الموارد،[10] أهمها في سياق هذه الورقة التنظيم الاجتماعي والموارد البشرية، أي تلك التجارب والمهارات والخبرات والقدرات القيادية التي يتمتع بها الأفراد كحجر أساس لعملية التحشيد. إلا أنهما يدعيان بأن مثل هذه

[8] Tilly, *From Mobilization to Revolution*; Jenkins and Charles, "Insurgency of the Powerless," 249-268; Obershall, "*Theories of Social Conflict*," 291-315.

[9] McCarthy and Zald, "Resource Mobilization and Social Movements," 1212–1241.

[10] Bob Edwards and John D. McCarthy, "Resources and Social Movement Mobilization," In *The Blackwell Companion to Social Movements,* 2nd Edition, eds., David A. Snow and Sarah A. Soule and Hanspeter Kriesi (UK: Blackwell Publishing Ltd, 2006), 116-152.

الموارد التي قد تكون في الغالب كافية لانطلاق الحراكات في السياقات الديمقراطية الغربية، التي تعتمد فيها الحراكات على تطلعات «مرفهة»؛[11] فأنها في المجتمعات التابعة اقتصادياً (مثل فلسطين)، لديها فرصة أقل في نجاح عملية التحشيد، حتى وإن وُجدت الموارد المذكورة آنفاً.

إلا أن القدرة التنظيمية على التعبئة والحشد لا تنبع من فراغ. وبحسب منظرين في الحركات الاجتماعيّة، فإنهم يرون بأن قادة الحركات الاجتماعيّة هم في الغالب من الطبقات الوسطى والعليا التي حصلّت على تعليم جيد. ولذلك، فإنهم يلحظون المكانة الواضحة للعلاقة الطبقية في قيادة الحركات،[12] وبالتالي هذا قد يكون هذا مفسّراً لقدرة فئات من الطبقة الوسطى الفلسطينيّة على قيادة حراك الضمان الاجتماعي.

على الرغم أن هذا الخط الناظم في النظريات الغربية ما بين المستوى الطبقي والتعليم المرتبط به وعلاقتهما بتكوين قيادة قادرة على الحشد والتعبئة، يستند في الغالب إلى تنظيرات بُنيت بالأساس على المجتمعات الغربيّة، إلا أن دراسات الحركات الاجتماعية والقيادة الثوريّة في الدول الفقيرة وغير الغربيّة، تجد العلاقة ذاتها الموجودة في نظيرتها الغربية؛ أي كون معظم القادة هم من الطبقات العليا والوسطى أو تمتلك

[11] أو ذات مطالب «ما بعد الماديّة» (Post-material)، مثل نضال الطبقة الوسطى لحماية البيئة.

[12] Obershall, "Theories of Social Conflict," 291-315; McCarthy and Zald, *The trend of social movements in America*; Marta Fuentes and Andre Gunder Frank, "Ten Theses on Social Movements," *World Development* 17, no. 2 (February 1989): 197-191; Clause Offe, "New Social Movements," *Social Research* 52, no.4 (January 1985): 817-868.

بحد أدنى مستوى تعليمي مقارنة بالجماهير الأكثر فقراً من العمال والفلاحين مثلاً.[13]

إلا أن التعليم وحده، وما يتبعه من رأسمال معرفي فردي، لا يعني بالضرورة القدرة على توظيف المعارف في مهام معينة. تبدي دراسات الحركات الاجتماعيّة أهمية للتعليم، بما له صلة بقدرة المثقفين على أداء مهام معينة تؤدي إلى نجاحها؛ لهذا يرى إدواردز ومكارثي في التعليم مورداً أساسياً في قيادة الحركات الاجتماعيّة.[14] ينبع الموقف السابق من كون التعليم عامل مؤثر في جعل القيادة قادرة على حشد الناس من خلال خطّة تنظيمية محكمة التفكير؛ فيمكن للقادة تأطير الصراع الموجود والمعاش في المجتمع ومآله التدميرية عليه، وإعداد الاستراتيجيات والتكتيكات.

كما تمكّن القيادة من توظيف ما تم تجميعه من معطيات ومعلومات بطريقة مبتكرة لخدمة الحراك، وهذا ما يمكن عمله لقيادة من الطبقة الوسطى. وكمثال على قدرة الطبقة الوسطى إنتاج مهارات للحشد، نرى حراك مُلّاك المنازل في بكين؛ إذ مكّن التعليم الذي حصلت عليه الطبقة الوسطى من تسليحهم بمعرفة واسعة عن القضايا السياسية والاجتماعيّة، وجعلتهم قادرين على صياغة أفكارهم وتطلعاتهم بطريقة

[13] Mostafa Rejai and Kay Phillips, "Comparing Leaders: An Interactional Theory," *Journal of Leadership Studies* 5 no.1 (January 1998): 62-71; James Petras and Henry Veltmeyer, "The Peasantry and the State in Latin America: A Troubled Past, an Uncertain Future," *Journal of Peasant Studies* 29, nos. 3–4 (2002): 41–82; Spyros Themelis, "Learning from and with Education Movements in Greece and Brazil," *Educação & Realidade* 43, no.3 (July 2018): 480-498.

[14] Edwards and McCarthy, "Resources and Social Movement Mobilization," 116-152.

تصل لجماهير واسعة، الأمر الذي لعب دوراً مهماً في حشد الجماهير لهذا الحراك.[15] وهذه قد تكون نقطة انطلاق مهمة في فهم القدرة على الحشد في حراك للطبقة الوسطى مثل الضمان الاجتماعي.

3. الحركات الاجتماعية الفلسطينية: الرحلة وعدم الوصول

ساهم الفراغ السياسيّ الذي خلّفته الأحزاب السياسيّة الفلسطينية بعد العام 1993، كنتيجة لاتفاقيات أوسلو وبفعل تداعياتها، من حيث تشكّل نظام سياسي سلطوي، في تشكيل أحيزة نشاط سياسية واجتماعيّة جديدة. تتفق معظم الدراسات حول النشاط السياسي الجماهيري والحركات الفلسطينيّة الحديثة على أنها نشأت نتيجة لغياب التمثيل السياسي الفلسطيني.[16] وفي ظل ذلك الفراغ، كان للشباب دور في استعادة المجال السياسي وطرحه للنقاش العام، ما أدى إلى جعل الشارع وسيلة للتعويض عن غياب الأحزاب السياسيّة والأجسام التنظيمية.[17] ونظراً لأن السياقات السلطوية والديكتاتورية تتسم بالانغلاق، وعدم انفتاحها أو شفافيتها مع الشعب، فقد لوحظ بأن الحركات الاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في إضفاء الطابع

[15] Zhengxu Wang et al., "Leadership in China Urban Middle Class Protest," *The China Quarterly, no.* 214 (May 2013): 411-431.

[16] المركز الفلسطيني لأبحاث السياسة والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، **رؤية نقدية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية**، إشراف وتقديم جميل هلال (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية –مسارات، 2013)؛ لينا طبر، وعلاء العزة، **المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال** (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014).

[17] المصدر السابق.

الديمقراطي على العملية السياسية، عبر تشجيع وفرض نقاشات جماعية حول القضايا السياسية.[18]

إن الموقف النظري السائد للحركات الاجتماعيّة في السنوات الماضية يؤكد على ضعف هذه الحراكات، ويُحيل ذلك لعدة أسباب، أهمها تلك المرتبطة بالبعد التنظيمي الداخلي للحراك وانعكاساته الخارجية على عملها.[19] إلا أن الأدبيات الحديثة حول الحركات الاجتماعيّة والشبابية لم تتطرق إلى ثيمة الحشد بشكل مركزي،[20] فيما ناقشته بشكل ثانوي عند نقاشها «فشل» تلك الحراكات، أو عدم زخمها المجتمعي أو استمراريّتها. وعند إشارتها له، أكدت على عدم قدرة الحراكات الشبابية الجديدة على حشد عدد كبير من الناس لفترة طويلة.[21]

على المستوى التنظيمي، تُجادل روبنسون بأن آليات التعبئة والحشد الحديثة قامت ببنائها، خلال الثمانينات، «النخبة الجديدة» ممثلة باللجان الطبية والزراعية، التي «ساعدت على تعبئة وحشد المجتمع الفلسطيني سياسيّاً».[22] تُشبه

[18] المصدر السابق.

[19] أحمد عزم، **الشباب الفلسطيني من الحركة الى الحراك (1908-2018)** (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية -مسارات، 2019)؛ طارق خميس، «في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث للربيع الفلسطيني؟ الحراك الشبابي في الضفة الغربية» في: **رؤية نقدية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية**، إشراف وتقديم جميل هلال (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية –مسارات، 2013)، 80-93.

[20] عزم، **الشباب الفلسطيني**؛ خميس، «في الإجابة عن سؤال ما الذي حدث للربيع الفلسطيني؟»؛ هلال، **النظام السياسي الفلسطيني**؛ طبر والعزة، **المقاومة الشعبية الفلسطينية**.

[21] جابر والرياحي وكتاب، «الحراك الشبابي الفلسطيني»، 52-58.

[22] Glenn E. Robinson, "The Role of the Professional Middle Class in the Mobilization of Palestinian Society," *International Journal of Middle East Studies* 25, no. 2 (May 1993): 332.

اللجان التي ساعدت في حشد المجتمع سياسياً بالمنظمات التابعة لحركة الحقوق المدنية السابق ذكرها، لكونها تمثلت بتكتلات طلابية، ولجان نسائية، ولجان إغاثة مهنية، وغيرها. كان هؤلاء قادرين على إنشاء أدوار أكثر تركيزاً من خلال التركيز على المجتمعات أو المجموعات الاجتماعيّة الأصغر خلال عملها، ما ساعد على حشد الأفراد من مختلف المجموعات والمجموعات الفرعيّة.[23]

بيد أن الحراكات التي ظهرت ما بعد العام 2011 لم تكن بهذا التنظيم والفاعليّة، بل اتسمت على وجه الخصوص بكونها غير منظمة وتفتقر إلى أُسس التنظيم المركزية.[24] كما أن الحد الأدنى من البنية التنظيميّة لها تُضعف المشاركة في حراكاتها، فهناك من قدم مثال الاحتجاجات المناهضة للجدار التي تراجعت فيها مشاركة الأهالي المتضررين واقتصرت بعد فترة على الناشطين.[25] وقد بينت الأبحاث بأن «معظم المجموعات الشبابية الفلسطينية فشلت في التحول إلى حركات مدعومة شعبياً وفشلت في الحفاظ على زخم انطلاقتها».[26]

على المستوى الداخلي، لم تصُغ الحراكات أجندة واضحة ذات مطالب محددة لتغيير الواقع المنتقد، وافتقرت بشكل واضح للتخطيط والتنظيم. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى حراك «شباب من أجل القدس» لوائح داخليّة لتنظيم العضوية، كما كان اعضائها وقادتها أفراداً تجمعوا من خلال علاقاتهم الاجتماعيّة، وكانت شبكة العلاقات تلك هي التي تقود آلية

[23] Ibid.

[24] مسارات، **رؤية نقدية استشرافية**.

[25] طبر والعزة، **المقاومة الشعبية الفلسطينية**.

[26] مسارات، **رؤية نقدية استشرافية**.

عملهم من خلال الاتفاق والتوافق فيما بينهم.[27] ينسجم ذلك مع ملاحظة أحمد عزم بأن أهم سمتين مميزتين للحراكات الجديدة، هي: أولاً، قيامها على رفض القيادة المركزية واعتماد القرارات على مبدأ التشاركية؛ وثانياً، كونها حراكات «مناهضة ورفض» تعتمد الفعل المباشر، أي النزول إلى الشارع من دون تقديم تصوّر بديل وخطة تغييريّة.[28]

أما على المستوى الخارجي، الآلية الأساسية لعملهم الجماهيري، فكانت من خلال حشد الجماهير للتظاهرات أو المسيرات، عبر الفيسبوك، من دون خطة مستقبلية واضحة للحفاظ على استمرارية هذا الحشد. إلا أنها على الرغم من جذبها لعدد كبير من الحشود الشبابية (من خلال طرح مطالب ترتبط بانتقاد البنية السياسية، مثل حملات ضد الفساد والسياسات الاقتصادية)، ما زالت غير قادرة على حشد أعداد كبيرة من الفلسطينيين.[29] وبالتالي تأتي حركة الضمان هنا كمثال حري التطرق له بوصفه حالة استثنائية للتشخيص السائد حول إمكانية الحشد واستمراريته.

في السياق الفلسطيني، وبسبب عدم الثقة في الحكومة والأحزاب السياسية، تُميّز الحراكات الشبابية والاجتماعيّة نفسها بانفصالها عن النظام السياسي وعدم رغبتها بتصنيفها كجزءٍ منه. ونظراً لكون الأحزاب السياسية تتمتع بموارد مختلفة يمكن أن تستخدمها الحركات (مثل المكاتب والموارد

[27] هنادي قواسمي، «مراجعة أولية لتجربة الحراك الشبابي الفلسطيني في القدس»، في: **رؤية نقدية استشرافية: «الحركات الشبابية الفلسطينية»**، إشراف وتقديم جميل هلال (رام الله: مؤسسة المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات)، 2013)، 60-76.

[28] عزم، **الشباب الفلسطيني**.

[29] Abaher El Sakka, "Sociologie des mouvements protestataires sociaux palestiniens," *L'Harmattan* no. 86 (2013): 171-181.

المالية والهيكل الحزبي الراسخ مع قاعدة جماهيرية)،[30] فمن خلال رفض الحراكات الارتباط بها، وتالياً عدم الاستفادة من مقدراتها، فإن أقصى ما يمكنهم الوصول إليه هو الحركات الموضعية ذات الحشد المحدود.[31]

مسألة أخرى مهمة هي تشخيص عزم الجزئي لفشل الشباب بقوله «أنه يكمن في تكوين الشباب أنفسهم [...] يرتبط الكثير من نشاطهم بمرحلة الجامعة حيث تُوفر الجامعات مساحة للاجتماع والتنظيم والتعبئة. بمجرد انتقالهم إلى الأدوار والوضع الاجتماعي الجديد بعد الجامعة، تصبح ظروف نشاطهم الشبابي غير متوفرة».[32] وبالتالي يربط النشاط بالشرط الزمني والمكاني للتواجد، وليس للتجمهر حول وحدة فكريّة. قد يفسر هذا أيضاً النجاح في حركة الضمان الاجتماعي، كون المشاركين فيها كانوا موظفين من الطبقة المتوسطة، والتوظيف بعد الجامعة هو مرحلة طويلة الأمد في الحياة.

4. التحليل

4. 1. جبهة واحدة موحّدة

الثيمة المركزيّة عند نقاش الأدبيات للحراكات السابقة في فلسطين، خلال السنوات الماضية الأخيرة، هي التركيز على افتقار تلك الحراكات للتنظيم الداخلي الذي يؤثر على التماسك أو التناغم الداخلي والحشد الخارجي.[33] بيد أن حركة الضمان الاجتماعي تُظهر مثالاً مغايراً للتشخيص السابق. تبرز نتائج

[30] قواسمي، «مراجعة أولية»، 60-76.
[31] مسارات، **رؤية نقدية استشرافية**.
[32] عزم، **الشباب الفلسطيني**، 159.
[33] المرجع نفسه؛ مسارات، **رؤية نقدية استشرافية**.

تحليل المقابلات والأرشيف ثلاث تجليّات لعملية التنظيم الداخلي في حركة الضمان الاجتماعي: البنية واللجان، رؤية مطلبية واضحة، وخطاب موّحد للحراك.

البنية التنظيمية للحراك

مكننا أرشيف حراك الضمان الاجتماعي، إضافة إلى المقابلات مع عشرة من أعضاء سكرتارية الحملة، من اكتشاف آليات القواعد التنظيمية الداخلية للحراك، التي تركزت حول آليات تقسيم العمل على مجموعة من اللجان المتخصصة وهي: اللجنة الإعلامية، لجنة التنسيق، التواصل المجتمعي، الفريق القانوني، ولجنة للحشد الجماهيري. هذا النمط من التنظيم انعكس على فاعلية وجودة العمل في اللجان؛ إذ تم توزيع أعضاء السكرتارية والهيئة العامة على اللجان ضمن نطاق اختصاصها، فتم تسليح اللجان بمختصين في المجالات المختلفة، أغلبهم بصيغة تطوعية.

كما قام المختصون في الموضوعات المِختلفة ذات العلاقة، مثل القانون والسياسات الاجتماعية، بعمل مقارنات وبحوث لإنتاج أفضل خطط العمل لتحقيق المطالب، مثل مقارنة قوانين الضمان الاجتماعي في الدول المجاورة. إضافة إلى ذلك، وفي سبيل توسيع انتشار وفاعلية المناطق المختلفة في قضية الضمان الاجتماعي، كان هناك ممثلين في المناطق والمدن المختلفة، واعتمدت السكرتارية تكتيك «شخص لكل مؤسسة»، ما ساهم في تركيز الأفراد لجهودهم في العمل على التحشيد والتواصل مع مؤسسات معيّنة. إلا أن الأمر لا يقتصر على وجود ممثلين داخل مؤسسات معيّنة، بل شكل وجود هؤلاء الفاعلين داخل مؤسساتهم ميّزة إضافية، نتيجة خبرتهم بآليات العمل داخل المؤسسات المنشودة، وبالتالي تحديد أنجع الطرق لحشد عمّال وموظفي المؤسسة.

وعلى مستوى أعمق، فقد ساهمت المقابلات في استكشاف عملية التنظيم الداخليّة بشكل أكثر تفصيلاً؛ فقد كان لكل لجنة دورها المحدد ضمن العملية ككل، وهذا ما سهّل سير عملية حراك الضمان الاجتماعي بصورة عامة. تتقاطع نتائج تحليل البنية التنظيمية للحركة مع مكنال وأوف، اللذان على الرغم من تأكيدهما على ارتباط العدد بالقوة إيجابياً (أي كلما ازداد عدد المجموعة الفاعلة، ازدادت احتمالية نجاحها)، إلا أنهما أشارا إلى أن العدد الكبير قد يعني التنوع الهائل في طرح أهداف الفئات، الأمر الذي يؤدي إلى الصعوبة في حشد الأفراد نحو هدف موحّد.[34] وهذا ما قد يكون صحيحاً بالنسبة للطبقة الوسطى؛ إذ أن الطبقة الوسطى بشكل عام، بما فيها الطبقة الوسطى الفلسطينية ذات اهتمامات متنوعة؛ فهي تشكّل ما يُقارب 64% من المجتمع الفلسطيني بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[35] ما يعني أن اهتماماتها قد تكون متنوعة جداً. إلا أنه وكما يظهر من خلال النتائج، فقد قدمت الحركة مثالاً واضحاً على تمثيل القطاعات المختلفة وقدرتها على إنتاج حركة جماعية لجميع فئات الطبقة الوسطى الفلسطينية المتضررة. ويتجلّى ذلك في عدة عناصر من الحركة، أهمها وجود 35 شخص في السكرتاريا لتمثيل قطاعات مختلفة.

بحسب المبحوث «X»، فإن عملية التنظيم ككل كانت تتم بهذه الصورة: «كنا نعقد اجتماعات أسبوعية، وأحياناً يومية، وكان الهدف هو المشاركة في نقاش جميع المشاكل التي ظهرت لدينا في اللجان المختلفة». وقد أشار المبحوث نفسه إلى

[34] McNall, "Class Analysis and Social Movement Theory: Toward A Synthesis," 28; Offe, "New Social Movements," 817-868.

[35] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي رقم 20** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

الطريقة التي تمكنت بها الحركة من صهر مطالب فئات مختلفة داخل قائمة مطالب الحركة بالإشارة إلى افتقار القانون لما يفيد الفئات الفلسطينية المختلفة بشكل تفصيلي، الأمر الذي استدعى وضع «بنود في القانون لتحسين الشروط لذوي الإعاقة، [...] أو وضع الحد الأدنى للأجر، لإجبار المنشآت على رفع الحد الأدنى للأجور». وفي السياق ذاته، فقد عملت الحركة على مخاطبة كل فئة بخطاب يستهدفها وتوضيح أثر القانون عليها بشكل محدد.

كما أثار المبحوث مسألة أهمية مشاركة كافة شرائح المجتمع المدنيّ حين صياغة المطالب، وأكد على ذلك المبحوث «Z»، مضيفاً: «كنا نتفق على الخطوات اللاحقة في الاجتماعات، وكنا نعتمد التصويت إلى حين بلوغ الإجماع حولها». وبشكل عام، أجمع المبحوثون على حقيقة البنية التنظيميّة الجيّدة للحراك وشموليتها وانعكاساتها الإيجابيّة وفوائدها على الحراك بشكل عام، وعلى حشد الجماهير على وجه الخصوص. وفي السياق الفلسطيني، حيث تجد العديد من الفئات نفسها غير مُمثلة في عملية صُنع القرار في القضايا التي تخصها، فهذه كانت ميّزة بالنسبة لحركة الضمان الاجتماعي. وهذا مسألة محورية لا سيّما في ظل كون عملية صياغة مسودة القانون لم تكن تشاركية، بل جرت «خلف أبواب موصدة» وبمشاركة شكليّة فحسب،[36] فيما قدمت الحركة نموذجاً مُغايراً لذلك.

أما بخصوص توسع انتشار الحملة، قال المبحوث «Z»، بأن قرارات تنظيم الفعاليات كان يتم عبر مجموعة من المُنسقين الفرعيين، كلٌ بحسب تكليفه، و«كان دور المنسق أن يقوم بالرجوع إلى الجسم أو المدرسة أو المجلس التنسيقي للمدارس الخاصة

[36] Firas Jaber, *The Social Security Law in Palestine: A Seek for Justice* (Palestine: Rosa Luxemburg Stiftung, 2017): 3

مـثلاً، ويرسـل رسـالة التـزام بأنـه فـي اليـوم الفلانـي وبالتاريـخ الفلانـي، المـدارس سـوف تغلـق أبوابهـا مـن السـاعة كـذا إلـى السـاعة كـذا، والشـركات والمصانـع نفـس الشـيء».

كانت هـذه الآلية بحـد ذاتهـا عـاملاً مهمـاً فـي الوصـول إلـى جهـات مختلفـة مـن المجتمـع، وحشـدها للحـراك. وقـد أظهـرت المقـابلات أهميـة وجـود تمثيـل واسـع، عبـر عنـه وجـود 35 ناشـط مـن قطاعـات مختلفـة، الأمـر الـذي وسّـع نطـاق الحملـة ليشـمل عـدة مـدن. وتؤكـد المبحوثـة «A» حقيقـة إشـكاليّة التنـوع الجغرافـي الـذي كان سيشـكل عقبـة أمـام الحملـة، لـولا أن الحملـة تأكـدت مـن وجـود «أشـخاص معينيـن فـي المناطـق المختلفـة تسـتلم مهمـة التواصـل والتنسـيق فـي المواقـع». كمـا أشـار المبحـوث «B» إلـى مرونـة عمليـة التحشـيد ارتباطـاً بكـون الاتحـادات والنقابـات فـي المواقـع المختلفـة جـزءاً لا يتجـزأ مـن عمليـة التحشـيد ونجاحهـا، فكانـوا مسـؤولين عـن الاتصـال مـع البلديـات علـى سـبيل المثـال، وقامـوا بأدوارهـم فـي الحشـد فـي مواقعهـم المختلفـة.

نـرى هـذا النمـوذج مشـابه لذلـك النمـوذج الـذي اسـتعرضته روبنسـون أثنـاء نقاشـها للجـان الصحيـة والزراعيـة،[37] فتقسـيم العمـل للتركيـز علـى «مجتمعـات» أصغـر، مثـل المؤسسـات أو النقابـات أو حتـى المواقـع المختلفـة، يُعـد مثـالاً ناجحـاً آخـر للتنظيـم الناجـح فـي الحشـد.

رؤية مطلبية واضحة

حـول أهميـة التنظيـم الداخلـي، أشـار أعضـاء سـكرتارية الحملـة إلـى دورهـا فـي تشـكيل «جبهـة موحـدّة». وقـد أظهـر التدقيـق فـي الأرشـيف الكيفيـة التـي تـم مـن خلالهـا قيـام الحملـة بخلـق جبهـة واحـدة مـن خـلال البنيـة التنظيميـة الجيّـدة. محاضـر اجتماعـات

[37] Robinson, "*The Role of the Professional Middle Class*".

الحملة، إضافة إلى البيانات الداخلية التي تشتمل على خطط الحملة، تُظهر خطّاباً موحداً تمت صياغته بموافقة الأعضاء. في حين أجمع أغلب الباحثين على عدم وجود رؤى مستقبلية واضحة كإحدى الأسباب المركزية لفشل الحراكات،[38] إلا أن خطة المناصرة للحملة اشتملت على 16 نقطة تفصيلية استرشادية للحملة، لتقود عملها في الميادين المختلفة.

أما الخطة الإعلامية، وفقاً لما ورد في الأرشيف، فشملت 9 نقاط، تناقش خطاب الحملة بشكل واضح ومحدد، إضافة إلى نقاشها الإشكاليات المركزية المرتبطة بقانون الضمان، والمصالح المرتبطة به وتداخلها، وقد تركز تأطير الحملة بكونها ذات خطاب «تنموي، اجتماعي وحقوق إنساني». وعند تحليل البيانات العامة للحراك، وصفحة الفيسبوك الخاصة بالحملة، إضافة إلى مواد إعلاميّة أخرى، نرى بوضوح تجليات الأبعاد الثلاث المذكورة في الخطة الإعلامية التي تم تحليلها باستخدام تحليل المضمون والتحليلي الموضوعاتي.

شعار الحملة المركزي الذي تم استخدامه في العديد من المنشورات على صفحة الفيسبوك ورسائل الدعوة، وجرى رفعه خلال الوقفات الاحتجاجية والمسيرات، كان «نحو ضمان اجتماعي عادل يحقق حياة كريمة». لاقى موضوع الوحدة الداخلية (التقارب الأيديولوجي وانعكاسه على خطاب الحملة) في المقابلات ما يُقارب الإجماع؛ فخمسة من أصل ستة مبحوثين أجمعوا على أن الخلفية الفكرية للحراك كانت تقدميّة مرتبطة بقيم العدالة المجتمعية، وأن الأيديولوجيا القريبة إلى اليسارية كانت طاغية على الاجتماعات وفي الشارع.

إلا أن أحد المبحوثين اختلف مع البقية، فنفى وجود أيديولوجية

[38] مثل: عزم، **الشباب الفلسطيني**؛ مسارات، **رؤية نقدية استشرافية**.

موحـدّة، مشـيراً إلـى أنـه «كان هنـاك علمانييـن، يسـاريين وإسلامييـن». أمـا بقيـة المبحوثيـن، فلـم يوافقـوا علـى هـذا التشـخيص. «لقـد كان التوجـه واضحـاً»، أكـد المبحـوث «A»، ثـم أضـاف: «مـثلاً، الشـعارات المطبوعـة، وطبيعـة الأغاني المسـتخدمة (اسـتخدمنا أغانـي الشـيخ إمـام فـي المظاهـرات). لقـد كان واضحاً بـأن هنـاك توجـه أيديولوجـي، وهـذا لـم يكـن عشـوائياً». كمـا أضـاف المبحـوث نفسـه ملاحظـة حـول أهميـة الخطـاب الموحـد، قـائلاً: «التناسـق هـو مـا أراده النـاس لكـي لا يشـعروا بالخـوف». وقـد ارتبـط هـذا بنقـد سـابق حـول آليـات صياغـة قوانيـن السياسـات الاجتماعيـة.

كذلك فقد أشـار أحد المبحوثين إلـى أن الوحـدة الداخليـة مرتبطـة بضـرورة وجـود مصداقيـة واعتماديـة يرغـب بهـا النـاس للثقـة بالحملـة، بتأكيـده علـى أن:

> النـاس تريـد مصداقيـة، وهـذا مـا قمنـا بإنجـازه عبـر ضمـان وجـود الانسـجام مـع مبـادئ الحملـة. فـي بدايـة الحملـة عندمـا تـم تشـكيلها تـم وضـع مجموعـة مـن التوافقـات حـول مـا الـذي نريـده بالتحديـد وهـذه التوافقـات أسسـت لقاعـدة وإلـى عـدم خـروج عنهـا. هـذا كان برأيـي، إضافـة إلـى الوحـدة داخـل الحملـة، سـاعدت علـى الوضـع (أي الوصـول إلـى الجمهـور وثقتهـم بالحملـة).

نـرى فـي المثـال السـابق أهميـة وجـود قيـادة قـادرة علـى حشـد النـاس مـن خلال خطـة تنظيميـة موحّـدة للتفكيـر، كمـا دعـا إليهـا ادواردز ومكارثـي.[39] يظهـر أيضـاً بـأن ذلـك كان عـاملاً مهمـاً، ليـس فـي جـذب النـاس للحركـة فحسـب، بـل أيضـاً فـي بقائهـم ملتفيـن

[39] Edwards and McCarthy, "Resources and Social Movement Mobilization," 116-152.

حولها. وبالعودة إلى تشخيص الفشل للحراكات السابقة لرؤية هذا النموذج المغاير للنجاح في الحشد، التصاقاً بالدلائل التي عرضها أعضاء السكرتارية عن العلاقة ما بين هذه الرؤى والتفاف الناس حولهم، يمكننا القول إن وجود رؤى مستقبلية واضحة مع مطالب محددة يشكلان معاً إحدى الركائز المهمة لنجاح عملية التحشيد واستمراريتها في الحراك الاجتماعي. ومُجدداً، لا يُمكن قراءة أهمية هذا التوجه بمعزل عن السياق السياسي العام التي جاءت فيه الحركة، والمُتمثل بغياب الشفافية والمصداقية لدى السلطة الفلسطينية. وقد استطاعت الحركة استغلال هذا النقد لصالحها من خلال تأطير نفسها كنقيض لذلك.

خطاب موّحد للحراك

انعكس هذا التناغم الداخلي على عمل الحراك الخارجي. عند نقاش مشكلة الفشل في التحشيد التي ناقشها عدة باحثين في السابق، أشار المبحوث «T»، الذي كان فاعلاً في تلك الحراكات، إلى الفرق ما بين العمل في تلك الحراكات مقابل العمل في حركة الضمان الاجتماعي، مفيداً بأنه «كان لهذه الحركة مطالب واضحة، في السابق، لم يمكن الأمر كذلك؛ كنّا نخرج في الشوارع للاحتجاج على الفساد مثلاً، لكن لم يكن هناك مطلب مركزي». أما على مستوى الضمان الاجتماعي، فتم الاتفاق على تلك المطالب على المستوى الداخلي، وانعكست على المستوى الخارجي، وجرى التركيز عليها بشكل واضح في بيانات الحركة.

وعند تحليل سبع بيانات نشرتها الحركة لجماهيرها، نرى بأن ثلاثة منها اشتملت على مطالب الحراك كاملةً، بينما ركزت البقية على إحدى مطالب بعينها، مثل المطالب المرتبطة بالنساء، أو بالأشخاص ذوي الإعاقة، أو تلك التي تتعلق ببنود معينة في

مسودّة قانون الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يُظهر تنظيم الحركة لسرد المطالب الواضحة والتزامها بالعمل عليها بشكل منظم.

لم تكن هذه المطالب مطالب عشوائية تمت صياغتها فجأة كردة فعل سياسية معينة، كما كانت المطالب في حراكات سابقة، بل إن تحليل البيانات وتدعيمها من خلال المقابلات، تُظهر بأن مطالب الحركة هي نتاج المجهود البحثي الحثيث لفريق مكوّن من قانونيين ومختصين في السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وذلك كما أشار أحد أعضاء سكرتارية الحركة بقوله: «لم يكن الأمر عشوائياً البتّة، بل كان كل شيء مدروساً جيداً». وارتباطاً بالموضوعة المركزيّة للورقة، الحشد الجماهيري، فقد أكد أعضاء السكرتارية المبحوثين على أهمية وجود مطالب محددة وواضحة، ليس لعملية الحشد الأوليّة فحسب، بل للاستمرارية في تواجد هذه الحشود وإبقائها قريبة من الحركة.

4. 2. البنية السياسية وتأطير الحراك

حول أُسس الشفافية والانفتاح

ليس مفاجئاً أن تكون عدم ثقة الشعب بالسلطة نتيجة طبيعية للحكومات السلطوية التي لا تتمتع بالشفافية والنزاهة والانفتاح؛ إذ أن عقود من خيبات الأمل والفراغ السياسيّ لا تفرز إلا علاقة مضطربة ما بين الشعب والحكومة. إلا أن عدم الثقة هذه، إن لم تكن محركاً للحراك المجتمعي ضد الفساد وعدم الشفافية والنزاهة، فقد لا تكون سبب لحشده أيضاً. تناقش هذه الجزئية بشكل محدد الكيفية التي تمكنت فيها الحملة الوطنية للضمان الاجتماعيّ، ومن خلال فهمها المعمق لتلك العلاقة بين الشعب والحكومة، من قلب تلك المعادلة لتعمل لصالحها من خلال آليات لتأطير وتقديم نفسها للجماهير، بوصفها منبراً لحقوقها الاجتماعيّة الاقتصاديّة.

في المرحلة الأولى من التحليل، تُظهر محاضر الاجتماعات الأربعة المستقاة من أرشيف الحملة توجهاً واضحاً نحو وضع الحركة ضمن سياق النظام السياسي الفلسطينيّ. عند تشخيصه للتوجهات الشعبية تجاه السلطة الفلسطينيّة، أجاب المبحوث «J»: «لا يوجد ثقة بتاتاً في النظام السياسيّ بسبب فساده»، في المقابل وجدنا في محاضر جلسات نقاش سكرتاريا الحركة «التأكيد على عناصر المأسسة، الشفافية، والحوكمة»، أما التحليل الإضافي لأرشيف الحركة، وبالتحديد محاضر الاجتماعات، فيُظهر التوكيد الدائم على الرضا الجماهيري بالحملة كإحدى الركائز المهمة التي سعت من خلالها إلى كسب ثقة جماهيرها. إحدى النقاط المهمة في المحاضر هي التالي: «من المهم أن يعلم الناس أن هناك لجنة لإدارة واحتواء المشاكل التي يمكن أن تظهر أثناء العمل. هذه تكون فرصة لاقتراح التعديلات». هذه النقطة بالتحديد هي نقطة مركزية في خطة المناصرة السابق ذكرها التي وضعتها الحملة في المراحل الأولى من التخطيط ودأبت العمل استناداً لها.

حركة من الناس للناس

انعكست النقاشات التي شهدتها الاجتماعات ما تضمنته خطة المناصرة عبر صفحة الفيسبوك الخاصة بالحملة؛ إذ قدمت الحملة نفسها باعتبارها كيان شفاف ومفتوح لجميع الناس. وقد علق المبحوث «X» بالقول: «أردنا أن يكون هناك منصة لتوحيد الناس». أما الفحص الدقيق للصفحة، فيُظهر منشورات يومية وتحديثات متكررة بدأت الحملة بنشرها قبل المسيرة الكُبرى في العام 2016 وحتى العام 2018. كما تُظهر المنشورات النقاط الموجزة التي تمت مناقشتها في الاجتماعات الداخلية والخارجية. بحسب ادواردز ومكارثي، فإن القيادة الجيّدة هي تلك التي تكون قادرة على استيعاب المآسي الناتجة عن السياق المجتمعي واستخدامها في تأطير الحركة بطريقة

تجعلها جاذبة للجماهير.[40] إذاً، يُمكن اعتبار صفحة الفيسبوك أداة استخدمتها الحركة كمحرك مركزي ساهم في خلق الثقة بين الحركة والجماهير بمشاركتهم التفاصيل بشفافية، وطرحها للنقاش الدائم.

واسترسالاً لما سبق حول صفحة الفيسبوك، فقد كانت صفحة جماهير الحملة مساحة أساسيّة لخلق الثقة بها والعلاقة معها، ومصدرهم الأول للمعلومات حولها ومنها. يشرح أحد المبحوثين أنه «ما بعد الاجتماعات، كنّا نرفض الخروج بمؤتمرات صحافية، وذلك كي لا يصل للناس معلومات خاطئة، كنا ننشر المستجدات على صفحة الفيسبوك الخاصة بالحملة أولاً». إضافة إلى ذلك، أظهرت الصفحة طبيعة وتركيب وهيكل ومطالب الحركة كمصدر مفتوح للنقاش والمشاركة والفاعلية في الحركة. تمت الإشارة إلى ذلك عبر منشورات تطلب اقتراحات لتعديل القانون وتحديد المشكلات المحتملة في القانون، وأيضاً في المنشورات التي تُظهر جهوزية واضحة للإجابة على تساؤلات أو استفسارات الناس على القانون والحملة.

وعليه، يمكننا القول إنه على عكس ما ذهب إليه باحثون آخرون، في تشخيصهم للحركات الشبابية الفلسطينية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، من حيث عدم قدرتها على حشد أعداد كبيرة من الفلسطينيين على الرغم من طرحها مطالب نقدية للنظام السياسيّ،[41] فقد استطاعت حركة الضمان الاجتماعي طرح المطالب ذاتها، ونجحت في حشد الفلسطينيين عبر استخدامها

[40] Ibid.

[41] ينظر: أباهر السقا، «**الانتفاضات**» و«**الثورات**» **العربية الحالية وأثرها على القضية الفلسطينية** (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات)، 2014)؛ مسارات، **رؤية نقدية استشرافية**؛ جابر والرياحي وكتاب، «الحراك الشبابي الفلسطيني»؛ عزم، **الشباب الفلسطيني**.

تشخيصها لواقع علاقة الجمهور بالسلطة لصالحها من خلال تقديم نفسها كبديل لهذا النظام، ما حفز الناس على المشاركة بأعداد كبيرة، وهذا ما أكد عليه أعضاء سكرتاريا الحملة.

حركة مفتوحة للجميع

تتوافق النتائج التي ترتبط في التمثيل والانفتاح في الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي مع التنظيرات السابقة لدور الحركات الاجتماعيّة في فترات الفراغ السياسيّ والنُظم السلطوية. تأسيساً على ما ذُكر حول انفتاح الحركة للجميع، فقد كان شكلاً آخر من أشكال محاولة تقديم الحملة وتأطيرها على أنها نقيض واضح للنظام السياسي القائم، من خلال التمثيل. البيان العام الذي وجدناه في أرشيف الحركة، ونشرته كدعوة للمشاركة في نشاطاتها، أوضح تمركز فكرة التمثيل في تأطير الحملة، كما أظهر توجهها في تقديم بديل لمحاولات السلطة لصياغة القانون، من خلال توضيحها بأن «النقاش الموسع حول قانون الضمان الاجتماعي يعني حضور جميع الأطراف ذات العلاقة على طاولة النقاش». وفي ذلك طعن في عملية صياغة مسودّة القانون من قبل السلطة الفلسطينية وراء الأبواب المغلقة، ومن دون تمثيل للفئات المختلفة. التأطير حول «دمقرطة العملية السياسية» الذي طرحاه طبر والعزة،[42] ينعكس بشكل واضح في مسألتي التمثيل والمشاركة في حركة الضمان الاجتماعية والنقاش المفتوح حول القانون.

البيانات السبعة التي تم تحليلها في هذه الورقة سلطت الضوء على تركيز الحملة على النقاش، من خلال الدعوة المفتوحة لجميع الكيانات الراغبة بذلك. وأكد أحد بيانات الحملة على أنها «ترحب بانضمام عدد من المؤسسات والنقابات، وتؤكد

[42] طبر والعزة، **المقاومة الشعبية الفلسطينية**.

على تحالف كافة الجهود لتثبيت فكرة الضمان الاجتماعيّ ومراجعة القانون وتعديله». وذلك إلى جانب شعار «معاً نحن أقوى». التركيز المستمر على «النحن» في تأطير منشورات صفحة الفيسبوك ووسم المنشورات، إضافة إلى الشعارات المرفوعة، تُظهر بعض العناصر التي عرّفها هلال أثناء حديثه حول استعادة السياسة في الحراكات الشبابية التي درسها،[43] وهذا ما كان له تأثير مهم على نجاح عملية التحشيد في الحركة بحسب المبحوثين.

أما المقابلات مع أعضاء سكرتارية الحملة، فسمحت باستكشاف معمق لاستخدام نقد النظام السياسي من حيث افتقاره للشفافية والتمثيل، لتأطير نفسه وتقديم نفسه للجمهور، وانعكس ذلك على الحشد الجماهيري. وحول أهمية التمثيل كمسألة ضرورية في عملية تعديل القانون والتواجد في الحركة، أوضح المبحوث «A» بأنها مسألة ملكية، مشيراً إلى أن: «الناس يحتاجون إلى الشعور بأنهم جزء من عملية صنع القرار». وثمة أهمية بالغة لاستراتيجيات إشراك الناس بالقرار، كون مسألة الضمان الاجتماعي تؤثر على شريحة كبيرة من المجتمع، وبالتالي من حق المجتمع امتلاك قراره الخاص.

كما شرح لاحقاً كيفية اكتساب الحركة لشرعيتها، من خلال الاعتماد على مبدأ الشمولية، وهذا مجدداً يرتبط مباشرة بعملية «دمقرطة العملية السياسيّة» التي تم طرحها سابقاً، مبيناً المبحوث «A» بشكل محدد تأثير التمثيل على الحشد على النحو التالي:

> إذا كنت ممثلاً عن شركة الكهرباء وجزءاً من القرار، يسهل عليّ إقناع الموظفين بالمشاركة في

[43] ينظر: مسارات، **رؤية نقدية استشرافية**.

المسيرة. إذا كانت غالبية هذه القطاعات قد تلقت الأخبار من خلال وسائل التواصل الاجتماعيّ مثلاً (عوضاً عن تلقيها الأخبار عبر ممثلين لها)، فلن نتمكن من حشد الجماهير حول الضمان الاجتماعيّ.

على الرغم من أن حملة الضمان الاجتماعي ليست حركة شبابية كالتي بنى هلال استخلاصاته عليها،[44] إلا أن حركة الضمان الاجتماعيّ تُظهر عناصر من محاولات تنفيذ ودمج فكرة «استعادة السياسة» في فكرة النقاش والتمثيل الموسّع في السكرتاريا، وذلك بعد الادعاء بأن المرحلة الأولى من النقاش حول مسودّة قانون الضمان الاجتماعي كانت «شكليّة» فحسب،[45] كونها استثنت الفئات الرئيسة المتضررة.

5. خاتمة: عقد مضى على حراك الضمان الاجتماعي

بعد سنوات من المحاولات غير المستمرة لحشد المجتمع الفلسطيني حول قضية اجتماعية، سياسية أو اقتصادية، حطمت حركة الضمان الاجتماعيّ ذلك التوصيف المُلازم للحركات السابقة. تناولت هذه الورقة الأسباب التي جعلت من هذا الحشد الضخم للطبقة الوسطى ممكناً. وتظهر لنا النتائج أهمية التنظيم الداخلي وتأطير الحملة لنفسها. وعلى الرغم من ضعف التنظيم الداخلي لحراكات سابقة، تُظهر الحملة الوطنية للضمان الاجتماعيّ أهمية التنظيم الداخلي كعامل مركزي لحشد الجماهير، وتُقدم نموذجاً للتنظيم الداخلي الذي اعتمد على تقسيم العمل من خلال لجان متخصصة، ومطالب واضحة،

[44] المصدر نفسه.

[45] جابر والرياحي وكتاب، «الحراك الشبابي الفلسطيني».

مُصاغة ضمن رؤية مستقبلية محددة، إضافة إلى امتلاك خطاب موحدّ، جمع صفوفها على المستويين الداخلي والخارجي.

ولأن المآسي وحدها لا تُنتج عملية تعبئة وحشد جاهزة، فقد تمكنت الحملة من جذب الناس من خلال تقديم نفسها كمثال مُعاكس لما هو عليه الوضع في النظام السياسي السلطوي المنتقد شعبياً. وبدلاً من مواءمة عملها كحركة مع النظام السياسيّ، قامت الحملة بتأطير نفسها في مفاهيم وأعمال مغايرة لتلك التي تستخدمها السلطة، مثل الانفتاح والشفافية والتمثيل، وهو ما جعل الناس يشعرون بأنهم جزء من القضية التي تهمهم، وأنهم يتحكمون بمستقبلهم بأنفسهم.

اليوم، بعد عشر سنوات على حركة الضمان الاجتماعي، ونحو خمس سنوات على كتابة مسودة هذه الورقة،[46] وثلاثة سنوات على آخر مُحاولةٍ لم تكتمل لـ «إحياء» قانون الضمان الاجتماعي، يُمكن القول بأن الكثير قد تغيّر، أو كما يُقال في التعبير الشائع «جرت مياه كثيرة في النهر»؛ فحرب الإبادة على قطاع غزة كشفت عن طاقات مجتمعية هائلة في المجتمع الفلسطيني، في ظل التدمير الشامل. لم تنتج هذه الحرب ملحمة صمود ومقاومة فحسب، بل أطلقت عشرات المبادرات الشعبية الساعية إلى مواجهة التداعيات اليومية للإبادة والتجويع والحصار. ففي ظل ظروف تكاد تغيب فيها البُنى الرسمية أو تتعطل، نشأت أشكال مُتعددة من التنظيم المجتمعي الذاتي، مثل اللجان المتخصصة الطوعية لتنظيم إيصال المساعدات وتوزيعها، وتنظيم التنقل من مكان إلى آخر، وبناء الخيام ومراكز الإيواء، وتنظيم الحياة اليومية في مراكز الإيواء وغيرها الكثير.

[46] أضافت الباحثة الفقرات الثلاث الأخيرة من الخاتمة في شباط/ فبراير 2026، عند مراجعتها للورقة تحضيراً لنشرها (المحرر).

يبدو وكأننا أمام حقيقة تعيد تثبيت نفسها مرة أخرى: عندما يتملك النشطاء والفاعلون المجتمعيون روح المبادرة، والعمل التطوعي، والإخلاص لقضايا العدالة في مجتمعهم، إلى جانب القدرة على التنظيم وبناء الثقة مع الناس، فإنهم يستطيعون تقديم أنفسهم كقوة اجتماعيّة فاعلة، حتى وإن بدأت الجهود بحراكات صغيرة ومحدودة الإمكانيات. فأثر هذه الحراكات يتجاوز حجمها التنظيمي، لأنه يعبر عن قدرة الأفراد على تنظيم أنفسهم ودفاعهم عن شروط حياة كريمة.

صحيحٌ أن حركة الضمان الاجتماعي، بصيغتها التنظيمية التي نهضت في تلك الفترة، قد انتهت، لكن التجربة التي راكمتها والدروس التي استخلصتها هذه الورقة من تلك المرحلة، ما تزال تشكل رصيداً معرفياً وتنظيمياً قد يكون مُهماً في المرحلة القادمة للمُجتمع الفلسطيني. فهذه خبرة يمكن أن تُقدم مثالاً عملياً على إمكانية بناء حركات اجتماعية واسعة انطلاقاً من مبادرات مجتمعية، وعلى قدرة العمل الجماعي المُنظم على التأثير في المجال العام وصياغة المطالب والسياسات الاجتماعية. لذلك، تبقى تلك التجربة، بما حملته من نجاحات وإخفاقات، مرجعاً لا بد من التوقف أمامه عند التفكير في مبادرات وحراكات نوعية جديدة قادرة على الاستجابة لتحديات المرحلة القادمة.

المصادر

العربية

بنات، نزار. 2012. «الحراك الشبابي الفلسطيني: تساؤلات الاستقطاب». **مجلة الدراسات الفلسطينية** (90): 132–138.

تراكي، ليزا. 2014. «المتخيّل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو». **المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات** (26–27): 48–59.

جابر، فراس، وإياد الرياحي، وآلين كتاب. 2016. «الحراك الشبابي الفلسطيني: سريعًا من الربيع إلى الخريف». **دورية دراسات المرأة** (8): 52–58.

جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي. 2019. **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 20**. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

خميس، طارق. 2013. «في الإجابة عن سؤال: ما الذي حدث للربيع الفلسطيني؟ الحراك الشبابي في الضفة الغربية». في: **رؤية استشرافية نقدية: الحركات الشبابية الفلسطينية**، إشراف وتقديم جميل هلال، 80–93. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

السقا، أباهر. 2014. **«الانتفاضات» و«الثورات» العربية الحالية وأثرها على القضية الفلسطينية**. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

طبر، ليندا، وعلاء العزة. 2014. **المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية**. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

العاروري، ماجد. 2019. «قبل الضمان كنا 'نُهوهو ولا نعض'». **الترا فلسطين**. 29 كانون الثاني/يناير 2019. https://bit.ly/4t99XfA. تاريخ الوصول 29 كانون الثاني/يناير 2019.

عزم، أحمد. 2019. **الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك (1908–2018)**. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

قواسمي، هنادي. 2013. «مراجعة أولية لتجربة الحراك الشبابي الفلسطيني في القدس». في: **رؤية استشرافية نقدية: الحركات الشبابية الفلسطينية**، إشراف وتقديم جميل هلال، 60–76. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

المالكي، مجدي، وحسن لدادوة. 2018. **تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948: جدلية الفقدان وتحديات البقاء**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). 2013. **رؤية نقدية استشرافية: الحركات الشبابية الفلسطينية**. إشراف وتقديم

جميل هلال. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

هلال، جميل. 2006. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الأجنبية

Edwards, Bob, and John D. McCarthy. 2006. "Resources and Social Movement Mobilization." In: *The Blackwell Companion to Social Movements*. 2nd ed. Edited by David A. Snow, Sarah A. Soule, and Hanspeter Kriesi, 116–152. UK: Blackwell Publishing Ltd.

El Sakka, Abaher. 2013. "Sociologie des mouvements protestataires sociaux palestiniens." *L'Harmattan* (86): 171–181.

Fuentes, Marta, and Andre Gunder Frank. 1989. "Ten Theses on Social Movements." *World Development* 17 (2): 197–191.

Jaber, Firas. 2017. *The Social Security Law in Palestine: A Seek for Justice*. Palestine: Rosa Luxemburg Stiftung.

Jenkins, J. Craig, and Charles Perrow. 1977. "Insurgency of the Powerless: Farm Worker Movements (1946–1972)." *American Sociological Review* 42 (2): 249–268.

McCarthy, John D., and Mayer N. Zald. 1973. *The Trend of Social Movements in America: Professionalization and Resource Mobilization*. New Jersey: General Learning Press.

McCarthy, John D., and Mayer N. Zald. 1977. "Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory." *American Journal of Sociology* 82 (6): 1212–1241.

McNall, G. Scott. 1986. "Class Analysis and Social Movement Theory: Toward a Synthesis." *Mid-American Review of Sociology* 11: 1–20.

Oberschall, Anthony. 1978. "Theories of Social Conflict." *Annual Review of Sociology* 4: 291–315.

Offe, Claus. 1985. "New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics." *Social Research* 52 (4): 817–868.

Petras, James, and Henry Veltmeyer. 2002. “The Peasantry and the State in Latin America: A Troubled Past, an Uncertain Future.” *The Journal of Peasant Studies* 29 (3–4): 41–82.

Rafeedie, Anmar. 2021. *A Look into Middle-Class Mobilisation: The Palestinian Social Security Movement*. Master’s thesis. Oxford: University of Oxford.

Rejai, Mostafa, and Kay Phillips. 1998. “Comparing Leaders: An Interactional Theory.” *Journal of Leadership Studies* 5 (1): 62–71.

Robinson, Glenn E. 1993. “The Role of the Professional Middle Class in the Mobilization of Palestinian Society: The Medical and Agricultural Committees.” *International Journal of Middle East Studies* 25 (2): 201–226.

Themelis, Spyros. 2018. “Learning from and with Education Movements in Greece and Brazil: Knowledge, Action and Alternatives.” *Educação & Realidade* 43 (3): 480–498.

Tilly, Charles. 1978. *From Mobilization to Revolution*. New York: Addison-Wesley.

Wan, Zhengxu, Long Sun, Liuqing Xu, and Dragan Pavlićević. 2013. “Leadership in China’s Urban Middle-Class Protest: The Movement to Protect Homeowners’ Rights in Beijing.” *The China Quarterly* 241: 411–431.

النقابة كحيز عام: النطاقان العام والمهني للعمل النقابي في فلسطين

دانا فراج

تتناول هذه الورقة النقابات بوصفها أداة للتغيير، من خلال فهم النقابات على أنها تجسيد الحيز العام للعاملين في أماكن عملهم، ودورهم النضالي الفعال، فالنقابيون والعاملون هم فاعلو التغيير ضمن حيزهم العام. وفي هذا السياق نقصد بالنطاق العام المصلحة العامة، والقضايا والهموم الجمعية التي تتشكل أثناء المراحل النضالية، ومن خلال التفاعل مع النقابات المختلفة، سواء النقابات العمالية أو النقابات المهنية، وكذلك فاعلو التغيير المختلفين. أما النطاق المهني، فهو ما يتعلق بحقوق العاملين وقضاياهم وتحسين شروط عملهم، إن كانت نقابات عمالية، وتنظيم مهنهم وحقوقهم كشرائح محددة وضمن مكان عمل معين، إن كانت نقابات مهنية.

في سياق العمل النقابي في فلسطين، برزت مؤخراً حالة من

التضامن بين النقابات والحراكات الاجتماعية، وقد تزامنت النضالات النقابية في نطاقيها العام والمهني، وتشابكت، بين عدد من النقابات المهنية، كنقابة المحامين، ونقابة موظفي وأساتذة جامعة بيرزيت، ونقابة المهندسين، وحراك المعلمين وحراك الضمان الاجتماعي. من هنا، نلاحظ أن النقابات المهنية حققت بعض الإنجازات، ليس على الصعيد المهني فحسب، بل على الصعيد الوطني والاجتماعي كذلك، وفي تحدٍ لمنظومة السلطة والهيمنة، على الرغم من محاولات القمع التي تمارسها السلطة في مواجهة العمل النقابي، كقرار تأجيل انتخابات النقابات بموجب قرار بقانون رقم (9) لسنة 2021 بشأن تأجيل انتخابات النقابات والاتحادات والمنظمات الشعبية، قبل التراجع عنه،[1] والقمع الذي استخدمته السلطة لإخماد حراك المعلمين عام 2016،[2] وأمثلة أخرى، في ما بدى أنه ارتباطاً لمصالح السلطة أحياناً مع مصالح أصحاب العمل المتجسدة عادة في منع تشكل تنظيم نقابي له أهداف محددة ويعمل وفق خطة واضحة.

وهنا نتساءل، هل نحن أمام «نهضة» للعمل النقابي والجماعي المنظم؟ وهل نهضة النقابات «المحتملة» تُبشّر بأمل لاسترجاع التنظيم الجماعي، بمختلف أشكاله، ليكون قادراً على صياغة برامج وطنية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية؟

[1] بموجب قرار بقانون رقم (17) لسنة 2021.

[2] مثل منع تنظيم المسيرات، ووضع الحواجز لمنع وصول المعلمين إلى أماكن التجمع، واستخدام الأجهزة الأمنية لفك الإضراب، والاعتقالات في صفوف المعلمين، والتحريض ضد الاضراب من قبل رجال الدين وبعض السياسيين. يُنظر: أيمن عبد المجيد، ورانيا أبو غبوش، **الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في فلسطين المحتلة**، تقرير بحثي (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت، تموز/يوليو 2017)، 23.

لـن تسـتطيع هـذه الورقـة تقديـم إجابـة وافيـة لهـذه الأسـئلة، بـل تهـدف إلـى فتـح النقـاش حـول النطاقـات المهنيـة والعامـة للعمـل النقابـي، وتتنـاول جـزءاً مـن تحديـات الواقـع النقابـي، وتضييـق مسـاحات العمـل للنقابـات باعتبارهـا حيـزاً عامـاً للعامليـن، ومسـألة تشـابك النضـالات، وتكويـن الهويـة الجماعيـة والمطلبيـة الواعيـة، وتأثرهـا بالسـياق السياسـي المهيمـن فـي المجتمـع، وأهميـة الدعـم المجتمعـي للحـراكات الاجتماعيـة النقابيـة المطلبيـة.

جذور النضال النقابي وتشكله

يصـف أنطونيـو غرامشـي النقابـات كمـدارس للعمـل الجماعـي، والمنظـم، ويفـرق بيـن نضـال النقابـات وأهدافـه وقدراتـه وبيـن النضـال الحزبـي، إذ لـم تكـن أهـداف النقابـات يومـاً الثـورة علـى النظـام القائـم،[3] ويتحـدث عـن ولادة النقابـات العماليـة، تحديـداً، ويـرى أن نضالهـا يندرج ضمـن الإطـار الاقتصـادي ويقتصـر علـى نطـاق العمـل والمنشـأة (الحيـز المهنـي)، ومرتبطـاً بوضـوح معالـم النظـام الرأسـمالي، ووجـود طبقـة العمـال وطبقـة أصحـاب العمـل، فيصـف النقابـات ونطـاق عملهـا بأنهـا لا تتحـدث إلا باسـم أعضـاء النقابـة، أي أعضـاء مهـن معينـة، وكان لهـا - فـي كل الأحـوال - أهـداف محـدودة مثـل تحسـين الأجـور وسـاعات العمـل، وبالتالـي، فـإن النضـال الحزبـي لـم يكـن مـن مهمـات هـذه النقابـات، كمـا يقـول غرامشـي:

> إن النقابـة ليسـت وسـيلة للثـورة، وليسـت لحظـة مـن لحظـات الثـورة البروليتاريـة، وليسـت الثـورة وهـي فـي طـور الإنجـاز والتحقّـق؛ إنمـا تكـون النقابـة ثوريـة

[3] Antonio Gramsci, *Selections from political writing (1910-1920) with additional texts by Bordiga and Tasca*, ed., Quintin Hoare,Trans., John Mathews (London: Lawrence and Wishart Limited, this edition first published 1977 Reprinted 1988), 109.

فقط بالقدر الذي يكون فيه وصل التعبيرين - النقابة والثورية - لا على مستوى اللغة فحسب، بل على مستوى الفعل التاريخي المنظَّم.

في المقابل، يفترض غرامشي أن مهمة النضال الحزبي هي السعي للتغيير الجذري الشامل، وأن يكون الحزب قادراً على بناء برامج عمل سياسية واقتصادية واجتماعية، تعبّر عن الصراع الطبقي. إذ وُلدت النقابة في ظل شروط تاريخية كانت تطرح على الطبقة العاملة ضرورة تنظيم نفسها من أجل تحسين شروط عملها، فكانت النقابات المدرسةَ الأولى التي يتعلم فيها العمال النضال الجماعي، وتوحيد الصفوف، وتتلمس فيها الطبقة الطريق إلى وعيها بذاتها، ونحن لا يمكننا أن نتهم النقابات بـ«الاقتصادية» (أي الاكتفاء بالتركيز على الحيز المهني في سياق الورقة) لأن النضال الاقتصادي هو دورها الطبيعي، ومبرر وجودها التاريخي.[4] أما من يمكن أن يُتهم بـ «الاقتصادية»، بحسب غرامشي، فهو الحزب أو الطليعة، وذلك في حال تخليها عن دورها في القيادة السياسية لطبقة، وعجزها عن فهم اللحظات المختلفة في تطورها، وعن التقاط مبادراتها والأشكال التي تفرزها، من خلال نضالها الجماعي وتطويرها بصورة خلاقة ومبدعة، لتكون ملائمة لاستيعاب طاقاتها وتنظيمها، والاستجابة لاحتياجاتها ومقتضيات نضالها.

إن اقتباس غرامشي، في هذه الورقة، ولاحقاً لمهدي عامل، محصور بمحاولة تقديم فهم للعمل النقابي في فلسطين ونطاقه ودوره، معتمدين على تحليل غرامشي للعمل النقابي باعتباره نضال مطلبي تكتيكي وسقفه متدني، مقابل النضال الاستراتيجي الهادف إلى التغيير الجذري وقلب المجتمعات، اعتماداً على فهم الصراع الطبقي. ولكن، من دون التغاضي عن

[4] Ibid.,110.

حالتنا الفلسطينية ونضالنا الوطني الهادف لإنهاء الاستعمار، الذي يعدّ نضالاً استراتيجياً من وجهة نظر فلسطينية، ونضالاً مرحلياً وتكتيكياً إذا نظرنا للنضال الطبقي على أنه هو النضال الاستراتيجي.

الحركة النقابية الفلسطينية

شكلت الحركة النقابية الفلسطينية، منذ تَشكُّل مفهوم العمل النقابي في فلسطين، عموداً فقرياً للعمل الوطني التحرري، من خلال بناء نقابات عمالية ومهنية تسهم في النضال الحقوقي والاجتماعي، والاقتصادي، وعبر اصطفافها وتكاملها مع باقي أجسام حركة التحرر الوطني وأطرها، وباقي مكونات المجتمع المدني. وقد عزز ارتباط هذه النقابات بالأحزاب الوطنية (لا سيّما اليسارية منها)، من تشكُّيل منظور تحرري حقوقي يرفع رايات العدالة، والحرية، والوطنية، وحق تقرير المصير.

بدأ التنظيم النقابي يتبلور في فلسطين في بدايات القرن العشرين، مرتبطاً بشكل تاريخي بوجود المستعمِر، حيث لم يكن مسموحاً للعمال في فلسطين ممارسة أي شكل من التنظيم النقابي إبان الحكم العثماني. انضم عمال عرب للهستدروت (الاتحاد العام للعمال في أرض إسرائيل) في العام 1920، ولكن كان واضحاً أن قيادة الاتحاد بقيت حكراً لليهود، وكان له دور في توطين الصهيونية على أرض فلسطين.[5] لذلك، قرر العمال الفلسطينيون والعرب، عام 1923، الانسحاب من الهستدروت، وإقامة تنظيم عمالي خاص بهم، باسم «اللجنة الأخوية لعمّال سكك حديد فلسطين»، التي كانت بمثابة لبِنة البناء الأساسية

[5] ماهر الشريف، «الحركة العمالية النقابية الفلسطينية 1920-1948»، **الحوار المتمدن**، عدد 6885، 1 أيار/مايو 2021، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=717315 (تاريخ الوصول 28 كانون الثاني/يناير 2026).

لجسم نقابي عمالي فلسطيني. وقد سجلت رسمياً في حيفا «جمعية العمال العربية الفلسطينية» في 21 آذار/مارس 1925.[6]

اختلف دور الحركة النقابية في فلسطين باختلاف الظروف والمؤثرات والمتغيرات، خاصة في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو، تبعاً لممارسات الاستعمار المجحفة والقمعية، وسياسات الليبرالية الجديدة، نتاج النهج الذي تبنته السلطة الفلسطينية. وإذ توجد في فلسطين عشرات النقابات العمالية والمهنية المختلفة، بعضها يعمل ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية والقوى والفصائل السياسية،[7] فقد اعتراها التآكل والبيروقراطية كمعظم هيئات منظمة التحرير. ذلك بالإضافة إلى تشكيلات نقابية مستقلة، ظهرت حديثاً، وقدمت نفسها كبديل، في محاولة للتعبير عن هموم العمال، كالاتحاد العام للنقابات المستقلة، واتحاد النقابات العمالية الفلسطينية الجديدة. كما برزت في السنوات الأخيرة بعض النقابات المهنية المنتخبة التي تعبر عن هموم منتسبيها، ولكنها تعاني من محاولات مختلفة لقمعها والتضييق عليها.

إن هدف النقابات العمالية الأساسي، في نطاقها المهني، هو حماية حقوق ومصالح العاملين، وتحسين شروط وظروف العمل، كالإجازات والمكافآت والعلاوات وتوفير بيئة عمل آمنة. وفي سبيل ذلك، تأخذ على عاتقها عقد الاتفاقيات وخوض المفاوضات الجماعية مع أصحاب العمل، وتنظيم الإضرابات والحراكات النقابية وتوفير خدمات للعاملين، ومساعدتهم في

[6] موسى البديري، **تطور الحركة العمالية في فلسطين: مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق 1919-1948** (بيروت: دار ابن خلدون، 1981)، 7.

[7] فراس جابر، «الحق في العمل: الأراضي الفلسطينية المحتلة»، في: **راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في التعليم، الحق في العمل، تقرير 2012**، تأليف فراس جابر وآخرون (بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2012)، 294.

فـض النزاعـات والقضايـا ضـد أيـة إجـراءات مجحفـة بحقهـم.[8] ولا ينفصـل عمـل النقابـات فـي نطاقهـا المهنـي عـن النطـاق العـام.

يتحتـم فهـم دور العمـل النقابـي فـي فلسـطين فـي ظـل فهـم السـياق الاسـتعماري الـذي يعيشـه الشـعب الفلسـطيني، منـذ أكثـر مـن مئـة عـام. ومـن هـذا السـياق ينبـع الترابـط بيـن النضـال الوطنـي والنضـال الطبقـي، وضمـن ذلـك ضـرورة فهـم حـدود عمـل النقابـات العماليـة وإمكانياتهـا وانسـجامها مـع باقـي مكونـات حركـة التحـرر الوطنـي والاجتماعـي. وهنـا نسـتخلص مـن أعمـال المفكـر اللبنانـي مهـدي عامـل فـي كتابـه «مقدمـات نظريـة لدراسـة أثـر الفكـر الاشـتراكي فـي حركـة التحـرر الوطنـي»، أن الأصـل ألا تتـذرع الأحـزاب السياسـية بأولويـة النضـال الوطنـي علـى النضـال الطبقـي، إذ مـن أجـل حركـة نضـال وطنـي تحـرري، لا يصـح فصـل النضـال الاجتماعـي الوطنـي عـن النضـال الطبقـي، بـل لا بـد مـن ترابطهمـا وانسـجامهما.[9]

الانسجام بين النضال المطلبي والنضال الوطني: بين النقابات العمالية والأحزاب الثورية

انطلاقـا مـن رؤيـة أن التنظيـم النقابـي الجماهيـري يشـكل أساسـاً لبنـاء عمـل جماعـي منظـم، مـع إدراك عـدم تحـول التنظيـم النقابـي إلـى الشـكل الوحيـد لتنظيـم المجتمـع، وفـي ذات الوقـت عـدم طغيـان شـكل مـن أشـكال التنظيـم المجتمعـي علـى آخـر، هنـاك حاجـة للتنظيـم الحزبـي السياسـي، ومـا يرفـده مـن أدوات كفاحيـة، ومختلـف أشـكال التنظيـم الاجتماعـي والجماهيـري. وضمـن فهـم سـقف العمـل النقابـي وحـدوده، فالنضـال المطلبـي يؤثـر علـى النضـال الوطنـي التحـرري ويتأثـر بـه، فنجـد أن المصلحـة الوطنيـة

[8] نبيل الصالـح، **العمـل النقابـي**، سلسـلة مبـادئ الديمقراطيـة (11) (رام الله: مواطـن، المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة، 1997)، 13.

[9] مهـدي عامـل، **مقدمـات نظريـة لدراسـة أثـر الفكـر الاشـتراكي فـي حركـة التحـرر الوطنـي** (بيـروت: دار الفارابـي، 1978)، 8-9.

تكون أحياناً أوسع من مصلحة النضال النقابي، وتطغى عليها.

ولكن، هل يعني ذلك أن على العاملين والنقابيين الذين يعانون من أشكال مختلفة من الاضطهاد أن يضعوا نضالاتهم في الخلف باسم النضال الوطني التحرري، وأنه لا إمكانية لتغيير واقعهم الراهن أو تخفيف معاناتهم من الاستغلال إلّا بعد التحرر من الاستعمار، والمباشرة بالثورة من أجل العدالة الاجتماعية؟ لا، بل تأتي النضالات اليومية والتراكمية والتكتيكية، أي النضالات النقابية المطلبية، باعتبارها جزءاً من النضال الاستراتيجي، سواء النضال الوطني للتحرر من الاستعمار، كنضالنا الاستراتيجي، فلسطينياً، أو النضال الطبقي، كنضال استراتيجي للطبقة العاملة، أينما وجدت.

نضال مطلبي إصلاحي

إن سقف العمل النقابي بالضرورة مطلبي، وذو طابع إصلاحي يسعى إلى تحسين شروط وظروف العمل ضمن الحدود والأطر التي يضعها صاحب العمل الذي يجسد المنظومة الرأسمالية، وقيودها التي تنظمها نصوص القانون. ولذلك يبقى سقف النضال المطلبي متدنياً نسبياً وتكتيكياً، لا يرقي إلى مشاريع النضال الاستراتيجي. لذلك يجدر الانتباه إلى إمكانية مساس النضال المطلبي بالنضالات الجذرية ذات السقف الأعلى، والتأكد من ألا تتم إعاقة النضال الثوري والحزبي في سبيل تحقيق مطالب إصلاحية، أي التأكد من فهم وإدراك مهام كل من النقابات والأحزاب، والفرق بين النضال الإصلاحي، والنضال الثوري الجذري، وبحسب عامل: «لا شك أن الإصلاحية جرثومة خطرة إذا دخلت في حركة ثورية نخرتها وشلت فيها كل ممارسة سياسية للصراع الطبقي».[10]

[10] المصدر نفسه، 59.

وضمن فهم الحالة الفلسطينية، كجزء من الحالة القومية والأممية، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن مصالح الطبقة العاملة هي جزء مهم وأصيل من مصالح المجتمع، لكن من دون التأثير على مصالح كل فئات المجتمع، فإن الهدف ألا يصبح العمل النقابي مستداماً، وألا يتجاوز الهدف المصمم لأجله، إدراكاً لأهمية المقولة الماركسية بأن التاريخ صراع طبقي، وأن كل ثورة اجتماعية هي بالضرورة ثورة سياسية،[11] والنقابة العمالية ليست إلا أداة للصراع الطبقي، أو التنافس الطبقي، فالتنظيم النقابي يشكل، بحد ذاته، جزءاً من طبيعة النظام الرأسمالي،[12] ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لولا الرأسمالية لما وجدت الحركة النقابية والحاجة لها، ولولا حالة الاستعمار لما وجدت الحركة الوطنية التحررية.

> فالطبقة الثورية لا شك تفشل في أن تكون ثورية في ممارستها السياسية للصراع الطبقي، حين تخوض صراعها هذا بأيديولوجية غير ثورية إصلاحية مثلا، أي بأيديولوجية خاضعة لسيطرة أيديولوجية الطبقة المسيطرة. وهذا سبب رئيسي، إن لم يكن السبب الأول، في فشل كثير من الحركات الثورية في المجتمعات الكولونيالية، كبلادنا العربية مثلاً. إن العائق الرئيسي لتطور الحركة الثورية في هذه المجتمعات، هو كون الطبقة العاملة تمارس صراعها الطبقي، في الشروط التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات الكولونيالية، بأيديولوجية تخضع إلى حد ما لسيطرة أيديولوجية البرجوازية الصغيرة. فالطابع

[11] المصدر نفسه، 34-35.

[12] تكمن مصلحة الرأسمالي في إعادة إنتاج رأس المال وتنميته بصورة مستمرة، وهي عملية تنتج فقر العمال، لذا فإن القضاء على الرأسمالية أبعد مما تقوى عليه النقابات العمالية.

الثوري للممارسة السياسية يتحدد في البدء في إطار الصراع الأيديولوجي قبل أن يتحدد في إطار الصراع السياسي، فانتقاؤه من الممارسة الأيديولوجية يحدد انتقاءه من الممارسة السياسية إذ لا حركة ثورية دون نظرية ثورية.[13]

وبالتالي، من الضروري إنشاء تنظيم سياسي واضح يمتلك رؤية استراتيجية، وطنية وطبقية، لمواجهة النظام الرأسمالي بمختلف تجلياته، لأن النقابة العمالية ليست حزباً سياسياً، ولا ينبغي تحميلها مهام حزبية تتعارض مع دورها الأساسي. كما يجب أن يكون الحزب حزباً ثورياً لا يكتفي بالإصلاح، لأن الإصلاحية يمكن أن تتحول إلى عامل يضعف الحركة الثورية ويشل قدرتها على خوض الصراع الطبقي، فـ «لا شك أن الإصلاحية جرثومة خطرة إذا دخلت في حركة ثورية نخرتها وشلت فيها كل ممارسة سياسية للصراع الطبقي».[14]

تحديات الواقع النقابي: تضييق مساحات العمل النقابي

رافق تأسيس السلطة الفلسطينية اتساع دور الاستثمارات الاقتصادية، وتم صياغة العديد من التشريعات التي تسهل عملها، مثل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998، التي تنسجم مع طموحات المستثمرين ولصالح رأس المال. في المقابل، لم يتم إقرار قانون النقابات حتى الآن، وهناك العديد من أحكام قانون العمل التي كان من المفترض أن يلحقها لوائح تفسيرية وتنظيمية ما تزال غير موجودة، كالأحكام الخاصة بإنهاء عقود العمل ومكافأة نهاية الخدمة، التي تخضع غالباً لتفسيرات متباينة من قبل قضاة المحاكم وفقهاء القانون، أو

[13] عامل، **مقدمات نظرية**، 54-55.

[14] المصدر نفسه، 51.

كما يفسرها أصحاب العمل، مما يؤدي إلى الانتقاص من حقوق ومصالح العاملين ويساهم في غياب التأثير المطلوب للنقابات.

إن القانون الأساسي وقانون العمل يكفلان حرية العمل النقابي للعاملين، ويُشترط قانون العمل ألا يؤدي العمل النقابي إلى تعرض العامل إلى تهديد يتعلق بعمله وأمانه الوظيفي. رغم ذلك، هناك إجحاف في تمثيل العمال في العملية التشريعية، وإشكاليات في القوانين الأخرى التي ترتبط بشكل مباشر بالحقوق العمالية وقانون العمل، كقانون التقاعد، قانون الصحة، قانون التعليم، قانون الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات. إن معالجة هذه القضايا تحتاج إلى ورقة منفصلة، ولكن من الضروري الإشارة إلى أن هناك منظومة كاملة غير صديقة للحقوق العمالية والعمل النقابي.

تختلف أشكال وسبل العمل النقابي، تبعاً لكل نقابة وكل منشأة أو مؤسسة، وتبعاً لخبرة العاملين في التنظيم النقابي وكيفية التدرج من عدمه في التصعيد النقابي من أجل تحقيق المطالب، كما ويختلف اختيار الأداة المطلوبة في وقت معين، ارتباطاً بالحالة السياسية والاقتصادية في البلاد، وبما ينسجم والصالح العام، في محاولة لخلق تضامن بين النقابات العمالية.

وفي ظل تضييق مساحات العمل على الصعيد القانوني التشريعي والقضائي، أو على صعيد ممارسات السلطة التنفيذية، مثل قرار مجلس الوزراء رقم (50/24/17/م.و/ر ح) الصادر عام 2014، الذي اعتبر نقابة العاملين في الوظيفة العمومية جسماً غير قانوني، ما أدى بالنتيجة إلى إجهاض دور النقابة وإنهاء وجودها؛ ستحاول هذه الورقة تسليط الضوء على بعض القرارات القضائية التي تعالج عدداً من الإضرابات النقابية وتتخذ توجها لإلغاء ووقف الإضرابات والاحتجاجات الشعبية باستخدام مفهوم الصالح العام.

إن التفسير القانوني المستخدم في عدد من القرارات القضائية التي سنشير لها لاحقاً، وبموجبها أبطلت مجموعة من الإضرابات النقابية، يؤدي بنا إلى التساؤل حول تفسير الصالح العام بالنسبة للقضاء، هل هو أداة تستخدم لتضييق مساحات عمل النقابات؟ وكيف بالإمكان تفسير الصالح العام بإدراك واعي للنضالات النقابية، ولصالح تطوير العمل النقابي، في ظل السياق العام الذي نعيشه؟

النضال النقابي والصالح العام

يتسم النضال النقابي المطلبي بكونه نضالاً قطاعياً، أي أنه يخص فئات محددة، ما يعني أنه قد تبرز حالة من التناقض مع الصالح العام، في بعض الأحيان، وبالتالي من الضروري مواءمة هذه المصالح الفئوية للنقابات القطاعية مع الصالح العام. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، إضراب نقابة أساتذة وموظفي جامعة بيرزيت خلال العام 2022، إذ تم تعليق الإجراءات النقابية حرصاً على المسؤولية الاجتماعية، من دون المساس بحقوق العاملين: «فإنه وحرصاً منا على دورنا ومسؤوليتنا المجتمعية التي تحكم مبادئنا وأخلاقنا فإننا سنعلن عن تعليق الإجراءات لاستكمال الفصل الصيفي مع استمرار النضال النقابي والنزاع القائم واللجوء لإجراءات نقابية متعددة قادرة على استمرار النضال من أجل الحقوق بأدنى درجات المس بالطلبة».[15]

وحتى لا تؤدي نجاحات بعض النقابات القطاعية، خاصة النقابات المهنية، إلى إلقاء أعباء على شرائح وفئات اجتماعية أخرى، غير تلك التي يستهدفها النضال النقابي موضوعيا، من الضروري الالتفات إلى ما يعرف بالتكلفة الاجتماعية للنضالات النقابية،

[15] نقابة أساتذة وموظفي جامعة بيرزيت، «نقابة أساتذة بيرزيت تقرر تعليق الإضراب لاستكمال الفصل الصيفي»، **شبكة رايا الإعلامية** (5 تشرين الأول/أكتوبر 2022)، https://www.raya.ps/news/1139025.html (تاريخ الوصول 28 كانون الثاني/ يناير 2026).

خاصة عند ممارسة حق الإضراب والتوقف عن العمل،[16] أي الموازنة بين الثمن المدفوع نتيجة تفاعل أصحاب القرار والجهات التي ينفّذ النضال النقابي ضدها، لكل حالة على حدة، مع النضالات النقابية والمطالبات النقابية المتحققة، والتفكير والاستفاضة في دراسة كيف تتعامل الجهة التي يخاض النضال النقابي ضدها كصاحب العمل، على سبيل المثال، أو السلطة التنفيذية عند إصدار قرارات تتعارض مع صالح بعض النقابات المهنية مع الإضراب (مثل بعض القرارات بقوانين الصادرة عن رئيس السلطة الفلسطينية التي تخص مهنة المحاماة والقضاء)، وماذا سيحصّل العمل النقابي من حقوق، في لحظة زمنية وسياق معين، مقابل ما قد يتضرر بسببه المجتمع. وتبرز هذه الحاجة عند الحديث عن تجاوب أصحاب العمل أو الجهة التي يخاض النضال النقابي ضدها، واختيار أداة النضال النقابي المستخدمة، وآلية التدرج والتصعيد بالخطوات النقابية.

يمكن القول بأن النضال النقابي يجب أن يتسم بكونه أخلاقي، بحيث يكون هدف النضال مبرراً من حيث أثره الإجمالي على المجتمع، على سبيل المثال، ليس مفهوماً أن يخوض المحامون نضالاً نقابياً تكون نتيجته رفع تكلفة التقاضي على المواطن العادي، وليس مفهوماً أن تكون نتيجة النضال النقابي للأساتذة والموظفين في الجامعات هي رفع الأقساط على الطلبة. لذلك، يجب التفكير بشكل مستمر في الأهداف والنتائج الفعلية للإضرابات النقابية والاتحادات والحراكات الجماهيرية، ومن هي الفئات والشرائح التي تتأثر. كما يجب البحث عن أفضل الطرق لخوض النضال النقابي، بحيث تكون محصلة تأثيره على الصالح العام إيجابية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المهمة، والتفكير بالصالح العام، مع

[16] الصالح، **العمل النقابي**، 21-23.

الإشارة لخصوصية كل حالة نقابية على حدة، ليست مفروضة على النقابات وحدها (رغم أنها تبدو كذلك في النظر إلى ميزان القوى، ومن يملك القدرة على تبرير نفسه وفرض كلمته وترويج خطابه)، بل من المفترض أن تكون نتاج عملية حرص وتفاهم متكامل، بين أصحاب العمل والعاملين أنفسهم، مقابل تحقيق المصلحة العامة من دون الانتقاص أو المساس بحقوق العاملين، والحق في العمل النقابي.

في خضم هذا النقاش، يبرز عدد من الأسئلة، مثل، كيف نفسر الصالح العام، وبحسب من، هل صاحب العمل هو من يحدد الصالح العام، أم السياسة؟ وما دور السلطة القضائية في تحديد المصلحة العامة، ولصالح من تصدر القرارات؟

هناك العديد من الأمثلة التي تبين دور السلطة القضائية في تحديد مفهوم الصالح العام، ومسألة الإضراب وتأثيرها على كافة القطاعات، واستخدام حجة المصلحة العامة للتدخل في إبطال الإضراب. ونلاحظ أن 90% من القرارات الصادرة عن محكمة العدل العليا تأتي في صالح السلطة التنفيذية، ومن الأمثلة التي تبرز ذلك:

- قرار المحكمة بوقف إضراب نقابة الأطباء -لأكثر من مرة- خلال العام 2021. وقبل ذلك قراراها في حزيران/يونيو 2011، بإلغاء الإضراب الذي دعت إليه النقابة ذاتها، بسبب تجاهل وزارة الصحة ووزيرها لحقوق ومطالب الأطباء العاملين في القطاع الصحي، وفقا لنص البيان الصادر عن نقابة الأطباء بتاريخ 29 أيار/مايو 2011 بهذا الخصوص.
- قرار المحكمة بإلغاء تعليق العمل الصادر عن نقابة المحامين عام 2018، اعتراضاً على تشكيل محكمة الجنايات الكبرى.

- قررت المحكمة مطلع كانون الأول/ديسمبر 2017، بوقف الإضراب الذي دعا إليه اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية، بداعي أنه لم يتّبع الإجراءات الشكلية القانونية، ولا سيّما تبليغ الوزارة بالإضراب. وقد اختتمت المحكمة القرار بأنه يشكل ضرراً بالمصلحة العامة.

- قرار المحكمة بإبطال إضراب موظفي وعمال بلدية البيرة بتاريخ 6 حزيران/يونيو 2018؛ إذ جاء في قرار المحكمة:

> ان الاضراب يضر بالمصلحة العامة وفي مصلحة المواطن بالذات وبالسكان وفي المنظر العام للمدينة ويسيء الى سمعة المواطن والمدينة في المدن الثانية المجاورة وفي خارج الوطن، وفيه اساءة واضحة للمواطنين والزوار كما ان تراكم النفايات في الشوارع والاسواق والازقة وبين البيوت والاحياء السكنية يؤدي الى تشوه المنظر العام للمدينة وللسكان والى نشر الامراض والاوبئة والاضرار بالمواطنين وبالصحة العامة، وبما ان المصلحة العامة لا تتوازى مع المصلحة الفردية الخاصة للمستدعى ضدها بل تعلو عليها وانه إذا تعارضت مصلحتان عامة وخاصة ترجح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وبالتالي فان مصلحة المدينة والمواطنين وأمن وصحة السكان تعلو على مصلحة الجهة المدعى عليها (قرار محكمة العدل العليا الاردنية رقم 112/77 صفحة 54 سنة 1987) [...] وبناء عليه يكون قرار الاضراب الصادر عن نقابة العاملين في بلدية البيرة هو قرار باطل ومجحف ولا يستند الى أي اساس قانوني وهو واجب الإلغاء.

قد يكون من الضروري أن يعمل القضاء، وفي إطار حوار بنّاء مع النقابات، على إيجاد صيغة توازن بين متطلبات الصالح العام والحقوق العمالية والنقابية، بما يضمن حماية الحقوق، من دون تعطيل سير العمل في المرافق الحكومية. كما قد يكون من المفيد إعادة تقييم التفسيرات القضائية لمفهومي الصالح العام والسلطات العامة، لضمان عدم الخلط بينهما، إذ يمكن أن يتعارض الصالح العام في بعض الأحيان مع مصالح السلطات العامة.

ختاماً، إن التضامن بين النقابات يبتر الهوة بين قطاعية النضال النقابي والنضال النقابي في نطاقه العام، ويؤدي إلى عدم وجود تفاوت كبير بين مطالب النقابات العمالية والمهنية المختلفة، والمحافظة على مستوى من الانسجام بين المطالب والنضالات القطاعية الفئوية والنضالات النقابية العامة. ولما كانت آليات التنظيم النقابي بطبيعتها قطاعية فئوية (أي نضال النقابات المهنية كنقابة المهندسين، ونضال نقابة المحامين، ونضال النقابات العمالية كعمال البناء، وغيرها من النضالات النقابية)، فيجب الانتباه إلى آلية التضامن بين النقابات المختلفة، وذلك في سبيل عدم الاصطدام بحالة من الفجوة بين المطالب - عالية السقف - والمتحققة في بعض النقابات، مقابل نقابات أخرى ما زالت تناضل في مواجهة أمام أصحاب العمل لإحقاق أبسط الحقوق العمالية، وتعاني من تدني في سقفها المطلبي والنضالي؛ فالتضامن وتحديد المهام بين النقابات المهنية والعمالية والأجسام النضالية والجماهيرية الأخرى، يعزز دور الحركة النقابية في أداء مهامها النقابية والوطنية، ويؤدي إلى أجسام متماسكة تلعب دوراً مهماً في النضال النقابي والوطني.

المصادر

العربية

البديري، موسى. 1981. **تطور الحركة العمالية في فلسطين: مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق 1919-1948**. بيروت: دار ابن خلدون.

جابر، فراس. 2012. «الحق في العمل: الأراضي الفلسطينية المحتلة». في: **راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في التعليم، الحق في العمل، تقرير 2012**، تأليف فراس جابر وآخرون. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

الشريف، ماهر. 2021. «الحركة العمالية النقابية الفلسطينية 1920-1948». **الحوار المتمدن (6885)**. 1 أيار/ مايو. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=717315. تاريخ الوصول 28 كانون الثاني/ يناير 2026.

صالح، نبيل. 1997. **العمل النقابي**، سلسلة مبادئ الديمقراطية (11). رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

عامل، مهدي. 1978. **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**. بيروت: دار الفارابي.

عبد المجيد، أيمن، ورانيا أبو غبوش. 2017. **الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الاجتماعية في فلسطين المحتلة**. تقرير بحثي، تموز/يوليو. بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، ومعهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة.

نقابة أساتذة وموظفي جامعة بيرزيت. 2022. «نقابة أساتذة بيرزيت تقرر تعليق الإضراب لاستكمال الفصل الصيفي». **شبكة رايا الإعلامية**. 5 تشرين أول/أكتوبر. https://www.raya.ps/news/1139025.html. تاريخ الوصول 28 كانون الثاني/ يناير 2026.

الأجنبية

Gramsci, Antonio. 1977. *Selections from political writing (*1910-1920*) with additional texts by Bordiga and Tasca*. Edited by Quintin Hoare, Translated by John Mathews. London: Lawrence and Wishart Limited.

تفنيد مفهوم معاداة السامية

رائف زريق

هناك شعور يتزايد ليس لدى الفلسطينيين فحسب، وإنما لدى شعوب أخرى ما زالت تسعى إلى تحقيق حريتها، بأن مساحات العمل السياسي تضيق، لأسباب اقتصادية أو سياسية، و/أو لاحتكار أدوات التواصل الاجتماعي والصحافة، و/أو لقدرة مجموعة محدودة جداً من الناس في التحكم فيما يمكن أن يقال سياسياً.

اخترت الحديث عن التعريف «الجديد» للاساميّة الذي تبناه ما يسمى «الاتحاد الدولي لذكرى المحرقة» (International Holocaust Remembrance Alliance - IHRA).[1] وهو جسم انبثق على إثر قرار للأمم المتحدة بإقامة هيئة من هذا القبيل. بعد نحو عشر سنوات من المداولات، أُقر هذا التعريف عام 2016،

[1] حول هذا التعريف عبر موقع IHRA الإلكتروني، ينظر:
IHRA, "Working definition of antisemitism," *The International Holocaust Remembrance Alliance (IHRA)* (n.d.), https://bit.ly/49f23bY (accessed 30 December 2025). (المحرر)

ومنذ ذلك الحين وأنا أثير خطورة هذا التعريف من حيث أثره في الحد من العمل السياسي الفلسطيني. وقد أثبتت الأيام أن هذا التعريف أصبح سيفاً مسلطاً على العمل السياسي الفلسطيني في كل مكان (في فلسطين وخارجها) وعلى القوى المتضامنة مع الشعب الفلسطيني.

قبل تفنيد هذا التعريف، لا بد من شرح مخاطره، لا سيّما في ظل عدم وجود حملة مركزة ومنظمة ومنسقة فلسطينياً وعربياً ودولياً لمواجهة هذا التعريف.

في توصيف هذا التعريف بأنه غير ملزِّم قانونياً (soft law)، ما هو أشبه باللغم. إذ نتج عن ذلك تراخي كبير في التعاطي معه بجدية، للاعتقاد بأن طبيعته - كقانون ناعم - لن تؤهله للتأثير على الحياة الواقعية.

في الحقيقة، حتى لو كان قانوناً ناعماً، فهو يخلق واقعاً شديد الخشونة. وقد لاحظنا أن الأمور تسوء يوماً بعد يوم، منذ إقرار هذا التعريف. فعلى سبيل الأمثلة لا الحصر، اتخذ البرلمان الألماني قراراً يذهب بالتعريف إلى حد اعتبار حركة مقاطعة إسرائيل BDS لاساميّة. ومن جهته أصدر البرلمان الفرنسي قراراً أكثر خطورة، يعتبر معاداة الصهيونية هي نفسها معاداة للساميّة. وفي الولايات المتحدة تبنت التعريف جامعات عدة، إضافة إلى وزارتي الثقافة والخارجية، بل وأعلنت الأخيرة مؤخراً أنها، على إثر هذا التعريف، تنظر إلى إمكانية باعتبار Human Rights Watch و Amnesty و Oxfam منظمات معادية للساميّة، عدا عن عشرات، إذا لم يكن المئات، من المؤتمرات والفعاليات والنشاطات التضامنية مع الشعب الفلسطيني التي يجري إلغاؤها بين الحين والآخر، بحجة أنها قد تكون معادية للساميّة.

إضافة إلى ذلك، جرت في هذا الإطار ملاحقة العديد من

الأساتذة الجامعيين والتضييق عليهم. حتى لو لم يفصل بالضرورة أستاذ من جامعة بهذه التهمة، يبقى الإشكال في المناخ الذي يجري ترسيخه في جامعات غربية، لمنع الاقتراب من نقاش موضوع اللاساميّة. وهو ما يعني رقابة ذاتيّة، تشيع جو من الخوف لدى كل من ينوي التضامن مع الشعب الفلسطيني. وبذلك تنشأ ثقافة أجندة بحثية سياسية تبتعد عن موضوع فلسطين.

أعتقد أن أحد الأهداف الأساسية لتعريف اللاساميّة الجديدة لا يُعنى باللاساميّة ذاتها بقدر ما يعني بموضوع فلسطين وبعض الإنجازات الأخلاقية التي حققتها قضية فلسطين، ولا سيما تلك المنجزة بفضل نشاط BDS. كما أعتقد أن خلف هذه الحملة تحدث حملة استراتيجية منظمة ومنسقة، لتحويل النقاش في كل مرة يجري فيها الحديث عن الاحتلال وانتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، إلى نقاش حول اللاساميّة؛ لكون مجرد الخوض في الحقوق الفلسطينية يمكن اعتباره موقف معادٍ للساميّة. هكذا تحقق الحملة هدفها بخنق أي إمكانية لنقاش القضية الفلسطينية وحشد قوة متضامنة معها، ووضعها في حالة مستمرة من الدفاع عن النفس، بدل أن تكون في حالة هجوم، بفضح الانتهاكات الإسرائيلية. وبذلك يجد الفلسطيني نفسه دائماً مطالباً بتقديم «أوراق اعتماد» تأذن له بفتح باب النقاش الذي يبقى موصداً حتى تسمح بفتحه جهة غربية، بعد أن تتأكد أن طالب الحديث «غير مصاب بمرض اللاساميّة».

هذه أجواء تعيق بالضرورة، وإلى حد كبير، إمكانية الحراك والنضال الفلسطيني، وللأسف الشديد، فإن إسرائيل تسعى بشكل منظم استراتيجياً للوصول إلى كل الجامعات والهيئات والمؤسسات والحكومات. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدينا، يبدو أن إسرائيل تسعى الآن إلى خطوة غير مسبوقة، وهي التوجه إلى

الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستصدار إعلان يتبنى تعريف IHRA للاساميّة، وهي خطوة - إن تحققت - خطيرة للغاية.[2]

سمعت من بعض الفلسطينيين عبارات تفيد بعدم اهتمامهم بشأن ما تقرره الأمم المتحدة بهذا الخصوص. وأعتقد أن هذا توجه خاطئ جداً، فصحيح أن قرارات الأمم المتحدة، وما يسمى الشرعية الدولية أو الإجماع الدولي على مواضيع معينة، لم ولن يشكل - بحد ذاته - أي ضمانة لأي شعب لتحقيق أي إنجاز، لكن من ناحية أخرى فإن تظافر القوى المعنوية مع القوى المادية، يمكن أن يحقق إنجازات.

حتى اليوم نحن ضعفاء أمام إسرائيل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، لكنّ كان لدينا بُعد معنوي نناور فيه ضد إسرائيل ونجاهر به ونتحدى من خلاله. إن تمرير قرار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فيه ضربة معنوية كبيرة للشعب الفلسطيني، وهي ضربة معنوية لكل الجمعيات التي تدعم قضايا الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وعلى رأسها منظمات مثل Human Rights Watch و Amnesty و Oxfam التي اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية إعلانها منظمات تعادي الساميّة، كما سبق وأشير.

وبالتالي هذه معركة يجب خوضها، وأنا أعلم بوجود نقاش فلسطيني حول الاهتمام بها. لذلك، فأنا ممن يقولون بعدم صحة إدارة الظهر لهذا الموضوع، لكونه سيمس الجميع، فرداً فرداً. ففي ألمانيا اليوم، لا توجد إمكانية لتنظيم ندوة حول أي موضوع للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفي الولايات المتحدة جرى تقديم ادعاءات – من بينها ما قدمها سيناتور - ضد برامج أو

[2] الحديث أعلاه متصل بتاريخ تقديم المداخلة (تشرين الأول/ أكتوبر 2022)، ولا يبدو أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنت هذا التعريف حتى تاريخ تحرير هذه المداخلة، في نهاية العام 2025 (المحرر).

ندوات لمجرد استخدام كلمة فلسطين في توصيف المنطقة من النهر إلى البحر، أو لاستخدام تعبير جدار الفصل العنصري، أو حتى لإضاءة شموع خلال أحداث غزة، كل ذلك جرى اعتباره معاداة للساميّة.

إن تعريف IHRA لمعاداة الساميّة بحد ذاته خطير؛ فهو مكوّن من تعريف قصير وتليه أمثلة تطبيقية. التعريف نفسه بالإمكان أن نتفق عليه، فنحن بصفتنا فلسطينيين وديمقراطيين وأخلاقيين، بالطبع ضد أن يتم الاعتداء على أي يهودي في العالم، جسدياً أو معنوياً، لكونه يهودياً. ولكن المشكلة في الأمثلة الملحقة بالتعريف. من بين تلك الأمثلة، سأعرض لاثنين فقط: الأول، حظر نقد الشخص لإسرائيل بشكل مغاير أو غير متوازن مع نقده لدول أخرى تمارس الجرائم أو سياسات التمييز نفسها، وإلا اعُتبر النقد معاداة للساميّة. معنى ذلك أنك إذا أردت أن تنتقد إسرائيل في مقال، فيجب أن تقوم بإجراء مسح أو استطلاع (survey) لجميع دول العالم في المقال نفسه، لتنتقد دول أخرى مع نقدك لإسرائيل.

أما المثال المنتقى الثاني، وأعتقد أنه المثال الأصعب، لكون خطورته لا تتصل بفلسطين فحسب، بل يشمل منظومة حقوق الإنسان برمتها، فهو اعتبار من يقول إن إسرائيل مشروع عنصري، أي ينفي حق الشعب اليهود في تقرير مصيره، معادٍ للساميّة.

قد يقول البعض لماذا لا تريدون الاعتراف بحق اليهود في تقرير المصير؟ فتقرير المصير له معاني عدة، لا يعني بالضرورة الحق في دولة؛ فأنتم تستكثرون على اليهود نوعاً من الأوتونوميا الثقافية!

في الحقيقة، إن التعريف لا يفسر ما المقصود بحق تقرير المصير، في المقابل فإن التعريف الأكثر شيوعاً في الواقع هو

الحق بما يشمل إقامة دولة، وضبط حدودها والسيادة فيها، وبالتالي حق تلك الدولة في ضبط قوانين الهجرة، لتقرر من يكوّن مجموعة السكان التي تعيش في داخلها. هذا جزء من تعريف السيادة لا تستطيع معه أن تدخل فيه لنقاش من هم سكان الدولة.

الآن إذا اعتبرنا أن حق تقرير المصير يعني حق إسرائيل بضبط حدودها كما هي، فيعني ذلك بشكل واضح أن من حق إسرائيل عدم إحداث أي تغيير ديموغرافي يتمثل بعودة اللاجئين الفلسطينيين، أو حتى بعضهم. يعني ذلك أن المطالبة بحق العودة هو بحد ذاته موقف معادٍ للساميّة. بل ويعني أيضاً أنه يحق لإسرائيل أن تطرد الفلسطينيين من أرضهم، وإن طالبوا العودة إليها، فهم معادون للساميّة.

في ضوء ذلك كله، فإن وثيقة IHRA لتعريف معاداة الساميّة، التي تدّعي بأنها وثيقة تشكل جزء من منظومة حقوق الإنسان، هي في الواقع تنص على حق إسرائيل في ارتكاب التطهير العرقي. وبذلك فهذه الوثيقة ليست معادية للفلسطينيين فحسب، وإنما لمنظومة حقوق الإنسان برمتها.

إن ما طرحته وضع علامة سؤال تجاه مثالين فقط من بين أمثلة عدة، تثير هي الأخرى إشكالات كبيرة تضيق الخناق على نضال الفلسطينيين، وتضع الفلسطيني طول الوقت في قفص الاتهام.

بناء السلطة الشعبية في كولومبيا: تجربة المناطق الزراعية الغذائية للفلاحين

ساندرا راتيبا، ولوسيا انجيلا روهاس، وبلاندين يوكس

نحن جزء من منظمة اجتماعية وسياسية في كولومبيا اسمها «مؤتمر الشعب» (the Peoples' Congress). يضم مؤتمر الشعب منظمات شعبية إقليمية وقطاعية، تمثل فئات اجتماعية متنوعة، من بينها العمال، والفلاحون، والمنحدرون من أصول أفريقية، والسكان الأصليون، وسكان المدن، والنساء، والشباب. ويُعد مؤتمر الشعب حركة اجتماعية وسياسية جماهيرية تسعى، من خلال التنظيم الذاتي، إلى بناء قوة شعبية قادرة على التغيير. كما نطمح إلى المساهمة في بناء بديل أممي، بالتعاون مع شعوب العالم، في مواجهة النظام الأبوي والرأسمالية والاستعمار والإمبريالية.

تحديد موقع كولومبيا لفهم موقع نضالها

تقع كولومبيا في القارة الأمريكية، وتحديداً في شمال غرب أمريكا الجنوبية، وتبلغ مساحتها أكثر من مليون كيلومتر مربع. تطل على المحيط الهادئ من الغرب، وعلى البحر الكاريبي من الشمال، وتمر أجزاء من غابات الأمازون عبر أراضيها. يبلغ عدد سكان كولومبيا نحو 51 مليون نسمة، ويتمركز معظمهم في المدن الكبرى مثل بوغوتا وميديلين وكالي وبارانكيا. ويعرّف نحو 36.8% من السكان أنفسهم بأنهم من السكان الأصليين، فيما يعرّف 9.3% أنفسهم بأنهم من أصول أفريقية، وتقطن هذه المجتمعات، في الغالب، مناطق ذات أهمية بيئية ومحميات طبيعية.

تتمتع كولومبيا، وأمريكا اللاتينية عموماً، بأهمية جيوسياسية كبيرة ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي. إذ تُعد المنطقة مصدراً رئيسياً للموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن مثل الذهب والنحاس والليثيوم والكولتان، وغيرها من المواد الضرورية لانتقال الشركات إلى ما يُسمى بالطاقة النظيفة، إضافة إلى موارد أساسية للحياة مثل التنوع البيولوجي، والغابات، والأنهار، ومصادر المياه العذبة. كما تحتوي المنطقة على موارد طاقة أخرى، من بينها النفط، والفحم، والغاز، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية. وقد جرى استغلال هذه الموارد على نطاق واسع في إطار نموذج تصديري أولي لا يخدم سوى الشركات متعددة الجنسيات، التي تستفيد من ضعف التشريعات البيئية والضريبية والعمالية، أو من غيابها شبه التام، إلى جانب نخب سياسية تنهب ثروات الدول عبر سياسات فاسدة.

في هذا السياق، يعيش نحو 22 مليون كولومبي، أي ما يقارب 45% من السكان، تحت خط الفقر، بينما يعاني حوالي 7 ملايين شخص (12%) من فقر مدقع. كما أُجبر قرابة 8 ملايين شخص

على النزوح من أراضيهم، في حين بات 81% من الأراضي مملوكًا لـ1% فقط من السكان.

تُحكم كولومبيا تاريخياً من قِبل يمين محافظ فاسد متحالف مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس تدخلاً عسكرياً واسع النطاق في البلاد. إذ تمتلك الولايات المتحدة سبع قواعد عسكرية في كولومبيا، إضافة إلى دورها في التدريب والتسليح والتدخل المباشر في السياسات الأمنية، ولا سيما فيما يُعرف بسياسة «مكافحة المخدرات» والعقيدة العسكرية. وتنطلق العقيدة العسكرية الكولومبية من افتراض وجود «عدو داخلي» ينبغي محاربته. ومنذ العام 2001، ركزت «خطة كولومبيا» على استهداف المجتمعات الريفية، وأنماط إنتاجها، وتنظيماتها، تحت غطاء برامج وسياسات اجتماعية. بعبارة أخرى، أدت عسكرة البلاد بذريعة مكافحة المخدرات إلى تصاعد سياسات الاضطهاد والتجريم والقمع بحق المنظمات الاجتماعية والريفية والمجتمعية.

منذ العام 1962، أصبحت الميليشيات الأداة الأساسية التي يعتمد عليها هذا النظام للحفاظ على بقائه وتحقيق أهدافه. ويمكن تتبع دور دولة إسرائيل، منذ تلك الفترة، من خلال مشاركتها في بعثات واتفاقيات للتعاون العسكري مع كولومبيا. تُعد إسرائيل ثاني أكبر مورّد للأسلحة إلى كولومبيا بعد الولايات المتحدة، كما يُشاهد مرتزقة كولومبيون وإسرائيليون يعملون جنبًا إلى جنب في مختلف الصراعات الدموية حول العالم. وقد تولى جهاز الموساد الإسرائيلي تدريب جهاز الاستخبارات الكولومبي السابق (DAS)، في مؤشر واضح على عمق التعاون الأمني بين البلدين.

ويُضاف إلى ذلك أن كولومبيا باتت تُعدّ من الوجهات المفضّلة للعسكريين الإسرائيليين لقضاء عطلاتهم، في تعبير رمزي عن

تطبيع الحضور العسكري والأمني الإسرائيلي في البلاد. وفي السنوات الأخيرة، أدلى المرتزق الإسرائيلي السابق ياهير كلاين بشهادته في محاكمة علنية، كشف فيها عن تلقيه أوامر مباشرة من الرئيس الكولومبي السابق ألفارو أوريبي لتشكيل قوات شبه عسكرية.

وفي هذا السياق، كثيراً ما يُشار إلى كولومبيا بوصفها «إسرائيل أمريكا اللاتينية»، في إشارة إلى نموذجها الأمني والعسكري القائم على عسكرة المجتمع وتطبيع العنف. وقد تعزز هذا التقارب من خلال اتفاقية تجارة حرة بين كولومبيا وإسرائيل، إلى جانب تنظيم فعاليات ومعارض مشتركة في مجالي الدفاع والأمن، ما يرسخ شراكة تتجاوز البعد الاقتصادي، لتطال البنية الأمنية والعقائدية لكلا النظامين.

تاريخ من النضال والتنظيم الاجتماعي

في هذا السياق، تتميز كولومبيا بتاريخ طويل من النضال السياسي والاجتماعي، خاضته المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء. فقد أقامت منظمات فلاحية، مثل الرابطة الوطنية لمستخدمي الأراضي الزراعية (ANUC)، والتنسيق الزراعي الوطني (CNA)، والاتحاد الوطني لنقابات العمال الزراعية الموحدة (Fensuagro)، تحالفات راسخة مع نقابات عمالية، أبرزها المركزية العمالية الموحدة (CUT) التي تنظّم قطاعات واسعة من المعلمين، إلى جانب نقابة عمال النفط (USO)، التي تمتدّ تجربتها التنظيمية إلى ما يزيد على مئة عام. وتمتلك هذه المنظمات تاريخاً عريقاً في العمل النقابي والاجتماعي، يتجاوز في كثير من الحالات خمسة عقود من النضال المتواصل.

وخلال السنوات الأخيرة، برزت منظمات محلية جديدة في الأحياء الحضرية، إلى جانب حركات نسوية وتنظيمات تقودها

النساء، استجابة لتحولات اجتماعية وسياسية متسارعة. وقد نشأت هذه التنظيمات من الحاجة الملحّة إلى تلبية الحقوق الأساسية، مثل السكن والصحة والتعليم، وكذلك لمواجهة الآثار المدمّرة للسياسات النيوليبرالية في كولومبيا، وللتصدي لمسارات العسكرة التي تفرضها النخب السياسية، والشركات الكبرى، ورأس المال الدولي.

إلى جانب ذلك، تمتلك كولومبيا تاريخاً طويلاً من الكفاح المسلح، إذ ظهرت منذ ستينات القرن الماضي تنظيمات متعددة متأثرة بالأيديولوجيات الماركسية–اللينينية والغيفارية، وشاركت في جولات مختلفة من المفاوضات السياسية وعمليات السلام خلال الثمانينات والتسعينات وبدايات الألفية الجديدة. وقد تُوّجت أبرز هذه المسارات بتوقيع اتفاقية السلام في العام 2016 مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC). وعلى الرغم من نزع سلاح أكثر من أربعة آلاف مقاتل، فإن حكومة إيفان دوكي (2018–2022) انتهكت الاتفاقية بصورة منهجية، ما أدى إلى إعادة تسليح فصائل منشقة من الحركة، وتفاقم حدة المواجهات المسلحة، وعودة تصاعد اقتصاد المخدرات ونشاط الجماعات شبه العسكرية. وفي الوقت نفسه، يواصل جيش التحرير الوطني (ELN) وجوده المسلح في مناطق معينة من البلاد، مع استئناف مسار الحوار السياسي مع حكومة غوستافو بيترو الحالية.

لا يمكن فهم طبيعة الحرب في كولومبيا من دون التوقف عند الدور المركزي الذي تؤديه الجماعات شبه العسكرية، التي تعمل بوصفها جيوشاً خاصة لمكافحة التمرد والشيوعية، بالتنسيق الوثيق مع الجيش الرسمي. وتتلقى هذه الجماعات دعماً مالياً وسياسياً من حكومات يمينية، ونخب رأسمالية، وكبار ملاك الأراضي، ومربي الماشية، وتوجّه عنفها بصورة خاصة ضد منظمات الفلاحين التي خاضت لعقود نضالات من أجل إعادة توزيع الأراضي.

ومنذ ثمانينات القرن الماضي، أسهمت مدرسة الأميركيتين في الولايات المتحدة في ترسيخ عقيدة شبه عسكرية، أدت إلى انحدار الحرب إلى مستويات قصوى من العنف، تجلّت في مئات المجازر بحق المدنيين، وممارسات التعذيب، والاغتصاب، والاختفاء القسري، والتهجير الجماعي. كما ارتُكبت جرائم ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، في مشاهد جسّدت أقصى درجات نزع الإنسانية، من بينها استخدام رؤوس بشرية في استعراضات علنية لبث الرعب في المجتمعات المحلية. واليوم، تحوّلت هذه الجماعات شبه العسكرية إلى قوى مسلحة تسعى إلى تعظيم مصالحها في اقتصاد المخدرات، وتفرض سيطرتها بالقوة على مناطق واسعة، مدمّرة النسيج الاجتماعي، ومكرّسة مناخاً دائماً من الخوف والعنف.

من الصراعات على الأرض إلى الدفاع عنها

لا يمكن فهم الحياة الريفية في كولومبيا من منظور اقتصادي محض. فاستيعاب واقع الريف الكولومبي يقتضي إدراك المعنى المركّب للأرض بوصفها أساساً للحياة، ومصدراً للهوية، وفضاءً للعلاقات الاجتماعية والثقافية. وينبع الصراع الزراعي، في جوهره، من التفاوت البنيوي في توزيع الأراضي واحتكار ملكية وسائل الإنتاج، فضلاً عن تآكل النظم البيئية الهشّة نتيجة أنماط الزراعة المكثفة، والتحديث الزراعي القائم على الاستخدام المكثف للكيماويات والآلات. وقد أسهمت هذه السياسات في إضعاف خصوبة التربة، والحد من الإنتاج المستدام، وإغراق الفلاحين في دوّامة من الديون.

ويتمثل البعد الآخر للصراع في فرض المشاريع الكبرى على الأراضي الريفية من قِبل الشركات متعددة الجنسيات، التي تستفيد من سياقات الحرب والمصادرة القسرية. إذ تُستغل

الأرض عبر أنماط إنتاج ريعية، مثل زراعة المحاصيل الأحادية (مثل قصب السكر أو نخيل الزيت، الذي يُوجَّه أساساً لإنتاج الوقود الحيوي) أو من خلال مشاريع استخراجية، تشمل التعدين واستخراج الفحم والنفط، فضلاً عن مشاريع الطاقة الكهرومائية واسعة النطاق.

وقد أظهر آخر تعداد زراعي أُجري في العام 2014 تصاعداً ملحوظاً في تركز ملكية الأراضي الصالحة للزراعة. وخلال العقود الأخيرة، ازدادت حدة الصراعات على الأرض في كولومبيا، وما يزال مطلب إعادة توزيع الأراضي قائماً، لكنه بات اليوم يتجاوز مسألة الملكية الشكلية ليشمل الدفاع عن مصادر المياه، وحماية الغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجي من نباتات وحيوانات. وبهذا المعنى، انتقل الصراع من مجرد المطالبة بالأرض إلى مقاربة أكثر شمولاً، تُعنى بكيفية بناء اقتصاد منتج يتعايش مع البيئة، وحماية ثقافة الفلاحين وأنماط إنتاج الغذاء على نطاق صغير، ورعايتها في مواجهة نماذج الزراعة الصناعية. كما يشمل هذا التحول التفكير في توظيف التقنيات الملائمة، وعمليات تحويل الغذاء، وتحسين آليات توزيعه على المدن.

بعبارة أخرى، لم يعد الصراع يتمحور حول الأرض بوصفها ملكية فحسب، بل حول الدفاع عن الإقليم بوصفه فضاءً للحياة. ويُفهم الإقليم هنا بوصفه نسيجاً اجتماعياً من العلاقات الجماعية والمجتمعية، ومن الروابط العميقة بين الإنسان والطبيعة، التي أفرزت أنماطاً ثقافية متمايزة تتلاءم مع الخصائص البيئية لكل منطقة. فثقافة الفلاحين القاطنين على ضفاف الأنهار الكبرى في منطقة الكاريبي تختلف عن ثقافة فلاحي جبال الأنديز على ارتفاعات تصل إلى 2500 متر فوق سطح البحر، حيث يسود المناخ البارد، كما تختلف عن ثقافة فلاحي السافانا ذات الرطوبة العالية. وتمتلك كل منطقة خصائص مناخية واجتماعية

وثقافية فريدة، وقد طوّر الفلاحون فيها أشكالاً متنوعة من الإنتاج والاقتصاد المحلي، تعكس تاريخ طويل من التكيف مع الطبيعة والدفاع عنها.

أراضٍ زراعية غذائية للفلاحين: مقترح يضمن حياة كريمة

إن تاريخ كولومبيا هو تاريخ صراعاتها الاجتماعية والسياسية والمسلحة، وهو في الوقت ذاته تاريخ الشعوب التي قاومت الاستعمار وفرض الرأسمالية. فهناك شعوب أصلية لم تتجاوز صلتها بالثقافة الغربية بضعة عقود، وشعوب من أصول أفريقية – كالمارون – عاشت لعقود في أعماق الأدغال هرباً من العبودية، فيما توغل الميستيثو تدريجياً في الأطراف بحثاً عن الأرض والسلام. وقد دفع هذا السياق التاريخي قطاعات واسعة من السكان إلى تطوير أشكال من الحكم الذاتي بعيداً عن الدولة المركزية في بوغوتا. ولا يزال هذا الواقع قائماً حتى اليوم، إذ تمتد مساحات شاسعة من الأراضي لا تحضر فيها الدولة إلا من خلال الجيش.

وقد اضطرت الشعوب الأصلية، والمنحدرة من أصول أفريقية، والميستيثو (mestizo)[1] إلى التعايش، وتبادل المعارف، وبناء قيم مشتركة أفضت إلى إرساء أنماط متنوعة من الحكم الذاتي. وفي إطار مؤتمر الشعب، يُشار إلى هذه العملية بوصفها تعبيراً عن السلطة الشعبية. وتوجد اليوم أشكال متعددة من التنظيم الإقليمي، تشمل المجالس الأصلية، ومجالس مجتمعات المنحدرين من أصول أفريقية، والمناطق المحمية للفلاحين بدرجات متفاوتة من الاعتراف القانوني،

[1] فئة اجتماعية-ثقافية تشكّلت تاريخيًا من اختلاط الأعراق (المحرر).

إضافة إلى الأراضي الزراعية الغذائية للفلاحين (TCA)، وهي صيغة مستقلة لتنظيم الإقليم بهدف إنتاج الغذاء خارج أطر الاعتراف الرسمي للدولة.

تُعدّ المناطق الزراعية الغذائية استجابة شاملة لمشكلات بنيوية مزمنة، في مقدمتها تركز ملكية الأراضي، وهيمنة نخبة مركزية بيضاء مالكة للأرض، مدعومة بسياسات دولة تبنّت تاريخياً توجهات معادية للاقتصاد الفلاحي. ويمثل هذا المقترح رؤية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية متكاملة، تسعى إلى معالجة سلسلة من القضايا المرتبطة بالعنف المسلح، والتشريد القسري، وعدم المساواة، وتهميش الريف، وغياب الدولة بوصفها ضامناً للحقوق الاجتماعية. ويوجد حالياً ثماني مناطق زراعية غذائية في البلاد: ثلاث في مقاطعة نارينيو جنوب كولومبيا، وأربع في أراوكا على الحدود مع فنزويلا، وواحدة في كاوكا في المرتفعات الجنوبية.

من الناحية الاقتصادية، تركز هذه المناطق على إنتاج الغذاء، وتحويله لزيادة قيمته المضافة، وتوزيعه وتسويقه، بما يضمن توفير غذاء صحي ونظيف للمجتمعات الفلاحية. كما تسعى إلى تحسين دخل العاملين في الريف، وتعزيز الاستدامة، والعناية بالتربة من خلال اعتماد الزراعة الإيكولوجية، وإحياء تقنيات الزراعة المستصلحة، أو على الأقل تقليص الاعتماد على الكيماويات الزراعية. وبالتوازي، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المنافع الجماعية عبر التعاونيات الإنتاجية الغذائية واقتصاد التضامن، بما يقلل من تكاليف الوساطة ويعزز السيطرة الجماعية على سلاسل الإنتاج. ومن هذا المنطلق، لا يُفهم الاقتصاد بوصفه توليداً للدخل النقدي فحسب، بل كعملية شاملة لتحسين شروط الإنتاج والارتقاء بالمستوى المعيشي الجماعي لمنتجي الغذاء.

أمـا علـى الصعيـد البيئـي، فتدمـج برامـج التحـول التكنولوجـي اسـتعادة مسـتجمعات الميـاه والتربـة، وإعـادة التـوازن لمكوناتهـا الكيميائيـة والعضويـة، وإحيـاء ممارسـات زراعيـة أقـل ضـرراً بالطبيعـة وصحـة الإنسـان. وبهـذا المعنـى، تجمـع هـذه البرامـج بيـن الابتـكار التقنـي - الـذي قـد ينبـع مـن التعليـم التقنـي والجامعي للمزارعيـن الشـباب أو الفاعليـن المرتبطيـن بالعمليـات التنظيميـة - وبيـن المعـارف التقليديـة المتوارثـة لـدى الفلاحيـن، التـي أثبتـت فعاليتهـا وكفاءتهـا واسـتدامتها البيئيـة عبـر الزمـن.

ومـن خلال الربـط بيـن البعديـن الاقتصـادي والبيئي، يتبلـور المنظور الإقليمـي الـذي تقترحـه المناطـق الزراعيـة الغذائيـة. فالإقليـم هنـا لا يُختـزل فـي مسـاحة الأرض المتاحـة للأسـر الفلاحيـة، ولا فـي الدعـم الفنـي الـذي تقدمـه الدولـة، ولا فـي حجـم الإنتـاج الغذائـي، ولا فـي القـروض الموجهـة لتوليـد الدخـل، كمـا كان الحـال فـي نمـاذج الإصلاح الزراعـي الكلاسـيكية. بـل يشـمل رعايـة التربـة والميـاه، وحمايـة صحـة مـن يعملـون فـي الأرض، ودمـج المنظمـات الشـعبية فـي مشـروع جماعـي لتحسـين نوعيـة حيـاة الرجـال والنسـاء والفتيـان والفتيـات، وقبـل كل شـيء، صياغـة آليـات عمليـة لربـط الإنتـاج الفلاحـي بالاسـتهلاك الحضـري، بمـا يعيـد تعريـف العلاقـة بيـن الريـف والمدينـة علـى أسـس العدالـة الغذائيـة والسـيادة الشـعبية.

بدون استقلال اقتصادي، لا وجود لاستقلال سياسي

مـن الضـروري التأكيـد علـى أن مجالـس إدارة الأراضـي الريفيـة (TCAs) تمثـل شـكلاً مـن أشـكال الإدارة الإقليميـة المنبثقـة عـن منظمـات فلاحيـة انخرطـت، علـى مـدى عقـود، فـي مقاومـة سياسـية متواصلة ضد المشـاريع الاسـتخراجية، والحروب، وسـائر السياسـات والمشـاريع التـي تهـدد وجـود المجتمعـات الريفيـة وسـلامتها الماديـة

والاجتماعية. وعليه، فإن القاعدة الاجتماعية لهذه المجالس تتكوّن من منظمات مستقلة تتخذ قراراتها بشكل جماعي عبر اجتماعاتها، وتعتمد في ممارستها اليومية على العمل الجماعي غير المأجور (المعروف محلياً باسم مينغاس، أو كونفيتيس، أو مانويفولتا)، إلى جانب أنشطة متصلة بالصحة، والثقافة، ولجان النساء، وغيرها من أشكال التنظيم المتجذّرة في الحياة الريفية.

ولا يقتصر دور هذه المنظمات الفلاحية على المجال المحلي، بل تمتلك حضوراً سياسياً فاعلاً في سياقات الصراع الإقليمي والوطني مع الدولة، ومع قطاعات الرأسمالية المالكة للأراضي، وكذلك مع الرأسمالية النيوليبرالية التي تسعى إلى نزع الأراضي عبر سياسات اقتصادية تتعارض جذرياً مع المقترحات الإقليمية للفلاحين. ويُعدّ كل من المنسق الزراعي الوطني، ومؤتمر الشعب، وقمة الفلاحين والأقليات والشعوب الزراعية من أبرز الفضاءات السياسية الشعبية التي جرى من خلالها طرح تساؤلات جذرية حول طبيعة الدولة الكولومبية، وأسفرت عن مبادرات سياسية واسعة النطاق اقترحت نماذج بديلة لتنظيم المجتمع والبلاد.

في هذا الإطار، تمثل الأراضي الزراعية الغذائية للفلاحين مقترحاً استراتيجياً للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي للمجتمعات الفلاحية المنظمة، ولتجسيد المبادرات والبدائل داخل الأقاليم الريفية. فهي ليست مجرد مشاريع إنتاجية، بل تعبير عن قوة شعبية متجذّرة في الإقليم. وعلى الرغم من دفاعها الصريح عن الاستقلال السياسي وبنائه من القاعدة، لا تسعى المنظمات الفلاحية إلى القطيعة مع الدولة أو التخلي عن التمويل العام، بل تطمح إلى تطوير نماذج للإدارة المجتمعية تحترم الأشكال السياسية والتنظيمية المحلية، مع توظيف موارد الدولة على نحو يخدم المصلحة الجماعية ويعزز السيادة الشعبية.

غالباً ما يتجسد هذا الصراع الاجتماعي في أشكال تعبئة جماهيرية واسعة، مثل المسيرات الحاشدة، وقطع الطرق، والإضرابات العامة. ولعل أبرز هذه المحطات كانت الانتفاضة الشعبية في العام 2021، حين خرج آلاف الأشخاص من المناطق الريفية، إلى جانب قطاعات واسعة من الفئات المهمشة في المدن، إلى الشوارع لأكثر من ثمانية أسابيع متواصلة. وخلال هذه التحركات، برز دور «الحُرّاس» من الشعوب الأصلية، والمنحدرين من أصول أفريقية، والفلاحين، إضافة إلى بعض أشكال حراس المدن.

ويُجسد الحارس، في الحياة اليومية، هيئة مجتمعية معنية بحماية الإقليم، وغالباً ما يعمل بالتوازي مع نظام قضائي مجتمعي مستقل عن محاكم الدولة. ويحمل الحارس عصا ترمز إلى السلطة المجتمعية الممنوحة له، وهي سلطة غير دائمة وقابلة للسحب، وتستمد مشروعيتها من السلطة الشعبية القائمة في الإقليم، لا من أجهزة الدولة الرسمية.

قوة الشعب لإنقاذ الأرواح

ما نسمّيه «قوة الشعب» (Popular Power) وما تطلق عليه «الزاباتيستا» (Zapatistas)[2] «الحكم الرشيد»، وفي كردستان يُعرف باسم «الكونفدرالية الديمقراطية»، ليس سوى التعبير العملي عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. وهو حق تنبثق أهميته من وعيٍ تاريخي راكمته الشعوب المضطهدة، مفاده أن الدولة، في كثيرٍ من السياقات، ليست كياناً محايداً، بل أداة في يد القوى الساعية إلى السيطرة والهيمنة. اليوم، في كولومبيا، توجد حكومة تُوصَف بأنها «تقدمية»، ونأمل – وسنبذل كل ما

[2] حركة سياسية-اجتماعية ثورية في المكسيك (المحرر).

فـي وسـعنا – أن تتحـول هـذه اللحظـة إلـى فرصـة لتعزيـز قـوة الشـعب وترسـيخها، لأننـا نؤمـن بأنهـا القـوة الوحيـدة القـادرة علـى كسـر اسـتمرارية العنـف، وتغييـر مجـرى التاريـخ، وفتـح أفـق جديـد للعدالـة والكرامـة. فالتغييـر الحقيقـي لا يمنـح مـن فـوق، بـل يتـم بنـاؤه مـن القاعـدة، عبـر التنظيـم الذاتـي، والمشـاركة الجماعيـة، والنضـال المسـتمر. وفـي تواصلنـا مـع الفلسـطينيين يسـعدنا ألا نكتفـي بتبـادل التضامـن، بـل نفتـح إمكانيـة بنـاء أحلام مشـتركة، قـادرة علـى إعـادة توجيـه مسـار تاريـخ البشـرية نحـو الحيـاة، لا نحـو المـوت.

دستور جديد أو لا شيء:
دروس من الثورة الشعبية في تشيلي

كاميلا فيرغارا

تستعرض هذه الورقة التاريخ الموجز لما شهدته تشيلي منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وحتى اليوم،[1] لفهم التمرد الشعبي النابع من القاعدة الجماهيرية، تمرد عامة الناس. عندما كتبت الملخص الأولي لهذه الورقة، لم تكن نتيجة الاستفتاء على مسودة الدستور الجديد (الذي انبثق من هذا التمرد) قد ظهرت بعد، وانتهى الاستفتاء برفضها. كان هناك العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك، لكنني أهدف إلى تقديم فكرة عن هذا التمرد، والمخاطر والتحديات التي يفتحها.

لقد قمت بتوثيق هذه الاحتجاجات لفترة من الوقت. وعلى الرغم من أنني أطلقت على هذه الاحتجاجات مسمى «ثورة»

[1] أي حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2022، صلة بموعد تقديم هذه الورقة في المؤتمر (المحرر).

فـي العنـوان، معتقـدةً أن الشـعب قـد يقبـل الدسـتور الجديـد وأن الثـورة سـتتحقق بالفعـل، إلا أنهـا انتهـت بمجـرد تمـرد، أو بعمليـة «ثيرميدوريـة»[2] فاشـلة ومحافظـة للغايـة، تمـت صياغتهـا سـلطوياً مـن أعلـى. لكـن مـا يـزال هنـاك انتعـاش شـعبي الآن بعـد رفـض التغييـرات الدسـتورية.

أولًا، لطالمـا كانـت تشـيلي نموذجـاً مثاليـاً للنيوليبراليـة، محققـة أرقامـاً لافتـة؛ فـإذا مـا نظرنـا إلـى الأرقـام والإحصائيـات قبـل التمـرد، فسـيبدو وضـع تشـيلي مـذهلًا للغايـة: معـدل البطالـة منخفـض، ونحـن فـي المرتبـة 18 بيـن أكثـر الاقتصـادات حريـة فـي العالـم، ممـا يعنـي أننـا منفتحـون ولدينـا اتفاقيـات تجاريـة مـع الجميـع. لا توجـد حمايـة للصناعـة الوطنيـة. نحـن مـن المفتـرض أن نكـون أحـد أنظـف البلـدان فـي العالـم، فـي المرتبـة 24. وهنـاك تضخـم منخفـض، ولدينـا دخـل فـردي مرتفـع للغايـة، يبلـغ الآن مـا يقـرب مـن 20 ألـف دولار فـي السـنة، وهـو أمـر يبـدو رائعـاً للغايـة، ويضعنـا فـي نفـس الكفـة مـع الـدول الأوروبيـة والغنيـة.

ومـع ذلـك، هنـاك أيضـاً جانـب سـلبي لهـذا الموضـع الاقتصـادي الـذي قـد يبـدو مثاليـاً للوهلـة الأولـى، وهـو عـدم المسـاواة. نحـن فـي المرتبـة العشـرين بيـن أكثـر دول العالـم انعدامـاً للمسـاواة. يمتلـك 1% مـن السـكان ثلـث الثـروة الوطنيـة، وحصتهـم فـي ازديـاد. فـي الواقـع، تضاعـف هـذا الرقـم بالنسـبة لبعـض العـائلات بسـبب جائحـة كورونـا. إذا نظرنـا إلـى التوزيـع، فحتـى لـو كان الدخـل الفـردي 17 ألـف دولار سـنوياً، فـإن الحـد الأدنـى للأجـور هـو فـي

[2] نسـبة إلـى «ثرميـدور» (Thermidor) وهـو اسـم أحـد أشـهر التقويـم الثـوري الفرنسـي القديـم (يوافـق الفتـرة بيـن منتصـف تمـوز/ يوليـو ومنتصـف آب/ أغسـطس)، صلـة بمـا شـهده هـذا الشـهر عـام 1794 مـن انـقلاب محافـظ علـى الثـورة. وقـد صـار مصطلـح الثيرميدوريـة يعبـر فـي الفكـر السياسـي عـن لحظـة انـقلاب مـن داخـل الثـورة عليهـا، أو تجميدهـا وتحويلهـا إلـى مسـار محافـظ (المحـرر).

الواقع 447 دولاراً. والفرق واضح في مقدار ما يكسبه الرئيس أو السياسي، حيث أن تشيلي لديها بعض السياسيين الأعلى أجراً في العالم مقارنة بالدخل القومي والأجور.

يعني هذا أن التشيليين يعيشون في نوع من الفصل العنصري الاجتماعي والاقتصادي. إذا ولد المرء في حي من أحياء الطبقة العاملة، فسوف يعيش 18 عاماً – في المتوسط - أقل من شخص ولد في حي ذي دخل مرتفع. هناك العديد من العوامل المختلفة التي تقوم بخصخصة جميع الأنظمة، وبينما أنظمة الخدمات العامة متاحة للجميع، إلا أنها تعاني من نقص التمويل (أو نزعه) وعدم الاستقرار، مما يخلق عالماً للأغنياء وعالماً آخر للفقراء.

أدى ذلك إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، التي أشعلتها زيادة طفيفة في أجرة المترو في العاصمة سانتياغو، مما دفع طلاب المدارس الثانوية إلى شن حملة عصيان مدني واسعة النطاق. دعا هؤلاء الطلاب إلى التهرب من دفع الأجرة، كوسيلة أخرى للنضال ضد النظام. بدأت هذه الحركة في مدرستين، إحداهما مدرسة عامة للبنين ذات تاريخ عريق، والأخرى للبنات. بعد ذلك، بدأت مدارس أخرى في فعل الشيء نفسه، وتكرر ذلك كأثر كرة الثلج في سلسلة من الصراعات.

كان هذا جزءاً من دورة طويلة من الصراع بدأت في العام 2011، حيث احتج طلاب المدارس الثانوية أيضاً على نظام التعليم القائم على القسائم، الذي كان يتعين على الطلاب بموجبه دفع نصف تكاليف تعليمهم للحصول على تعليم لائق. التعليم العام دون المستوى المطلوب، في حين أن التعليم الخاص غير مدعوم مالياً ويتعين على الطلاب دفع تكاليفه بأنفسهم. وقد ترافق ذلك أيضاً مع تكثيف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضاً احتجاجات متعلقة بالرعاية الصحية، بسبب الاستمرار في ارتفاع أسعار الأدوية. المعاشات التقاعدية هي في الأساس معاشات بائسة، أقل من الحد الأدنى للأجور، حيث يعيش 80% من كبار السن في فقر. كما أن العنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر، لذا كانت هناك أيضاً العديد من الاحتجاجات النسوية. بالإضافة إلى هذه القضايا، هناك 900 مخيم في تشيلي يعيش فيها الناس من دون كهرباء أو مياه جارية.

لذلك، نتج عن هذه القضايا والخلافات المختلفة حراكات مختلفة. هناك حركة من أجل توفير السكن، وأخرى من أجل النقل، وثالثة للتعامل مع زيادة التلوث. لإعطاء فكرة عن المصفوفة الإنتاجية لتشيلي، فنحن بلد تعديني، وهذا يترجم إلى وجود نفايات ملوثة ناجمة عن التعدين، وبما أن التعدين يتم من قبل شركات عبر وطنية، مع القليل من الرقابة، هناك مناطق في تشيلي تعتبر مناطق تضحية أو «مناطق مُضحى بها». فعلياً، يُتوقع من هذه المجتمعات أن تعيش في هذا التلوث، وأن تعاني من السرطانات، حتى يحصل باقي البلاد على الإيرادات التي تأتي من الضرائب المفروضة على شركات التعدين. وهناك شكل آخر من أشكال الظلم في تشيلي، وهو العنصرية ضد السكان الأصليين، وهي في الأساس عنصرية ضد الشعوب الأصلية.

تبلورت هذه المطالب والحركات التي شاركت في الاحتجاجات منذ عام 2011 في العريضة المطالبة بدستور جديد. أدرك الناس أن الأمر لا يتعلق في النهاية بمطالب فردية؛ بل يتعلق بالهيكلية، وأن الدستور الذي كتبه الجنرال بينوشيه ومستشاروه خلال فترة الدكتاتورية، يجب أن يزول ويجب تغييره بدستور جديد. كان هذا طلباً معقولاً للغاية. في الواقع، عندما تمت الموافقة على دستور بينوشيه، خلال العام 1980، في استفتاء يفترض أنه حر في ظل الدكتاتورية، كانت هناك حركة بدأت تطالب بإنشاء

جمعيـة تأسيسـية، جمعيـة للشـعب لكتابـة دسـتور جديـد يكـون مؤيـداً للشـعب، لصالـح الشـعب، ويحـد مـن سـلطة الأوليغارشـية.

أدى ذلـك إلـى العديـد مـن الاحتجاجـات، وفـي غضـون أيـام قليلـة، مـع تزايـد حـالات التهـرب مـن دفـع أجـرة القطـارات وجميـع الاحتجاجـات الأخـرى التـي بـدأت تشـتعل مـرة أخـرى، فقـدت الحكومـة السـيطرة علـى الحركـة. كان هنـاك إغلاق للمحطـات، ولـم يكـن هنـاك أي طريقـة لإيقـاف المتظاهريـن. وفـي يـوم الجمعـة 18 تشـرين الأول/ أكتوبـر 2019 أضرمـت النيـران فـي عـدد مـن محطـات القطـارات وعـدة أماكـن فـي المدينـة.

لـم يتـم التحقيـق فـي هـذا الأمـر قط. وحتـى اليوم، لا نعـرف من الذي أحـرق محطـات القطـارات. ومـن الملاحظـات المهمـة بشـأن محطات القطـارات أنهـا ليسـت مصنوعـة مـن الخشـب بـل مـن المعـدن، وبالتالـي ليـس مـن السـهل إحراقهـا، ممـا يعنـي أنـك تحتـاج إلـى معرفـة متخصصـة بمـكان إشـعال الحريـق، وأن الحريـق يجـب أن يشـتعل فـي مـكان وجـود النظـام الكهربائـي المركـزي، وتحتـاج إلـى حمـض خـاص لإذابـة المعـدن المحيـط بـه لحمايتـه. لـذا كان هـذا جهـداً متضافـراً بطريقـة مـا.

بعـد وقـوع هـذا الحـادث مباشـرة، اسـتدعت الحكومـة الجيـش لأول مـرة فـي ظـل الحكـم الديمقراطـي، لفـرض النظـام وقمـع شـعبها. تـم إعلان حالـة الطـوارئ. فـي البدايـة، كان القمـع فوريـاً، وأظهـرت مقاطـع فيديـو انتشـرت علـى نطـاق واسـع أشـخاصاً يصـورون هـذا القمـع. كانـت هنـاك خمسـة تقاريـر مختلفـة عـن انتهـاكات حقـوق الإنسـان مـن قبـل الحكومـة، واسـتخدام مـا أسـميه «أسـاليب القمـع»، وهـي طـرق معينـة للتعامـل مـع الاحتجاجـات وتعذيـب النـاس وإسـاءة معاملتهـم، جـرى اسـتخدامها بطريقـة منهجيـة.

فـي محطـة باكيدانـو – التـي تـم حرقهـا وهجرهـا، ثـم أعيـدت تسـميتها لاحقًـا إلـى سـاحة الكرامـة – عُلقـت لوحـة جداريـة مكتـوب

عليها «aqui se tortura»، أي «هنا يعذبون». تم إغلاق هذه المحطة لتشكل أحد مراكز التعذيب، حيث كان رجال الشرطة يجلبون المتظاهرين إلى هناك، ويعذبونهم، ثم يطلقون سراحهم. لذلك كانت مركزاً للتعذيب لبضعة أيام.

كانت بعض الاحتجاجات سلمية، بينما كانت أخرى أكثر عنفاً. لكن ما ميز القمع حقاً هو تشويه عيون الناس. إذ فقدَ أكثر من 400 شخص عيناً واحدة أو كلتا العينين بسبب استخدام الرصاص المطاطي. وقد أُبلغت أن هذا الأمر قد يكون له علاقة بالتعاون بين الشرطة الإسرائيلية والشرطة الكولومبية والشرطة الفرنسية، فيما يتعلق بأساليب القمع هذه. كما استُخدمت هذه الطلقات لاستهداف الركبتين، على سبيل المثال، وهو أمر استُخدم أيضاً على الحدود الفلسطينية-الإسرائيلية. كانت هناك احتجاجات ضخمة، ولم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. شكل هذا عودة إلى القمع على غرار الديكتاتورية، وعلى الرغم من أن كل الأنظار كانت موجهة إلى تشيلي، مع العديد من التقارير الرسمية، لم يحدث شيء في النهاية ولم ينتج عن ذلك أي شيء.

انتجت العديد من الصور التوضيحية حول هذا الموضوع. إحدى الصور تظهر الرئيس بينييرا جالساً مع شبح الجنرال بينوشيه وبرناردو أوهيغينز، الذي يُعتبر الأب الروحي لتشيلي، الأب المؤسس للبلاد، الفاتح الذي قمع السكان الأصليين ووحد تشيلي. وهكذا تم ربط هذه الصلات التاريخية، وهكذا بدأ الناس ينظرون إلى الرئيس.

تقول إحدى اللوحات الجدارية «hasta que haya justicia!»، وهي تعني «حتى تتحقق العدالة!»، مع العلم أنه قد لا تكون هناك عدالة، فبينوشيه مثلاً توفي في منزله، على ما يبدو بسبب الشيخوخة، ولم ير زنزانة السجن قط. جدارية أخرى في حي

شعبي عمالي كان شديد النضال خلال فترة الدكتاتورية، تصور الرئيس في مقصلة، مما يشير إلى رغبتهم في سجن الرئيس وإعدامه. كان هذا جزءاً من الخطاب، لكن هذا الحي نفسه صَوَّت ضد مشروع الدستور الذي كان سيسمح بتفكيك النظام. كم كانت جنونية هذه النتيجة وغير متوقعة.

بين هذه الفوضى، وبعد شهر من القمع والعديد من الوفيات وحالات التشويه، تم إنقاذ الرئيس. كنا نتوقع موقفاً وصوراً يضطر فيها الرئيس إلى الفرار في طائرة هليكوبتر، لكنا كنا مخطئين؛ فقد جاءت الطبقة السياسية لإنقاذه. تظهر إحدى الصور جميع أعضاء التحالف اليميني، بالإضافة إلى بعض أعضاء الـ «Concertación»[3] القديم، وهم اليسار النيوليبرالي، اليسار الذي باع نفسه للنظام، بالإضافة إلى الرئيس الحالي، غابرييل بوريك، جالسين معاً بعد هذه الأحداث لتوقيع «ميثاق السلام الاجتماعي والدستور الجديد».

سمح هذا الميثاق بعملية تأسيسية وانتخاب مؤتمر وطني. ومع ذلك، يتطلب المؤتمر أغلبية ثلثي الأصوات لكل مادة، مما يعني أن القوى المحافظة ستتمتع بحق النقض. لم تكن هناك مشاركة سياسية ملزمة من شأنها أن تفرض أو تسمح بمشاركة الشعب بشكل هادف في عملية التأسيس. وهكذا، فإن العملية التي بدأت من القاعدة الجماهيرية، مع الطلبة، لم يتمكن الطلبة من المشاركة فيها لأنهم قاصرون ولا يحق لهم التصويت، ووجهتها الطبقة السياسية من خلال عملية انتخابية مزورة بالفعل.

شعر الناس بالغربة على الفور، واستمروا في الاحتجاج، ولم يهتموا بهذا الاتفاق. اعتقد السياسيون أن الناس سيصفقون ويسعدون ببدء عملية التأسيس، لكنهم لم يهتموا. استمروا في

[3] ائتلاف أحزاب (المحرر).

الاحتجاج والتجمع كما لو أن شيئًا لم يحدث. لذلك كان لدينا أبطال محليون، نسميهم «la primera linea»، أي خط الدفاع الأول، وهو في الأساس مجموعة من الأساليب النضالية. كل يوم جمعة بعد الانتفاضة الأولى، احتفالاً بذكراها السنوية، في ساحة ميدان الكرامة، وفي كل ساحة رئيسية في تشيلي، كان الناس يجتمعون ويواجهون الشرطة.

كانت هناك ممارسات نزع-استعمار وتحررية، على غرار ما شوهد مؤخراً في المملكة المتحدة، مع التخلص من التماثيل القديمة للمستعمرين. وقد شهدت مابوتش، في منطقة الشعوب الأصلية، ممارسات من هذا القبيل. ولكن، بالعودة إلى الأشخاص الذين كانوا «خط الدفاع الأول»، هؤلاء الأبطال الخارقين من عامة الشعب، كان أحد المتظاهرين حاضراً باستمرار في الساحة، أطلق عليه الناس لقب «رجل الحفلات» أو «رجل إشارة التوقف»، لأنه أمسك بإحدى إشارات المرور كدرع له، وكان يذهب ويواجه الشرطة، ويحمي الأشخاص الآخرين الذين كانوا يتظاهرون. وكان آخر يرتدي زي «سبايدرمان» وثالث يرتدي زي «بيكاتشو»، وكان هناك كل هذه الشخصيات الشعبية، التي ذهبت وقامت بتحويل المقاومة إلى عرض ضد قوات الأمن.

كانت هناك أيضاً تدخلات في الأماكن العامة. ففي وسط ساحة ميدان الكرامة، بؤرة التمرد، يوجد تمثال لجنرال وقاضٍ استعماري ومستعمر، ونحن – المتظاهرون – لم نتمكن من التخلص منه؛ أراد الناس التخلص منه، لكنهم لم يستطيعوا. لذلك قاموا بتشويهه بهدف تقويض قوته. وفي اليسار السياسي، كان لدينا حركة نسوية تعمل أيضاً على تشويه التمثال.

كان هناك قائمة من أساليب النضال، مثل الاحتجاجات بالدراجات الهوائية لتجنب الاعتقال. كان هناك قانون جديد وافق عليه الرئيس الحالي عندما كان في الكونغرس يعاقب أي شخص

يشارك في احتجاج يغلق الشارع، وقد سُمي هذا القانون «قانون مكافحة الحواجز». وهذا يعني أنه إذا شارك شخص في احتجاج جماهيري وتوقفت حركة المرور، يمكن للشرطة اعتقال هذا المحتج بشكل قانوني، مع تعرضه لاحتمالية السجن لمدة ثلاث سنوات. وهكذا، أصبحت الاحتجاجات بالدراجات، هذه الحركة الاحتجاجية بالدراجات، شائعة للغاية، وخرجت جماهير من راكبي الدراجات إلى الشوارع. كان لديهم مسار يسلكونه للاحتجاج، وكانوا يشلون حركة المرور بطريقة أخرى، وهو أمر ذكي للغاية. كانت هناك أيضاً، بالطبع، الجداريات. كان هناك العديد من صور سلفادور أليندي، الرئيس الذي أمم النحاس وأطاح به نظام بينوشيه الديكتاتوري. تعلن جدارية أخرى «إنهم ليسوا إرهابيين ولا مجرمين، إنهم طلبة واعون»؛ كانت هذه رسالة حاولت العديد من الجداريات دائماً توصيلها.

كانت هناك أيضاً حركة ضخمة من أجل المساواة بين الجنسين. أنشأت مجموعة «las tesis» أغنية وعرضاً بعنوان «un violador en tu camino»، أي «مُغتصب في طريقك»، الذي أدخل الدولة والقضاة والمجتمع الأبوي بأسره في هذا العرض، مع رسالة «الموت للأبوية». كان لدينا الكثير من صور المثليات والمثليين بشكل عام، تدعو إلى المساواة بين الجنسين والقبول. كان هذا شيئاً منتشراً في جميع أنحاء المدن.

كما كان لدينا قائمة من أشكال القمع. كانت الشرطة تهاجم المدافعين عن حقوق الإنسان. كانوا يرتدون سترات أو قمصان برتقالية اللون، وكانوا بذلك يصبحون أهدافاً. لذا، استهدفت الشرطة وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمراقبين وقمعتهم أكثر من المتظاهرين. كانت هناك أشكال أخرى من القمع التي كانت تتم بعد اعتقال الأشخاص، من الاعتداء الجنسي إلى التعرية القسرية، وقد تكررت العديد من الممارسات المهينة في أماكن عديدة.

فيما يتعلق بمواضيع النزاع، بعد السنة الأولى، عندما كنا في خضم جائحة كوفيد-19، التي كانت صعبة للغاية على الحركة، أقيمت احتفالات لإحياء ذكرى الانتفاضة، وخلال تلك الاحتفالات، ترى علم شعب المابوتشي، الذين يُعتبرون في الواقع «فلسطينيي الجنوب»، لأنهم يعيشون أيضاً محاطين بدولة استعمارية استيطانية ويقاومون منذ وصول الإسبان إلى تشيلي، كذلك فهم يُعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. وكانت صور المابوتشي وعلمهم في قلب هذه الثورة، على الرغم من أنهم لا يمثلون سوى 9% أو أقل من السكان.

خلال هذه الفترة والعملية نفسها، كانت هناك حملة انتخابية رئاسية. تم انتخاب المؤتمر الوطني، وخلال فترة عمله، كانت لدينا الحملة الانتخابية الرئاسية في نهاية العام 2021. كان لهذه الانتخابات خياران أساسيان كمرشحين، أحدهما كان ابن جندي نازي هاجر إلى تشيلي وتعاون مع ديكتاتورية بينوشيه، أي الشيطان المتجسد فعلياً. ومن جهة أخرى، كان لدينا زعيم طلابي قدم نفسه على أنه اشتراكي ديمقراطي، أراد أساساً حمل راية «Antifa»، وعرّف نفسه على أنه مناهض للفاشية. ومع ذلك، فقد تبنى نوعاً من النيوليبرالية اليسارية الوسطية، وهو مزيج غريب جداً من الأيديولوجيات، حيث كان براغماتياً للغاية ومنهجياً للغاية، واحتفى به الناس باعتباره أشبه بالمسيح الجديد في تلك اللحظة.

ومع ذلك، انخفضت نسبة تأييده على الفور، لأن ما حدث هو أن الناس صوتوا ضد الفاشي، ولكن ليس لصالح المرشح الاشتراكي-الديمقراطي. وعلى الفور، ذهبت المليون ونصف الصوت التي حصل عليها إلى المعارضة. لذلك، عندما تم التصويت على مشروع القانون في 4 أيلول/ سبتمبر من هذا العام، كانت جميع وسائل الإعلام مليئة بالأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة من الحكومة والسياسيين، بل من الطبقة

السياسية بأكملها، ولا سيّما أن جميع وسائل الإعلام في أيدي الأوليغارشية اليمينية. لذلك، كانت هناك حملة منظمة ضد مشروع القانون، ولم تكن هناك أي معلومات من الحكومة، ولم يتم إرسال أي رسالة، ولم يكن الناس على علم بالعملية. كانت المعلومات الوحيدة تأتي من التلفزيون، وكان التلفزيون تحت سيطرة هذه القوى.

نظراً لعدم مشاركة الشعب منذ البداية، سرعان ما ندد اليسار الأكثر راديكالية (أو اليسار خارج البرلمان) بالعملية واعتبرها خيانة. وبلغت نسبة تأييد حكومة بوريك أقل من 30%. لذا، إذا جمعنا كل هذه العوامل، بالإضافة إلى أن الناس أُجبروا على التصويت تحت تهديد غرامة باهظة، فإن الكثير منهم صوتوا بـ «الرفض». إن الأحياء المتشددة نفسها التي خرجت للاحتجاج على النظام، صوتت ضد استبدال دستور بينوشيه بدستور أفضل وأكثر تقدمية، كان ما يزال غير كامل من نواحٍ عديدة، لكنه كان أفضل.

هذا هو الوضع اليوم. هذه العملية الجديدة التي يُفترض أنها قيد التفاوض في الوقت الحالي، مرة أخرى من قبل الطبقة السياسية، التي تحظى بنسبة تأييد تبلغ حوالي 3% على جميع الأصعدة. لا تتمتع الشخصيات المنتخبة للمنصب بأي شرعية، وهي تتفاوض على عملية من المرجح أن يقودها الخبراء وتستبعد المشاركة الشعبية بشكل أكبر. ونحن في أزمة حادة، تجلب الكثير من التحديات، ولكنها تجلب أيضاً الكثير من الإمكانيات، لأنه عندما تنهار الأشياء، تظهر أشياء جديدة.

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب أوراقاً قُدمت في مؤتمر مواطن السنوي الثامن والعشرين الذي عقد في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2022. وتناقش هذه الأوراق، من زوايا نظرية وميدانية ومقارنة، التحولات التي أصابت الفعل الجماعي في سياق تصاعد القيود على الحيز العام، وتراجع إمكانات التنظيم والتأثير المجتمعي. وتتناول قضايا الحراكات الاجتماعية، والسياسات النيوليبرالية، والنقابات، والتنظيم الشعبي، وآليات الهيمنة على المجال العام. ولا تقتصر النقاشات على الحالة الفلسطينية، بل تمتد إلى تجارب أخرى، مثل كولومبيا وتشيلي، بما يكشف أن استعادة الفعل الجماعي ليست مسألة محلية معزولة، وإنما تحدٍ تواجهه مجتمعات عدة. ولا يكتفي هذا الكتاب بتشخيص أبرز مظاهر أزمة الفاعلية المجتمعية، بل يسعى إلى إعادة التفكير في شروط إنتاجها، واستكشاف استراتيجيات الصمود، واستعادة الحيز العام بوصفه فضاءً للفعل الجماعي الديمقراطي القادر على إحداث التغيير.

تهدف سلسلة «مداخلات وأوراق نقدية» إلى تفعيل وتعميق النقاش النقدي حول قضايا محورية تتعلق بالتحولات في فلسطين والعالم. وهي تعكس في الغالب ما يدور في المؤتمرات والندوات التي يعقدها المعهد بشكل مستمر.

ISBN 978-9950-408-25-8
9 789950 408258

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights